

العلامة
عبد العزيز بن الصديق

ما يبوز

وما لا يبوز

فـ

الحياة الزوجية

9

تقديم الدكتور عبد الحميد التسماني تبليغ

19

توطئة عبد المنعم بن عبد العزيز بن الصديق

30

تتبعية النماذج

31

التمتع المتبادل بين الزوجين

33

الملاعبة والمداخلة بين الزوجين

37

قبل المضاجعة

45

ملاعبة الزوج لزوجته

50

الغنى وتداول الزوج لزوجها

53

استمتاع الزوجين بواسطة الوطء

الطبعة السادسة

2009

رقم الإيداع القانوني

1998 / 1485

الرقم الدولي المعياري للكتاب

ISBN 9981 - 45 - 045 - 6



البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع

43، زنقة محمد عبده - القنيطرة / المملكة المغربية

هاتف : 05 37 37 99 00 / 05 37 37 99 37 - فاكس : 05 37 37 99 35

بريد إلكتروني : E-mail : boukiliimpression@menara.ma

لم إتياء بتطليق المرأة إذا وصلت إلى القمسين

الطهارة المفقودة والطهارة المسترجعة

المرشد المعين على الضرورة من علوم الدين

البيمارية لا تجله على أن صاحبها لم تتصله قبله
زواجها جنسيا بأحد من الناس

من ذيوله بحد (ما يجوز وما لا يجوز ...)
الفقيه التهامي مكنون فقه شري منطومة ابن يامون

من ذيوله بحد (ما يجوز وما لا يجوز ...)

انتفاع الزوج بأمواله الزوجية

زوج لا يقره زوجته

وجوب أداء حق الزوجة

نجانس أعمار الزوجين

نكاح الأيمار والفسان

العيوب التي ترد الزوجة من أجلها

الاستمتاع بالزوجة

مقاييس اختيار الزوجة

من حق المرأة أن تقوم بفحلبة الرجل
الحق تراه مناسبا للزواج

تعزير الإسلام للمرأة

ليس للأم حق التدخّل في شأن زوجة ابنها
لا يجوز للأب أن يطيّع أمه فيما يضر زوجته
لا يجوز النكاح للمرأة المطلقة بعين ناقصة

طلاقتي وهو يبيح ويعرف بأنه اقترف في حقّي جرماً

دوانج العمل لتنظيم الأسرة

الحب المجاذب

المرأة جزءاً من الرجل

رجل يجمع زوجته بقرب أقاربه وجيرانه

زوجة لا تساعد زوجها على الحياة الزوجية

يجوز للمرأة المسلمة أن تهلك ثديها للطفلة النصراني

تنج عن الحياة الزوجية المعاصرة

إهمال الزوجة للترتيب لزوجها لا يجوز شرعاً

فيما يتعلق بالحياة الزوجية

مهم تزويج البنات بالإمارة

هذه للفروق التعليمية بين الزوج والزوجة آثار وقيمة

على الحياة الزوجية

التطابق في المستوى التعليمي والمادي للزوج والزوجة

الوالدة .. من متساهلة الحياة الزوجية المعاصرة !!

مقاربات حول العلاقة الجنسية في الإسلام

تقديم الدكتور عبد الحميد

التمسماني شبيگرد*

هذه المقاربات حول العلاقة

الجنسية في الإسلام نشرت في (الخضراء
الجديدة) وهي أسبوعية جهوية تصدر من
طنجة في حلقات أسبوعية فيما بين

16 مارس 1995 و24 أكتوبر 1996

كنت أقدر أن الحاجة إلى هذه
المقاربات قد انتهت بنشرها وإذاعتها في
الناس عن طريق الجريدة، ولذا فلا داعي
لإعادة نشرها في كتاب.

ولكن نقرأ كثيراً من القراء الكرام
ومن المعنيين بقضايا الثقافة الإسلامية ومن
طلاب جامعيين يرون أن الحاجة إلى هذه

* خريج المعهد العالي
للدراستات الإسلامية:
«دار الحديث الحسنية»
بالرباط، وأستاذ محاضر
بكلية العلوم الدينية
المقارنة بمدينة Anvers
ببلجيكا، ومن مؤلفاته:
«الإسلام كعامل تغيير»
«المرأة في الإسلام»
«الزواج المختلط» وهي
مؤلفات منشورة باللغة
الفرنسية عن «دار الإيمان»
بروكسيل.

267

الزوجة تنزع ثيابها

267

هل يجوز للمرأة أن تنظر إلى الرجل الذي يقبّلها ؟

269

الزواج باللاوربيات المسيحيات ومجذلمة اليهوديات

276

هل يجوز للفنتي الزواج ؟

278

صغر العضو التناسلي

282

مهم المسألة بين النساء

287

من أجل سلامة زوجته يجوز منع الجماع

288

مهم تنظير الأسرة أو تعديد النسل

334

السيد علي تاشة التافزة

المقاربات لم تنته بشرها في الصحافة بل الحاجة إليها متجددة لأنها ملأت فراغا كبيرا في هذا الحقل من حقول المواجهة بين الدين والفكر الغربي المادي ولأنها أضاءت مساحات كبيرة وهامة ربما كان غموضها باعثا على الحيرة والشك عند المؤمن وحافزا على التجني وإطلاق الأحكام المبيتة على الإسلام عند الجهلة والذين في قلوبهم مرض.

وهم يرون أن هذه الحاجة المتجددة تقضي بنشر هذه الدراسة في كتاب يسهل تداوله والرجوع إليه. وسعيا وراء تنوير الأمة بمقومات شريعتها وصيانتها من التلوث والفساد والانحلال بما تفرزه قنوات وسائل الإعلام السمعية البصرية في الثقافة وأساليب الحياة من سموم تفسد شخصية الإنسان وتذهب بأصالته وتجعله بذلك إحدى نفايات أمتة التي تضعف تماسكها وتذهب قوتها.

أمل أن تساهم هذه المقاربات في تعزيز المناعة الفكرية والثقافية أمام غزو المادية من خلال وسائل الإعلام المتحركة على بث ثقافة العري والخلاعة، وفي معونة القراء عن ضياء ينير ظلام دروبهم، وعن هدي يخرجهم من حيرة التخبط إلى فناء الشرع.

ولذلك نقول: إنه لا بد ابتداء من تشكيل المرجعية، من خلال معرفة الوحي في الكتاب والسنة، كمعارف يقينية وأدلة عمل وتعامل وكحماية ثقافية وكمعيار لبيان الخطأ والصواب.

لأننا إذا افتقدنا المعيارية واهتر عندنا مركز الرؤية، ولم نحقق الإطار المرجعي لمعرفة الوحي، وجاء هذا السيل الجارف، والزبد الطامي من «الآخر» في تحليل ودراسة رموزنا الثقافية، من خلال رؤيته الحضارية، أمكنه استلابنا، والتحكم الثقافي فينا، خاصة وأن شعب المعرفة في العلوم الاجتماعية والإنسانية قد تطورت عنده تطورا مذهلا، وأصبح معها قادرا على هضم كل الثقافات والأفكار، وإعادة إنتاجها، وتصديرها، حاملة أهدافه وقسامته الحضارية والثقافية... إنه يدخل علينا من الأبواب جميعا، خاصة وأن شعب المعرفة في هذه العلوم لم تمتد بالشكل المناسب مع الواقع الإسلامي المعاصر، بل نستطيع القول: بأنها توقفت منذ زمن بعيد وأحدثت فراغا، وعجزا، وتخاذلا، تمدد من خلاله «الآخر».

مع وأن القرآن الكريم - كما يقول العلامة عبد العزيز بن الصديق - قد فتح الباب في الكلام على شؤون الجنس، كما يعلم

ذلك كلَّ أحد، ولكنَّ الجَهل عمُّ حتى صار العلماء يرون أن هذا العلم غريبٌ عَنَّا، بعيدٌ عن شريعتنا، ولهذا أنكروا الخوض فيه، وبيانَ مسائله، وأحكامه وظنُّوا ذلك أنه من العلوم المستوردة من الغرب. مع أن الغرب ما عرف هذا العلم ولا خاض فيه إلا عن طريقنا ولهذا لا تجد أحدا منهم كتب فيه ما كانت أوروبا تعوم في ظلمات جهلها في حين كان علماء الإسلام قد ألفوا فيه المؤلفات وتناولوا البحث فيه جملةً وتفصيلاً أثناء كلامهم على التكاح وأدابه.

صحيحٌ أن أسلافنا عندما استوعبوا معرفة الوحي في الكتاب والسنة، قادتهم إلى الفعل والإنجاز الحضاري والثقافي، والامتداد بجميع مناحي الحياة وشُعب المعرفة. وإن لم يشتغلوا ببلورة موضوعات العلوم وتحديد مصطلحاتها من الناحية الفنية... لقد تعاملوا مع وظيفة المصطلح، وحقَّقوا مقاصد العلم، تعلَّموا العلم للعمل ولم يتوقفوا عند التعريفات والتحليلات المصطلحية... ثم تحوَّل الأمر، حيث أصبح الاشتغالُ بتحديد المصطلحات والجدل الكلامي هو العمل، بدل أن يكون سبيلَ العمل.

إن نظرة الدين إلى علاقة الرجل بالمرأة نظرة سامية بقدر ما هي واقعية.

وضع الإسلام غريزة الجنس موضعها... لم يحتقر ذلك النداء الطبيعي ويأخذ بعين الاعتبار السمو في الترفع عن الفطرة الإنسانية. فإن هذه النظرة المترفعة المعكوسة تؤدي إلى صراع تتعقد فيه نفوس الرجال والنساء.

ونحن نقرأ أفيلسوف غربي شهير برتراند رسل «إن الحاجة الجنسية طبيعة بشرية مثل الحاجة إلى الطعام والشراب. حقا إن الرجال يستطيعون أن يعيشوا بدون ممارسة المسائل الجنسية، ولكنهم لا يستطيعون أن يعيشوا بدون طعام وشراب، ولكن الرغبة في الأمور الجنسية من الناحية النفسية تشبه تماما الرغبة في الطعام والشراب وهي تتضاعف كثيرا بالامتناع عن ممارستها أو الاستغناء عنها ويقل أثرها مؤقتا بالإشباع وعندما تلح على المرء فإنها تطننى على كل شيء في إدراكه، فتتوارى كافة الرغبات الأخرى ويأتي أعمالا يظهر بعد ذلك أنها غير سليمة...

وقد أدت التعاليم المسيحية والسلطات المسيحية إلى زيادة الاهتمام بالأمور الجنسية فإذا ما أتى جيل وكف عن الاعتقاد في التعاليم القديمة وتحرر من القيود كان معرضا للإستجابة إلى نداء الحرية الجنسية بدرجة أبعد ممن لم تتأثر آراؤهم في الجنس بمثل

هذه التعاليم. وليس مثل الحرية شيء
يمكن أن يمنع أي ميل ليس له مقتضى إزاء
الأمر الجنسية، ولكن لن يكون للحرية هذا
التأثير إلا إذا أصبحت شيئاً مألوفاً لدى الناس
وصحبتها درجة معقولة في الثقافة الجنسية...»

إن الرغبة الجنسية فطرة طبيعية
خلق لكم من أنفسكم
أزواجا لتسكنوا إليها وجعل
بينكم مودة ورحمة (١)

ومن ثم لا حاجة للكبت ولا
سبيل إلى عقدة الذنب والشعور بالإنثم...
ولنما هناك منافذ وجدانية
سلوكية أمام هذا التيار الدفاق.. فكيف
يفتح الإسلام السبيل لتحقيق الإنسان
فطرته ويرضي دوافعه، دون كبت للفرد
أو جناية على المجتمع ؟ ؟

يتم الضبط أولاً بالتعريف

- سورة الروم الآية رقم ٢١

الضروري بالمسألة الجنسية في ميدان التربية الأساسية، وفي
صميم الدين، إذ لم تغفل نصوصه قدراً مناسباً من ثقافة
الجنس يمكن أن تخدمه في عصرنا الدراسات السيكولوجية.
فيتألف هذا وذلك في (بوثة) ثقافة صالحة للعقلية الناشئة.

وكم كان الصحابة الأجلاء - من رجال ونساء - صرخاء
في تقصيصهم لبعض المسائل واستفسارهم عنها من رسول الله، وما
كان الرسول صلى الله عليه وسلم لينكر عليهم ذلك، بل يحمد لهم
ويقرر الحياء في الدين.. ومثل هذا يبقى أصلاً فقهيّاً بنى عليه العلامة
عبد العزيز بن الصديق تقرير قدر معين من ثقافة الجنس لقراءنا.

كتب الإمام ابن الجوزي فصلاً (في الحب والزواج)
تقرأ فيه عجباً !

« تأملت في فوائد النكاح ومعاينة موضوعه: فرأيت أن
الأصل الأكبر في وضعه وجود النسل.. ولما كانت صورة النكاح
تأبأها النفس الشريفة - من كشف العورة وملاقاة ما لا يستحسن
لنفسه، وجعلت الشهوة تحت ليحصل المقصود. ثم رأيت هذا
المقصود الأصلي يتبعه شيء آخر - وهو استفرغ هذا الماء الذي

يؤدي دوام احتفانه.. إذا وقع به احتباسه أوجب أمراضا و جدد أفكارا رديئة، وجلب العشق والدسوسة - إلى غير ذلك من الآفات. وقد نجد صحيح المزاج يخرج ذلك إذا اجتمع وهو بعد متقلقل - فكانه الآكل الذي لا يشبع، فبحث عن ذلك، فرأته وقوع الخلل في المنكوح.. فعلم حينئذ أن تخير المنكوح يستقصي فضول المتني، فيحصل للنفس كمال اللذة - لموضوع كمال بروز الفضول، ثم قد يؤثر هذا في الولد أيضا.. ولهذا كره نكاح الأقارب لأنه مما يقبض النفس عن اتسائها...!!

ولذلك يستحب للمرأة أن لا تبعد عن زوجها بعدا ينسيه إياها، ولا تقرب منه قريبا يله.. فمن أراد نجابة الولد وقضاء الوطر فليخير المنكوح: إن كان زوجة - فليظر إليها. فإذا وقعت في نفسه فليتزوجها وينظر في كيفية وقوعها في نفسه...»

تري هل هذه كلمات إمام من أئمة المسلمين توفي سنة 579 هـ أم كلمات واحد ممن درسوا آراء المعاصرين في الجنس والتحليل والكتب؟؟

ما أعمق النظر وما أصدق الحكم!!

إن دار البوكيلي للطباعة والنشر وهي إذ تقدم هذا

الكتاب ترى فيه نظرات عميقة، ووجهات نظر تستحق مزيدا في المناقشة والدراسة. وتأمل من نشر الكتاب أن يتيح الفرصة أمام أهل الرأي ليناقدوا ويحصوا موضوعا حيويا هذا أساس الحياة الاجتماعية.

إن الموضوع يذكرنا بهذه المجموعة من الأسئلة:

هل كان التراث الإسلامي في هذا المجال ترجمة كاملة لكل ما يمكن أن يتحملة الإسلام من نفيس؟

ما هي الأوهام وما هي العقد النفسية التي اكتسبناها حديثا نتيجة عصور التخلف الطويلة ونتيجة استضعاف الغير لنا واستعدادنا للتأثر بآراء الأمم القوية وبأحوالهم ومذاهبهم دون تحليل أو تمحيص. ما هي تلك العقد التي أصبحت تلوث تفكيرنا وتحجبه عن التوصل إلى منهج سليم في اكتشاف وفهم الإسلام كما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة؟

وحتى يرسخ الأصل الثابت لهذه المبادأة وتنبت قيما فرعها في السماء وتؤتي أكلها كل حين بإذن ربها...

نحاول أن نتبصر شيئا من معالم الطريق أمامنا ومسالك الخطى العاجلة والآجلة.. والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

توطئة عبد المنعم بن عبد العزيز بن الصديق

يعدّ هذا البحث - ما يجوز وما لا يجوز في الحياة الزوجية - الذي تقدمه دار البوكلي للطباعة والنشر للقارئ من أهم البحوث العلمية النافعة التي نُشرت على صفحات الجرائد والمجلات، والتي كان لجريدة «الخضراء الجديدة» الصادرة بطنجة شرف تقديمه على صفحاتها.

وموضوع البحث يتعلق بالحياة الزوجية وخصوصاً العلاقة العاطفية والجنسية بين الزوجين، وتأثيراته العلاقة على الحياة الزوجية في ديمومتها، وهيمنة السكينة عليها، خصوصاً وقد أضفى عليه مؤلفه، فضيلة العلامة المحدث الحافظ السيد عبد العزيز بن الصديق رحمه الله تعالى صبغة شرعية، فأتى على حسب المراد ونال الإعجاب والقبول من كل أحد اطلع عليه..

لقد كان مقصود المؤلف رحمه الله تعالى من هذا العمل هو الإصلاح، وكذا تبليغ هذا الجانب الفقهي من الدين بعدما جهله الناس، وجمع شمل كثير من الأسر التي بدأ التصدع والانشقاق يدب إليها بسبب النفور وفتور العاطفة بين الزوجين، لقصور أحدهما أو كليهما عن ممارسة العواطف التي تتطلبها المعاشرة الزوجية، مما أدى إلى ضعف هذه العلاقة ونشأة بذرة الكراهة بينهما فيتسبب ذلك في الخصام والشجار ثم الفراق..

إذ كان العلامة رحمه الله تعالى قبل شروعه في كتابة هذه المقالات تطرح عليه مشاكل كثيرة من الأسر، حيث يلجأ إليه الأزواج والزوجات في عرض مشاكلهم الخاصة والمتعلقة بالمعاشرة الزوجية، ابتغاء إيجاد الحل لها، فقد كان كثير من الأزواج يشتكون من امتناع زوجاتهم عن ممارسة الجماع وفق أوضاع وهيئات معينة، وفي أوقات مختلفة، وكذلك الزوجات يشتكين من غلظة أزواجهن وجفائهم وعدم معاشرتهن بالمعروف والإحسان، فافتقرت حياة الزوجين إلى الحب الذي هو شرط في تمتع كل منهما

بآخر وبالتالي اكفهرت سماء المودة والسكينة فيها..

لهذا رأى العلامة رحمه الله تعالى في جريدة «الخصراء الجديدة» - التي كان له بها ركن أسبوعي على صفحاتها - خير منبر يبلغ منه هذه الرسالة الإصلاحية، معلنا منه أن دين الإسلام بريء مما ينسب إليه الجهالة من كونه لم يأت بشيء يتعلق بالمعاشرة الزوجية، ولم يبين للمسلم والمسلمة كيف يجب أن تكون حياتهما الزوجية، بل بين ووضح أنها يجب أن تكون على أتم غاية في الوصال والاتصال، فيتمتع كل واحد منهما بالآخر حتى يكون لكل منهما الكفاية التامة عن التطلع إلى أحد غيرهما..

ومشيراً - رحمه الله تعالى - إلى أن الكلام في العلاقة الجنسية بين الزوج والزوجة ليس من قبيل المحذور كما يعتقد ذوو العقول القاصرة، وإنما هو من الموضوعات التي ألف فيها العلماء والفقهاء من المذاهب الأربعة وغيرها قديماً، لأجل شرح ما قرره الشريعة السمحة في هذا الموضوع حتى لا يبقى لمسلم أدنى شك في أن هذا الموضوع من مسائل الفقه التي يجب معرفتها والوقوف عليها لأنها من أمور الدين.. حتى صار هذا الموضوع علماً قائماً بذاته وبالتالي، لا داعي للتكتم في خبايا هذا

الموضوع، لأن التكلم يذهب سبب بيان
الشريعة ومقصودها في الترغيب في ملاعبة
الزوج لزوجته ليتم الحب وتم الألفة في
التساكن بينهما كما قال سبحانه وتعالى :

**ومن آياته أن خلق لكم من
أنفسكم أزواجا لتسكنوا
إليها وجعل بينكم مودة
ورحمة، إن في ذلك لآيات
لقوم يتفكرون.** (١)

من هذا المنطلق كتب العلامة
رحمه الله تعالى هذه المقالات، فأفاض في
شرح كل ما يتعلق بهذا الموضوع، مؤكداً
على أن الحكمة من الزواج تتعلق به، فبين
وأجاد رحمه الله تعالى فيما كتب حتى
نالت مقالاته هذه إعجاب وثناء ففة عريضة
من الناس الذين كانوا غافلين عن هذا

١ - سورة الروم، الآية رقم ٢١ الجانب الشرعي من دينهم...

وأثناء نشر هذه المقالات الأسبوعية على صفحات «الخضراء
الجديدة»، كانت تواكب كثيرها مداخلات علمية من طرف عدد
من الأطباء، يدلون بدلوه في هذا الموضوع «الحساس» - من وجهة
اختصاصاتهم الطبية - وكلهم مجمعون على فضل العلامة في فتح
الجال للتكلم في هذا الموضوع «المحظور»، وأن هذه شجاعة منه -
رحمه الله تعالى - غير معهودة عند العلماء والفقهاء والتي يتميز بها
عنهم في معالجته لجميع القضايا والمواضيع الدينية والاجتماعية
والسياسية كما عرف ذلك عنه البعيد والقريب.

ولكن الغرض الأسمى من هذا العمل، وهو جمع مقالات
العلامة السيد عبد العزيز بن الصديق في كتاب خاص، يمنعنا من
نشر مداخلات الأطباء حتى لا يتشعب الموضوع، ويتمه مقصود
صاحبه رحمه الله منه في تبليغ هذه الرسالة المهمة لكل مسلم.
إن هذا الكتاب الذي بين أيدينا كان عبارة عن مقالات
أحدثت ضجة كبيرة عند نشرها بين سائر الأوساط، وقد كان
الأستاذ أحمد إفزارن، المدير المسؤول ورئيس تحرير جريدة
«الخضراء الجديدة» التي نشرت على صفحاتها هذه المقالات،
قد وعد العلامة رحمه الله تعالى أن يجمعها في كتاب خاص

يصير مرجعاً ومصدراً لكل من أراد الاطلاع على ما قرره ديننا الحنيف في هذا الجانب من الحياة الزوجية، خصوصاً أن الأستاذ أحمد إفزارن كانت تربطه بالدي العلامة علاقة حميمة جداً، يستفسره ويباغ إليه تساؤلات القراء في هذا الموضوع أو غيره ويحاول مستغلاً مكانته القريبة من العلامة رحمه الله تعالى الذي أنزله منزلة أبنائه، أن يستخرج منه أقصى عطاء علمي ينتفع به الإنسان العادي خلال مطالعته للجريدة..

فقد كان يعترني والدي العلامة رحمه الله تعب يحول دون الرغبة في الكتابة الأسبوعية في الجريدة، فكان الأستاذ أحمد إفزارن يبذل جهداً في إخراج مقال من هذه المقالات إلى الوجود بانتزاع الاستفسارات والتوضيحات منه انتزاعاً سواء عبر الهاتف أو بالاتصال المباشر وجهاً لوجه في منزل العلامة.

وها هو بقي بوعده للعلامة ويصدر هاته المقالات في شكل خاص ويقوم مشكوراً - هو وصاحب دار البوكيلي للطباعة والنشر في القنيطرة - بكل ما يتطلبه الموقف لميلاد هذا الكتاب، وبالتالي الوفاء بوعده الذي قطعه على نفسه.

وأشير هنا إلى أن موضوع هذا الكتاب - المكون من

هذه المقالات - لم يكتمل بعد، فقد كان في ودّ والدي رحمه الله تعالى أن يزيد عليه بعض المقالات الأخرى مجيباً فيها عن بعض تساؤلات القراء والمتعلقة بنفس الموضوع كتنكاح الزوج لزوجته في دبرها، وبعض الأحكام المتعلقة بالمرأة الخائض..

وقد كلفني رحمه الله بجمع بعض النصوص الفقهية وجلب بعض المصادر له من أجل أن يستوفي الموضوع حقّه من البحث والتحقيق، ولكن المرض ثم الوفاة حالاً دون إتمام الإجابة عن كل التساؤلات سواء التي أبلغه بها مدير «الخضراء الجديدة» أو التي توصل بها من عدد كبير من السائلين من مختلف المدن المغربية والمتعلقة بنفس الموضوع.

وأسأل الله تعالى التوفيق في إكمال ما كان في نية والدي الإجابة عنه ونشره حتى تعم الفائدة.

وأهم ما يميز هذا البحث هو الأسلوب الذي تناول به العلامة كتابة هذه المقالات، بحيث يستطيع كل إنسان مهما كان مستواه الثقافي ضعيفاً من فهمها، واستيعابها، حتى ربات الخدور، لأن صاحبها وجهها بالأخص إلى العامة فبالأحرى أهل التخصص، وأهل الثقافة.

ما يجوز وما لا يجوز في الحياة الزوجية

وقد أضاف عليها - رحمه الله تعالى - بعض الذيل المتعلقة بالموضوع والتي لا يتم البحث في كامل صورته إلا بها، وتناول في بعضها تصحيح بعض الآراء التي كتبها بعض من آلف في هذا الموضوع في العصر الحديث، وبين وجه خطئه في الاعتماد على أحاديث موضوعة أو لا أصل لها، فبه على ذلك، وبذلك يتبين مقصود العلامة من هذا العمل، انطلاقاً من اختيار الرجل للمرأة التي ستشاركه مراحل حياته ومروراً بأداب معاملته لها، ومعاملتها له، وحقوقها عليه من إ طعام ونفقة، ثم إلى كيفية التمتع ببعضهما البعض وكيفية غرس حب الحب والمودة بينهما حتى يمكن لعشهما الزوجي أن يدوم في فرح وهناء في ظل الشرع الإسلامي الخفيف، بعيداً عن المشاكل والأزمات التي ربما تصف به فتحدث به الشقاق والنفور والطلاق.

وحتى لا أطيل على القارئ الكريم، أتركه يجول بين فصول هذا البحث يتمتع منه ما يعينه على بناء حياته الزوجية على صرح قوي يضمن له السلامة والديمومة في ظل شريعة الإسلام السمحة الخالدة. والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق.

طنجة في: 5 شوال 1418 هـ (3 فبراير 1998 م)

سألتني سيدة من طنجة بالتليفون، قالت إن زوجها يطلب منها عند مضاجعتها أن تعمل معه بما يشاهده في التلفزة الإسبانية من الملاعبة والمداعبة بجميع أنواعها، قالت وهي لم تقدم على ذلك وأحجمت عن إجابة طلبه، ولكنه في الآخر غضب وأعرض عن فراشها إلى درجة أنها شعرت منه بالهجر والبعد عنها، قالت وأنا عندي معه عدد من الأولاد وأنخشي أن يؤدي غضبه وعدم إجابة رغبته إلى الفراق، فما حكم الشريعة في هذه المسألة؟ وقد أجبتها بما أجاب عمر بن قيس المكي قال سألتني امرأة عطاء بن أبي رباح فقالت إن زوجي يأمرني أن أنخر عند الجماع، فقال لها أطيعي زوجك، والنخير هو مد الصوت من الخياشم، فقلت للسائلة يجب عليك أن تطيعي زوجك فيما طلبه منك، وتكوني آئمة إذا لم تشبعي رغبته، وتعملي على صرف نظره عن التطلع إلى غيرك، فسرت بهذا الجواب بعد أن كانت ترى أنها في حرج من إجابة رغبة الزوج، ومنذ شهر سألني سيد من فرنسا بالتليفون أيضا في الموضوع نفسه، ولكنه من نوع آخر وهو هل يجوز تمتع الزوج والروجة بفرج كل واحد منهما بالتقبيل ونحو ذلك، وقد أجبته أيضا بجواز ذلك، وبعد هذا تكرر السؤال من بعض الإخوان عن موضوع السؤالين المذكورين، ولهذا أردت أن أبين في هذه الكلمة الموجزة حكم الشريعة في شأن السؤالين إفادة للقارئ الراغب في المعرفة.

مباشرة الرجل لزوجته، ويمنع من عموم
التمتع ببعضهما بعضاً.

التمتع المتبادل بين الزوجين

ويحصر ذلك في صورة، أو
نوع، أو هيئة خاصة يجب على الزوج
أن يقف عندها ولا يتجاوزها، هذا لا
يوجد في الشريعة مطلقاً، والذي يلزم
الزوج البعد منه عند المباشرة هو البعد
عن حلقة الدبر (3) والمباشرة عند
المحيض، وما سوى هاتين الحالتين،
فللزوج والزوجة الحرية التامة في تمتع
أحدهما بالآخر بشتى الوسائل والأنواع
والأشكال، والهيئات لأنهما لباس
بعضهما بعضاً فليعمل معهما، ولتعمل
معه ما يُرغبهما في بعضهما بعضاً.

(3) تباح كل وجوه
الاستمتاع إلا
الإتيان في الدبر
فهو حرام،
ومكان الوطء
باتفاق المذاهب:
هو القبل لا
الدبر، انظر
القوانين الفقهية
ص 211، فتع
المعين شرح فرة
التعنين ص 108.
قال ابن عباس إنما
قوله (فأتوا)
حسرتكم أنى
شتمتم) قائمة
وقاعدة ومقبلة
ومدبرة، في
إقبالهن لا تعدو
ذلك إلى غيره.
وإنما يعني ذلك
موضوع الولد
للحز، يقول أئمة
الحز حين شتمت.

تشرعية النكاح

إن النكاح شرع لأجل التحصين
من جريمة الزنا (1)، والبعد عن الوقوع
في الفاحشة، وكل ما يدعو إلى التمكن
من هذا التحصين والإعانة عليه فهو
واجب بلا خلاف من أحد، لأن
الوسائل لها حكم المقاصد، كما هو
مقرر في الشريعة، ولهذا قال تعالى في
شأن الزوجات وأزواجهن
هن لباس لكم وأنتم لباس
لهن (2) يعني أن كل واحد من
الزوجين متعفف بصاحبه، ومستتر به
عما لا يحل له من التعري مع غيره، ولا
يحصل هذا إلا بتمكن كل واحد من
الزوجين بجميع ما يحصل به العفاف
عن التطلع إلى سواهما، ولهذا لم يأت
في الشريعة السمحة نص يحد من أمر

(1) إن الزنا من
الممارسات التي
طلب من
المسلمين تركه
وكان دخول
المرأة في الإسلام
يقتضي التزامها
بالوصايا التي
وردت في القرآن
الكريم بخصوص
بيعة النساء، انظر
سورة الممتحنة
الآية 12 ولقوله
تعالى: **ولا**
تقرّبوا الزنا إنه
كان فاحشة
وساء سيلاً
الإساءة الآية 32
(2) سورة البقرة
الآية 187.

ويزيدهما حبا في المعاشرة، وهذا ما دل عليه قوله تعالى **فاتوا حرثكم أنى شئتم** (4) يعني على جميع الوجوه والحالات قائمة، وباركة ومضطجعة بعد أن يكون الإيلاج قاصرا على الفرج، ويدخل في هذا أيضا جميع أنواع الملاعبة، والمداعبة التي وقع السؤال عنها، وكانت اليهود تقول من أتى امرأته في قبلها من دبرها جاء الولد أحول فرد الله عليهم بقوله **اتوا حرثكم أنى شئتم** إن شئت مقبلة ومدبرة إذا كان في صمام واحد، فالشرعية تركت الباب في هذا الموضوع الحساس من حسن المعاشرة وتمتع الزوجين بجميع ما يكون فيه كمال اللذة والتمتع ببعضهما بعضا مفتوحا يرجع فيه الحكم لرغبة الزوجين.

(4) سورة البقرة
الآية 223

الملاعبة والمداعبة بين الزوجين

ولكن مع ذلك رغب فيما قيل إليه النفس من الملاعبة والمداعبة لأن ذلك مما يزيد في المحبة، والغبطة المطلوبة في المعاشرة الزوجية، ولهذا ورد النهي عن التواقعة قبل الملاعبة لتنهض شهوتها فتتال من لذة الوصال مثل ما يناله، وقال عمر بن عبد العزيز لا تواقعها إلا وقد أتاها من الشهوة مثل ما أتاك لكيلا تسبقها بالفراغ، فقال له رجل مستفهما، وذلك إني؟ قال نعم، إنك تقبلها، وتغمرها، وتلمرها فإذا رأيت أنه قد جاءها مثل ما جاءك واقعتها، ومما يزيد محبة الزوجة أن يكون قضاء حاجتها مع قضاء حاجة الزوج، ولهذا ورد « إذا جامع أحدكم أهله فليصدد لها ثم إذا قضى حاجته فلا يعجلها حتى

(5) من السنة أن الزوج إذا أنزل قبل زوجته فإنه يطلب منه أن يمهل حتى تنزل، ففي الحديث «أرضوهن فإن أرضسهن في فروجهن» رواه أبو يعلى في مسنده عن أنس.

(٦) «وفي بضع أحدكم صدقة» من حديث أبي خزيمة عن مسلم ومطلعه ذهب أهل الدثور بالأجور: هذا وقد ثبت في السنة أن مباشرة الزوج زوجته من الصدقات التي دعا إليها الإسلام. فقد روي مسلم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «... ولك في جماع زوجتك أجر» قالوا يا رسول الله أتيتي أحدنا شهوته ويكون له أجر؟ قال: أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر؟ فكذلك وضعها في حلال كان له أجر...» (٧) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه. قال البخاري أخرجه في باب نكاح الأبيكار

تقضي حاجتها» (٥) وكل هذا لا يتم إلا بالملاعبة الكاملة والمداعبة التامة قبل الاتصال، وقد تقرر عند الأطباء أن قضاء الزوج حاجته قبل الزوجة يضر بالزوجة كثيرا، ويورثها أمراضا خطيرة منها أن ذلك يؤدي إلى كراهة الزوجة لزوجها، والعلاج لهذا هو أن تسبق الملاعبة والمداعبة من الزوجين، ولأجل هذا ورد الترغيب في الملاعبة قبل الواقعة، ففي الحديث «إن الله يعجب من مداعبة الرجل زوجته ويكذب لهما بذلك أجر» (٦) وتزوج جابر امرأة كبيرة لتقوم بإخوته فقال له النبي عليه السلام فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك وتضاحكها وتضاحكك وتععضها وتععضك، وقال له ما لك والعداري ولعابها (٧) وقال ميمون بن مهران من أئمة السابعيين اشتبهوا من نسائككم

من حديث جابر بن عبد الله والترمذي في باب ما جاء في تزويج الأبيكار، وأخرجه الطبراني بنحو حديث جابر فيه «تععضها وتععضك» وفي الباب أيضا عن عويم بن ساعدة في ابن ماجه والبيهقي يلفظ «عليكم بالأبيكار فإنهن أعذب أفواها وأنتق أرحاما وأرض باليسير» وعن ابن عمر نحوه وزاد: «وأسخن إقبالا» ورواه أبو نعيم في الطب. وتعليق تزويج البكر لما فيه من الألفة التامة فإن الشيب قد تكون معاقبة القلب بالزوج الأول. (٨) وقد ثبت تحريم الوطء

ما أحببتهم غير أن يكون المأثي واحدا (٨) يعني الفرج، وقال ابن يامون في منظومته في أدب النكاح الشرعي وأحكامه:

واحذر من الجماع في الثياب
فهو من الجهل بلا ارتياب



بل كل ما عليها صاح يُنزع
وكن ملاعبا لها لا تُفزع



مُعانقا مباشرة مُقبَّلا



وعكس ذا يؤدي للشقاق

بينهما صاح وللِفراق (٩)



يعني أن إتيان الزوج زوجته من

غير ملاعبة يكون سببا للشقاق والفراق

(وبعد) فخلاصة الكلام أن الزوج له

❦ في الدبر
(المهذب 66/2)
في السنة النبوية
بأحاديث كثيرة
منها «مليون من
أتى امرأته في
دبرها» رواه
أحمد وأبو داود
والنسائي عن
أبي هريرة وهو
حديث صحيح
والذي يأتي المرأة
في دبرها هي
اللوطيسة
الصغرى؛ رواه
أحمد عن عمرو
بن شعيب عن
أبيه عن جده،
راجع بقية
الأحاديث في
تفسير ابن كثير
263/1 ويجوز
وطؤها في القبل
مدبرة لقول
جابر «بأنبيها من
حيث شاء مقبلة
أو مدبرة إذا
كان ذلك في
الفرج»
(9) ما جاء

الحرية التامة في ملاعبة زوجته
بالكيفية التي ترضيه وعلى الزوجة أن
تساعده في ذلك ويحرم عليها أن تمتنع عن
تلبية رغبته. ولتعلم أن لها الأجر والثواب
في كل ما يدعو زوجها إلى الإحصان
والاكتماء بها عن غيرها، وقد اعتنى علماء
الإسلام بالتأليف في موضوع الكيفية
المتعلقة بمباشرة الزوجين عند المضاجعة،
ذكر ذلك صاحب كشف الظنون في
أسامي الكتب والفنون، وذكره (صديق
حسن خان في كتابه (أبجد العلوم)
وللحافظ السيوطي رسالة لطيفة في
الموضوع سماها «شقائق الأترج في وقائع
الغنج» أجاب فيها عمن سأل في هذا
الموضوع وبين جوازه شرعا وأنه مرغوب
فيه، وأما تمتع الرجل بفرج زوجته وكذلك
الزوجة فقد نص العلماء على جواز ذلك و

❦ في فصل
آداب الجماع
وأفضل كيفياته
وما يتعلق بذلك
من منظومة ابن
يأمون
(10) أبو عبد الله
أصمغ بن القرج
بن سعيد بن
نافع المصري
ت 255 هـ بمصر

قالوا يجوز للزوج أن يستمني بيد زوجته
وقال أصمغ (10)، وهو من أئمة المالكية،
يجوز للزوج أن يُلحَسَ فرج زوجته، لأن
رطوبة فرج المرأة غير نجسة.

قبل المضاجعة

. . ونعود إلى موضوع ملاعبة
الزوج زوجته قبل مضاجعتها لئتم لهما
جميعا بذلك كمال التمتع، واللذة، وينزل
ماء الزوج والزوجة بالوجه الصحيح المفيد
الذي يحصل به المقصود من النكاح
لأجل الإحصان، و«غض النظر عن الغير،
ويسوى هذا يبقى الزوجان أو أحدهما
في حسرة، وكمد في الصدر، وتقص في
قضاء المطلوب من النكاح لاسيما إذا حصلت
الرغبة في ذلك من الطرفين، فقد قال
العلماء إن وقعت الملاعبة أثناء

(11) روى الترمذي في
 في حلال الخبيث
 وصححه. وأبو
 داود في سننه.
 (12) روى الشيخان في
 بلغة لا يقع
 أحدهما على
 امرأته كما تقع
 بوسمة ليكن
 بينهما رسول
 قيل وما الرسول يا
 رسول الله قال
 القبلة والكلام
 وذكره الإمام
 الغزالي في إحياء
 علوم الدين ص
 50، فأكد
 الرسول صلى الله
 عليه وسلم أن من
 بين الأمور التي
 تشكل نقصة في
 الرجل ما
 يلي: «أن يقارب
 الرجل زوجته
 فيصيبها قبل أن
 يدونها ويؤانسها
 ويضامها»
 فيقضي حاجته
 منها قبل أن
 تقضي

حاجتها منه»
 (13) روى الديلمي
 في مسنده (ورود
 من مختصرا).
 (14) المدخل الجزء
 الثاني فصل في
 الاجتماع بأهله
 (ص 190) لأبي
 عبد الله محمد
 العبدري القبطي
 الفاسي ت 737
 بالقاهرة.
 (15) الإمام أبو حامد
 محمد بن محمد
 الغزالي ت 505 هـ
 فيصيبها قبل أن
 يحدثها ويؤانسها
 ويضامها
 فيقضي حاجته
 منها قبل أن
 تقضي حاجتها
 منه»
 (16) روى الديلمي في
 مسنده (ورود هنا
 مختصرا).
 (17) المدخل الجزء
 الثاني فصل في
 الاجتماع بأهله
 (ص 190) لأبي
 عبد الله

يقارب الرجل زوجته فيصيبها قبل أن
 يحدثها ويؤانسها ويضامها فيقضي حاجته
 منها قبل أن تقضي حاجتها» (13). قال
 صاحب المدخل (14) وينبغي إذا عزم على
 الاجتماع بأهله أن يتحرز مما يفعله بعض
 العوام وهو منهي عنه، وهو أن يأتي زوجته
 وهي على غفلة حتى يلاعبها ويمارحها
 مثل الجسة والقبلة وما شاكل ذلك حتى
 إذا رأى أنها انبعثت لما يريد منها،
 وانشرفت لذلك وأقبلت عليه فحيث
 يأتيها، قال وحكمة الشرع في ذلك بينة،
 وذلك أن المرأة تحب من الرجل ما يحب
 الرجل منها، فإذا أتاها على غفلة قد يقضي
 هو حاجته، وتبقى هي، فقد يشوش عليها
 ذلك، وقد لا يُصان دينها، وقال الغزالي
 (15) في الاحياء، ثم إذا قضى وطره
 فليتمهل على أهله حتى تقضي هي أيضا

محمد العبدري
القبيلي القاسي
ت 747 بالقاهرة.
(15) الإمام أبو حامد
محمد بن محمد
الغزالي ت 505 هـ
(16) إحياء علوم
الدين ج الثاني
كتاب آداب
النكاح، الباب
الثالث في آداب
المعاشرة وما
يجري في دوام
النكاح (ص 52).
(17) المدخل لابن
الحجاج الجزء
الثاني في فصل
الاجتماع بأهله

نهيتها فإن إنزالها ربما يتأخر فيهيح
شهوتها ثم القعود عنها إيذاء لها
والاختلاف في طبع الإنزال يوجب التنافر
مهما كان الزوج سابقا إلى الإنزال،
والتوافق في وقت الإنزال ألدُّ عندها
ليشتغل الزوج بنفسه عنها فإنها ربما
تستحي (16)، ويقول ابن الحجاج في
المدخل، وينبغي له إذا قضى وطره أن لا
يعجل بالقيام لأن ذلك مما يشوش عليها
بل يبقى هنيهة حتى يعلم أنها قد انقضت
حاجتها (17)، والمقصود مراعاة أمرها،
لأن النبي عليه الصلاة والسلام كان
يوصي عليهن ويحض على الإحسان
إليهن وهذا موضع لا يمكن الإحسان
إليها من غيره فليجهد في ذلك جهده،
ولا يمكن الحصول على هذا الأمر إلا بأن
تتقدم الملاعبة قبل المواقعة لإثارة

(18) قال ابن رشد في
المقدمات فلا
يحل استباحة
الفرج بما عدا
هذين الوجهين
قال عز وجل
والذين هم
لفسروجهن
حافظون إلا
على أزواجهن
أو ما ملكت
أيمانهم فأنهم
غير ملومين،
فمن ابتغى وراء
ذلك فأولئك
هم العادون،
فأما النكاح
بالجملة مرغوب
فيه ومندوب إليه
خلافا لأهل
الظاهر في قولهم
إنه واجب.

غريزة الشهوة في الزوجة فتقع الموافقة في
الإنزال من الزوجين معا، وبذلك تتم
الألفة والمودة، وعدم الالتفات منهما إلى
غيرهما، ولهذا ورد في الحديث : « خير
النساء، العفيفة في فرجها الغلّة لزوجها
» (18)، والغلّة شدة شهوة الجماع
وهيجانها، وقال خالد بن صفوان : من
تزوج امرأة فليتزوجها حصانا من جاراتها
ماجنة على زوجها، والمجون هو المبالغة
في الملاعبة مع الزوج وعدم الحياء في
شيء من ذلك مطلقا لاستحضار اللذة،
وقد قال رجل لابن سيرين إذا خلوتُ
بأهلي أتكلم بكلام أستحي منه ، قال
أفحشه اللذة، يعني دعا إلى ذلك اللذة ،
وقال عسري لذة المرأة على قدر
شهوتها وغيرتها على قدر
حبها، فكل ما أتى به الزوجان عند

المضاجعة، فذلك يدل على ترابط قلبهما ببعضهما بعضاً وتألفهما. وامتزاجهما أثناء الوصال كما قال تعالى
من لباس لكم وأنتم لباس لهن.

وترك ذلك من أحدهما يدل على ضعف المحبة والترابط، ويدل أيضاً على عدم التخلق بما يجب من حسن العشرة الداعي إلى المودة والرحمة التي جعل الله الحياة الزوجية مبنية عليها، ومؤسسة على وجودها كما قال تعالى : **وجعل بينكم مودة ورحمة** (19)، ولهذا قال الحجاج بن يوسف (20) مع جبروته لما قيل له أتمازح الأمير أهله قال : « ما ترونني إلا شيطاناً، والله ربما قبلت أخمص إحدى أقدامهن. » وهو

(19) سورة مريم الآية 21
 (20) الحجاج بن يوسف الثقفي.

(21) بلغ الغزالي على التشابه بين الحياة الجنسية لدى كل من الرجل والمرأة، ويبرر ذلك بوضوح في إضافته الصفة الجنسية على المرأة وهي القذف وبذلك يختصم الاختلاف بينة الجنسين ليغدو مجرد فرق بسيط في توقيت عملية القذف التي تكون عند المرأة أبداً منها لدى الرجل « فإن إنزالها يوجب التنافر مهما كان الزوج سابقاً إلى الإنزال » (ص 50).

باطن القدم المتصل بالأرض، وتقيل أخمص القدم من الملاعبة المنصوص عليها في كتب هذا العلم، ولأجل هذا كله قال جمهور الفقهاء من المذاهب الأربعة وغيرها، لا يجوز للزوج أن يعزل عن زوجته (21)، والعزل هو الإنزال خارج الفرج، ويسمى في الطب الحديث (الجماع المقطوع)، وهو عبارة عن سحب القضيب من المهبل قبل إنزال المنى، إلا ياذنها لأنه من تمام حصول اللذة لها ويصيبها مع ذلك بسببه ضرر عظيم من ذلك أنه يحصل لها بسبب العزل ضعف، أو غم، أو ضيق. وهذا يحدث عادة عند النساء المرفهات الإحساس، فلهذا كان ضرره عند بعض النساء أشد من البعض الآخر

ويحصل لها بسببه احتقان في أعضاء الحوض السفلى من جراء وقف اللذة المتكرر الفجائي حتى قال بعض الأطباء إذا شعرت المرأة بألم في أسفل البطن، ولم يجد الطبيب أثارا للإلتهابات الداخلية فيكون سبب ذلك (الجماع المقطوع) المتكرر، وهو العزل، فلذلك ورد النهي عن العزل عن الزوجة إلا بإذنها، وهذا من أسرار الشريعة التي لم يطلع عليها إلا من كان له معرفة بالطب ولهذا لا يقع حكم في الشريعة بدون أن تكون له فائدة، والمقصود أن عدم حصول الزوجة على لذتها كاملة عند الواقعة، يكون لها سببا في أمراض نفسية، وبدنية كما شرح ذلك الأطباء المختصون في كتبهم، وقالوا إن ذلك إذا كثر من الزوج يكون أيضا سببا في كراهيتها له، ونفورها منه، بل والرغبة في فراقها منه، وقد وقعت قضايا مرت على يدي كان سبب الطلاق فيها هو ما ذكرت، وهذا السر أيضا في قوله عليه الصلاة والسلام إذا جامع أحدكم أهله فليصدقها، ثم إذا قضى حاجته قبل أن تقضي حاجتها فلا يعجلها حتى تقضي حاجتها، رواه عبد

الرزاق وأبو يعلى عن أنس وقال أيضا : إذا جامع أحدكم امرأته فلا يتنحي حتى تقضي حاجتها كما يجب أن يقضي حاجته، رواه ابن عدي عن طلحة مرفوعاً. وكذلك الزوج يصيبه من العزل أو الجماع المقطوع أضرار، منها إصابته بضعف تناسلي مثل العنة وغيرها من الأمراض النفسية، وبنوع خاص عند الأشخاص العصبي المزاج، ومنها أنه يدفعه إلى طرق أخرى غير طبيعية أملا في الحصول على اللذة الكاملة، في أمور أخرى. فيجب على الزوج ملاحظة ذلك حتى لا يقع في محذور شرعي، وصحي.

ملاعبة الزوج لزوجته

لأجل ترغيب الشريعة في ملاعبة الزوج لزوجته، ليكمل بذلك تحصين كل واحد منهما للآخر ولتثبت المودة بينهما، وتتم الألفة في التساكن بينهما الذي جعله الله تعالى للزوج مع زوجته كما قال تعالى: تسكنوا إليها وجعل بينكم مودة

ورحمة... (23) لأجل هذا كله ألق العلماء والفقهاء من المذاهب الأربعة وغيرها، المؤلفات المتعددة لشرح ما قررته الشريعة السمحة في هذا الموضوع، وبيان أنواعه، وأشكاله وألوانه وما يجب من ذلك وما يستحب. لأن الوسائل لها حكم المقاصد كما هو مقرر معلوم لكل ذي فقه لأن المقصود من الزواج في الشرع هو الإحصان للزوجين معاً، لذلك كان كل ما يدعو إلى هذا التحصن من الملاعبة بأنواعها وغير ذلك مطلوب مؤكد، وواجب في بعض الأحيان، كما بينه العلماء في كتبهم وشرحوه الشرح الوافي، وبينوه البيان الكافي، بحيث لا يبقى لمسلم شك في أن ذلك من مسائل الفقه

(23) سورة الروم
الآية 21

التي يجب معرفتها والوقوف عليها لأنها من أمور الدين التي ورد في شأنها «من يُرد الله به خيراً يُفقهه في الدين» (24). ولكن لما عم الجهل وصار المسلمون أبعد من أحكام شريعتهم في كل جزئية تتعلق بحياتهم بعد المشرقين. وقصر فهمهم، وتعطل فكرهم، وكل نظرهم، ولم يخالطوا كتب العلم الكبيرة والصغيرة منها، ولم يغوصوا على أسرار الشرع في أحكامه، صار سماعهم لما ورد في شأن المعاشرة الزوجية وكيفية مضاجعة الزوج لزوجته، وإباحة بدن كل منهما للآخر بالتمتع الكامل، بدون أدنى حرج ولا تقييد في ذلك بموضع دون موضع وبحال دون حال، وبهيئة دون هيئة، من الأمور المنكرة التي صعب عليهم سماعها، بل كذبوا بما لم يحيطوا

(24) أخرجه البخاري في كتاب العلم في باب العلم قبل القول والعمل في باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين وفي كتاب الاعتصام وفي كتاب الزكوة في باب النهي عن المسألة وفي كتاب الإمارة ومسلم عن معاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

به علما بما ورد في ذلك لجهلهم، وإعراضهم عن التفقه فيما يجب عليهم التفقه فيه مما يتعلق بحياتهم الزوجية، حتى صار أغلب الناس يعيشون مع أزواجهم حياة بهيمية كلها جفاء، لا تجد فيها ما يدعو إلى المحبة والمودة والرحمة التي أمر الله تعالى ورسوله صلوات الله عليه بالتخلق بها ووجوبها في المعاشرة الزوجية لتكون حياة الزوجين في سعادة زوجية ومودة قلبية، وإن كانا على قلة من المال وضعف من الثروة، فكل هذا، فقد بين المسلمين اليوم في شأن المعاشرة الزوجية، للجهل الذي عم حتى صار الظهور بالعلم جهلا، والتعريف بأحكام الشريعة أمرا منكرا، وإظهار ما خفي من أسرارها سخرية، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولهذا لم أعبا ولم ألتفت إلى اعتراض بعض الجهلة على ما قررته وشرحته بأدلته وكلام الأئمة في شأنه في موضوع ملاعبة الزوج لزوجته. وقد سر ذلك المنصفون الراغبون في التفقه والمعرفة ورأوا في ذلك أعظم الفائدة وطلب الكثير منهم أن أزيد شرحا في هذا الموضوع الذي يعتقد الكثير أن الشريعة لم تأت فيه بشيء ولم تبين للمسلم

والمسلمة كيف يجب أن تكون حياتهما الزوجية في الوصال والاتصال، ومتعة بعضهما ببعض حتى يكون لكل واحد منهما الكفاية التامة عن التطلع إلى سواهما، وأما الجاهل المعترض فأقول له كما قال الأول :

عليَّ أن أنحتَ القوافي من معادنها
وما عليَّ إذا لم تفهَمَ البقرُ

وبعد، فالعلماء كما قلت لم يهتموا شرح موضوع الملاعبة ولم يتركوا بيانه واستيفاء الكلام عليه في المؤلفات الكثيرة، وجعله الذين ألفوا في بيان العلوم والفنون الموجودة عند المسلمين علما مستقلا بنفسه، وفنا قائما بذاته كما فعل حاجي خليفة في «كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون» والقنوجي في «أبجد العلوم»، وإنما على الجاهل أن يترك جهله وينهض لطلب العلم والمعرفة ليعرف ما خفي عليه، وأنكره جهله، وجعل الكلام فيه - لضعف عقله وفهمه - نقصا، والكتابة في التعريف به للمسلمين أمرا منكرا لا يجوز ذلك، في فهمه ونظره الكليل، وجهله المركب. وصدق علي عليه السلام إذ يقول: «المرء مخبوء

تحت لسانه، تكلموا تُعرفوا».

الغنى وتجلله الزوجة لزوجها

ومن ألف في موضوعنا خاتمة
الحفاظ جلال الدين السيوطي (25) من
أئمة الحديث في القرن العاشر الهجري،
له في هذا الفن عدد من المؤلفات منها:
(الوشاح في فوائد النكاح) ومنها (مباسم
الملاح ومناسم الصباح) ومنها (اليواقيت
الشمسية في صفات المرأة السمينية).

وقال في خطبة الوشاح: سبحانه
الله خالق المفارش والمرافش والمشافر..
وقال فيه: إن الناس قد أكثروا في
التصنيف في فن النكاح فأحسن كتاب
ألف فيه تحفة العروس إلخ.. ومن تأليف
الحافظ السيوطي في هذا الفن: «شقائق

(25) الحفاظ جلال
الدين السيوطي
ت 911هـ بمصر

الأترج في رقائق الغنج». والغنج هو تدلل
الزوجة وغزلها وهي العروبة العاشقة لزوجها
المشتبهة للوفاع وبه تتم الندة، لأن المرأة إذا لم
تكن محبة لزوجها ولا مشتبهة لإفضائه إليها
نقص ذلك من لذته فلذلك وصف نساء
أهل الجنة بالعراة كما قال تعالى: **عرا**
أتراباً لأصحاب اليمين.. (26). وقال
الحافظ السيوطي في كتابه: «شقائق الأترج
في رقائق الغنج»: ألقته جواباً لسائل سأل
عن حكمه شرعاً، واخترت هذا الاسم لما
تضمن من لطائف البديع صنعاً لما فيه من
حسن التشبيه المضمن لمن تفتن له وقعا..
ثم قال: قال تعالى في وصف نساء أهل
الجنة: **إنا أنشأنهن إنشأاً**
فجعلناهن أبكاراً عرا أتراباً.
أطبق المفسرون وأهل اللغة على أن العرب
جمع عربة أو عروب وهي الغنجة.

(26) سورة الواقعة
الآية 37

(27) رواه مسلم عن جابر والملاحمة المشهورة يدلل قوله بعده وتضاحكها وتضاحكك وإن سقط لفظ تضاحكها الخ. وفي بعض روايات المتن وعند الطبراني من حديث كعب بن عجرة أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل فذكر حديثا نحو حديث جابر فيه وتعضها وتعضك. وقد روى ابن ماجة حديثا صريحا في الحضي على نكاح الأبيكار وهو عليكم بالأبيكار فإنهن أعذب أنفسا وأنتن أرحاما أي أكثر حركة وفي رواية زيادة وأرض باليسير. ←

وذكر عن ابن عباس في قوله تعالى عربا، قال: قال العرب في قول أهل المدينة الشكلة، وفي قول أهل العراق الغنجة.. وذكر آثارا أخرى في هذا الموضوع كثيرة... ثم قال: قال بعض الأطباء: الحكمة في الغنج أن يأخذ السمع حفظه من الجماع فيسهل خروج الماء من جارحة السمع، فإن الماء يخرج من تحت كل جزء من البدن ولذا ورد: «تحت كل شعرة جناة»، وكل جزء له نصيب من اللذة فنصيب العينين النظر ونصيب المتخيرين التخير، وشم الطيب ولهذا شرع (التطيب للجماع) ونصيب الشفتين التقليل، ونصيب اللسان الرشف والمص، ونصيب السن العض، ولهذا ورد في الحديث الشريف: «هلا بكرا تعضها وتعضك» (27) ونصيب الذكر الإيلاج،

← أخرجه البخاري في كتاب النكاح في باب تزويج الثيب وفي باب طلب الولد ومسلم في كتاب الرضاع في باب استحباب نكاح البكر. ووجه ذلك أن الحبب الأول حبه لا يواريه جب غيره بعده لأنه يصادف القلب خاليا فيتمكن فيه ومن هذا المعنى قول الشاعر: نقل فؤادك ما استطعت من أهوى ما الحب إلا للحبيب الأول / كم منزل في الأرض بالقبه الفتي / وحين أبدا لأول منزل / شهاب الذين (28) أحمد بن إدريس القراني ت 684 هـ / 1285 م.

ونصيب اليدين للمس، ونصيب الفخذين وبقي أسافل البدن المماس، ونصيب سائر أعالي البدن الضم والمعانقة، ولم يبق إلا حاسة السمع فنصبيها سماع الغنج... وقد ذكر أمورا يطول ذكرها فيما يحسن للزوج والزوجة عند المضاجعة، وما تكمل به لذتهما من أنواع الحركات.

استمتاع الزوجين بواسطة الوطء

قال القرافي (28) في الذخيرة وفي الجواهر عقد النكاح يبيح كل استمتاع إلا الوطء في الدبر، وقاله الأئمة، يعني أن النكاح عقد بين الزوجين يبيح لكل واحد منهما كل استمتاع، وتلذذ، فلا يجوز قصر الاستمتاع على نوع خاص، ويقول ابن

العربي (29) في الأحكام النكاح إنما عقد للوطء وكل واحد من الزوجين له فيه حق الغاية وهو الإيلاج والتكرار فللمرأة فيه غاية الإنزال وتتمام ذوق العسيلة فيه تتم اللذة للفریقین، فإن أراد الرجل إسقاط حقه والوقوف دون هذه الغاية فللمرأة حق بلوغها، فلأجل استيقاء هذا العقد وتحقيقه كان للزوج أو الزوجة فراق أحدهما، إذا كان به مانع يحول دون تحقيق ما وقع العقد لأجله، وقد ذكروا من تلك الموانع خمسة، ثلاثة منها يشتركان فيها وهي الجنون والجذام والبرص، ونوعان ينفراد بهما أحدهما عن الآخر، ففي الرجل الجب أو الاعتراض أي عسدم الانتصاب، وفي المرأة الفتق وهو سعة الفرج، والرتق وهو انسدادها، فالعنين

(29) القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن العربي المعافري الأنسليسي ت 542هـ.

هو العاجز عن الإيلاج وهو مأخوذ من عن أي اعترض لأن ذكره يعن إذا أراد إيلاجه أي يعترض، والعين لا تعترض، وقيل لأنه يعن لقب المرأة عن يمينه وشماله ولا يقصده، فإذا كان الرجل كذلك فهو عيب به يستحق به فسخ النكاح، وقد جاءت امرأة إلى النبي صلوات الله عليه تطلب الطلاق من زوجها لأنه ليس معه إلا مثل هدية الثوب، تعني صغر ذكره ومثلت بهدية ثوبها، (وبعد) فالمقصود من عقد الزواج هو باحة كل استمتاع عدا الوطء في الدبر، وهذا الاستمتاع الذي أباحه العقد لم يرد في الشرع ما يقيده، ويجعله حلالا في موضع ونوع وحراما في موضع ونوع آخر، فالزوج مع زوجته يصنعان ما شاءا من الملاعبة والمداعبة وجميع ما يلذ لهما ويطيب لأنفسهما، وقد سئل الإمام القاسم بن محمد عن النخير في الجماع فقال: «إذا خلوتما فاصنعوا ما شئتما»، ولذلك شرح العلماء أمر هذا الاستمتاع الذي أوجبه عقد الزواج ليدوم الانتفاع وتحصل الكفاية لكل من الزوجين

ببعضهما، قال المحدث السيد مرتضى
الزبيدي (30) في كتابه (إتحاف السادة
المثقفين بشرح احياء علوم الدين) وهو
شرح لإحياء علوم الدين لحجة الإسلام
الغزالي في كلامه على آداب الجماع، قال
: «ولتقدم قبل ذلك بيان تدبير الجماع وما
ينفع منه وما يضر، وبيان أشكاله، وهيئاته
ليكون القادم على بصيرة»، ثم قال بعد
كلامه ما نصه : وأما أشكاله فأحسنها أن
يعلو الرجل المرأة رافعا فخذيها
بعد الملاعبة التامة، ودغدغة الشدي
والحالب ثم حرك الفرج بالذكر فإذا
تغيرت هيئة عينيها وأعظم نفْسُها
وطلبت التزام الرجل أولج الذكر
وصب المنى وذلك هو المحجل، ثم قال واردا
أشكاله أن تعلو المرأة الرجل وهو مستلق،
ويليه أن يكونا فيه قائمين، ويليه

(30) - مرتضى
الزبيدي :
محمد الحسيني
الزبيدي الشهير
بمرتضى
ت 1205 هـ

على جنبهما والشكل الذي تستلذه المرأة
عند المجامعة أن تستلقي على ظهرها،
ويلقى الرجل نفسه عليها ويكون رأسها
منكسا إلى أسفل كثير التصويب يرفع
أوراكها بالمخاد فإذا أحس بالإنزال فليدخل
يده تحت أوراكها ويشيلها شيلا عنيقا فإن
الرجل والمرأة يجدان عند ذلك لذة عظيمة
لا توصف (31).

وقد نظم العلامة الشيخ أبو
محمد القاسم بن أحمد يامون التليدي
هذا الذي ذكره المحدث مرتضى الزبيدي
في منظومته في آداب النكاح الشرعي
فليراجع. ولما كان إنزال الزوج قبل
الزوجة يضرها ولا يكمل رغبتها ولا يتم
لذتها المطلوبة لها من الزوج وربما أدى
ذلك إلى أن تحصل للزوجة كراهية
لزوجها وعدم الرغبة في مضاجعته،

(31) - إتحاف السادة
المثقفين: الجزء
السادس، كتاب
آداب النكاح :
فصل آداب
النكاح
(ص 172-173)

وذلك يخالف مقصد الشارع في شأن الزواج لأنه شرع لأجل إحصان الزوج والزوجة معا ولذلك ورد في الحديث النهي عن سبق الزوج زوجته في الإنزال، ذكر لأجل هذا العلماء ما فيه العلاج لهذا العرض الضار للزوجة والمتسبب في فساد العشرة، وعدم اكتفاء الزوجة. قال المحدث الشيخ مرتضى الزبيدي في شرح الاحياء في كتاب آداب النكاح في شرح كلام الغزالي والتوافق في وقت الإنزال ألد عندها يشغل الرجل بنفسه عنها فيأتيها ربما تستحي (32) أي إنزالها إذا كان الرجل قد فرغ من وطره وهذا يوجد قليلا لأنه قد يكون المرأة من طبيعتها بطء الإنزال والرجل من طبعه سرعته فلا يتوافقان وهذا هو المضر لهما، وأما إذا كان بالعكس فالأمر

(32) المرجع السابق ص 176 بتصرف

سهل، غاية ما يترتب أن المرأة يحصل لها سأم بعد إنزالها وتستثقل الزوج ولكن تصير، ثم قال : والدواء الدافع لمن كان سريع الإنزال والمرأة بطيئة ما قدمنا أولا أنه لا يقدم على الجماع إلا بعد تبسط مقدماته من كلام، وعض في الخدين، ودغدغة الشدين وتمريسهما ومص الشفتان واللسان، وضمهما إلى صدره مرارا، قال : وهو في أثناء ذلك يحك فرجها بذكره من غير إنزال ويفاخذها ويتمكن منها تمكنا كلياً ثم يمر ببطنه على بطنها مع الغمز في الفخذين تارة، وتارة في الخاصرتين وتارة في الظهر، حتى إذا رأى أنه تغير لونها واحمرت عيناها، وصارت تلازم الرجل وتهتز من تحته أولج ذكره قليلا، قليلا مع تشديد حتى ينتهي إلى الآخر فينزل مرة واحدة، ثم يتحرك بعد الإنزال من غير إخراج، فجمع هذه الهيئة لا تبقى المرأة ولو كانت بطيئة إلا أنزلت فيكون سببا للإحبال واللذة، والأقوياء يعلكون أنفسهم عند الإنزال فلا ينزلون إلا عند قصدهم، وهؤلاء لا كلام معهم والله يتولى ما يشاء لمن يشاء. وقد يكون سبب التنافر بينهما

(33) قال الحنفية (البدائع 331/2) للزوجة أن تطالب زوجها بالوطء، لأن حله لها حقها، كما أن حلها له حق، وإذا طالته يجب على الزوج، وقال المالكية (الفتاوى الفقهية ص 211) الجماع واجب على الرجل للمرأة إذا انتفى العذر، وقال الشافعية (المهذب 66/2) ولا يجب عليه الاستمتاع إلا مرة، لأنه حق له، ولأن الداعي إلى الاستمتاع الشهوة والمحبة فلا يمكن إيجابه والمستحب ألا يعطلها، لقوله صلى الله

عمر إلى قواد الجيوش وإلا فأربعة (33). فكتب تحبس الجيوش فوق أربعة أشهر، وهكذا سلك عمر مع هذه المرأة التي سمع تأملها من غيبة زوجها مدة أوجبت اشتياقها إليه وحسينها إلى مضاجعته في سريرها ما قرره الشريعة، وفرضته على كل زوج من وطء زوجته إذا لم يكن عذر يحول دون التمكن من ذلك لعلّة أو مرض عارض، وأما العلة الدائمة والمرض المزمّن المانع للزوج من تحقيق رغبة الزوجة في الجماع، فالزوجة لها الخيار في الفراق، وإن رضيت به فلها البقاء مع زوجها المعذور، وإن لم ترض فلها الحق في الفراق، لأن الغرض من الزواج أولا وآخره هو الإحصان والخوف من الوقوع في العنت وهو الزنا، فلماذا كان

عليه وسلم ولكنني أصوم وأفطر وأمس وأمس أنساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني، رواه أبو داود والطيالسي. وقال الحنابلة كشف القناع 214/5 يجب على الزوج أن يطأ الزوجة في كل أربعة أشهر مرة إن لم يكن عذر ولأن النكاح شرع لمصلحة الزوجين ودفع الضرر عنهما. (34) أخرجه الترمذي في باب ما جاء في حق الزوج على المرأة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لو كنت أمرا

وطء الزوج لزوجته فرضا واجبا وأمرنا لازما لا ينافي فيه أحد، فعلى الزوجين إسعاف بعضهما بالوصال وقضاء وطر الشهوة، والوجوب في ذلك مشترك بين الزوج والزوجة، لأن النكاح شرع لمصلحة الزوجين ودفع الضرر عنهما، وهو دفع ضرر الشهوة عن المرأة كما يجب دفعها عن الزوج فيكون الوطء حقا لهما جميعا، وإنما وقع الخلاف بين العلماء متى يكون الزوج قد أدى الحق الذي يسقط عليه به الوجوب في ذلك ويخرج من الإثم، فالزوجة يجب عليها أن تلبى طلب زوجها في الجماع ولو كانت على تنور تخبز وتطبخ، أو على قتب على ظهر بعير كما ورد في الحديث (34)، وإن امتنعت عن إجابة طلب الزوج تكون ملعونة كما ورد في الحديث (35)، اللهم إذا كانت

أحد أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها وفي حديث ... والذي نفسي بيده لا تؤدي المرأة حق ربها حتى تؤدي حق زوجها ولو سألها نفسها وهي على قتب لم تنعه أخرجه أحمد وابن ماجه. وأخرجه الترمذي برواية أنس بن مالك الرجل دعا زوجته لحاجته فأتته وإن كانت على الثور. وأخرجه النسائي وروى البزار بلفظ وإذا الرجل دعا امرأته إلى فراشه فلتجب وإن كانت على ظهر قتب.

حائضا، أو نفيسة، وما سوى هذين الحالين فيحرم عليها عدم إجابة رغبة الزوج في المضاجعة، ولهذا لعن رسول الله المرأة التي إذا طلب زوجها جماعها صارت تسوفه إلى أن ينام عنها، وعلى الزوج أيضا أن يكفي الزوجة ويشبع رغبتها في قضاء شهوتها، وإلا كان عاصيا أثما، قد فرط في حق وجب عليه، كما في الحديث الصحيح، « وإن لأهلك عليك حقاً » (36)، ولهذا قال ابن حزم يجبر على ذلك من أبي بالأدب. لأنه أثم منكرا من العمل، وهذا الحكم لا يخالفه فقيه، وإنما وقع الخلاف فيما يسقط به الوجوب، ويرفع الإثم في عدم الوطء، فيقول بعضهم يسقط الوجوب بأن يظأ زوجته في كل طهر مرة إن قدر على ذلك، وقال الآخرون يسقط

أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأتته فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح » أخرجه الترمذي في باب لزوجك عليك حق، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله أتم أحرأ أنك تصوم النهار وتقوم الليل، قلت بلى يا رسول الله قال فلا تفعل صم وأفطر وقم وتم فإن جسدك عليك حقا وإن عيسيتك لزوجك عليك حقا أخرجه البخاري

الوجوب إذا أتاها في كل أربعة أشهر مرة، ولهذا كسان المولي وهو الذي يحلف ألا يأتي زوجته بمهل أربعة أشهر، فإن فاء، والفاء هو الجماع وإدخال الحشفة في فرج الزوجة، وإلا تطلق منه امرأته، وكل هذا لما فيه من الضرر بالزوجة لعدم قضاء وطرها من إتيان زوجها لها، ومنهم من قال إذا أتى الزوج زوجته مرة واحدة في الشهر فقد سقط عنه الإثم وكان قد أدى الحق الذي عليه للزوجة في ذلك. وورد في الحديث « أيعجز أحدكم أن يجامع أهله في كل جمعة فإن له أجر غسله وأجر غسل زوجته »، وجاءت امرأة إلى عمر تقول: إن زوجها لا يصنعها فأرسل إلى زوجها فسأله، فقال: كبرت وذهبت قوتي. فقال عمر: أتصنعها في كل شهر

في كتاب التهجيد في باب الذي يلي ما يكره من تركه قيام الليل لمن كان يقومه وفي كتاب الصوم باب حق الجسم وبسبب حق الأهل في الصوم وكتاب فضائل القرآن وفي كتاب النكاح باب لزوجتك عليك حتى النخ ومنسلم في كتاب الصيام في باب النهي عن صوم الدهر لمن تضمره به النخ.

مرة. قال : أكثر من ذلك. قال عمر : في كم ؟ قال : أصيبها في كل طهر مرة. قال عمر : إذهب فإن في هذا ما يكفي المرأة، والحكم في هذا الموضوع لا يكون حكما مطردا عاما في كل زوج وزوجة، بل ذلك على حسب ما يظهر من حال كل منهما قوة ورغبة في الجماع، فيكون الحكم بينهما بما لا ضرر فيه ولا ضرار، كما وقع لعمر نفسه مع امرأة أخرى جاءت، فقالت : ما رأيت عبدا أفضل من زوجي إنه يقوم الليل ما ينام، ويصوم النهار وما يفطر. فقال : جزاك الله خيرا مثلك أثنى بالخير وقاله، ثم ولت. وكان كعب بن سور حاضرا فقال : يا أمير المؤمنين ألا أعصيت المرأة إن جاءت تستعدي ؟ فقال : علي بها مرتين. فجاءت فقال لها عمر : أصدقيني ولا بأس بالحق. فقالت : يا أمير المؤمنين، إني امرأة لأشتهي ما

تشتهي النساء فقال : يا كعب اقض بينهما فإنك قد فهمت من أمرها ما لم أفهم، فقال : يا أمير المؤمنين، يحل من النساء أربع فله ثلاثة أيام وثلاث ليل، يتعد فيهن ما شاء ولها يومها وليلتها، فقال عمر : ما الحق إلا هذا، اذهب فأنت قاض على البصرة، وعلى عكس هذا ورد عن أنس بن مالك أن زراعا له كان يعمل في أرض له فجاءت امرأته إلى أنس تشتكيه وتقول : إنه لا يدعها ليلا ولا نهارا، فأصلح بينهما في كل يوم وليلة على ستة، والأمر في هذا الموضوع يدور على الإحصان للزوجين معا لا سيما للزوجة فإن المرأة تفضل على الرجل في الرغبة في الجماع، فقد ورد في الحديث : « فضل ما بين لذة المرأة ولذة الرجل كأثر الخيط في الطين، إلا أن الله سترهن بالحياء » (37)، وورد في الحديث أيضا : « فضلت المرأة على الرجل بتسعة

(37) رواه الطبراني في الأوسط عن ابن عمرو.

وتسعين جزءاً من اللذة ولكن الله ألقى
عليهن الحياء، ولولا ذلك لوقعن على
الرجل في الطريق» (38)، وورد أن آدم لما
جامع حواء أول مرة لما خلقت قالت له:
«ما أطيب هذا زدينا منه، وورد في الأثر:
«أربع لا يشبعن من أربع أرض من مطر
وعين من نظر وعالم من علم وأنتى من
ذكر» (39)، وورد: «مسكينة مسكينة
مسكينة امرأة ليس لها زوج وإن كانت
غنية من المال»، وذكر ابن قتيبة أن زوجاً
كان يخاصم زوجته، ثم بعد ذلك
يصالها بالجماع فتقول: إنك تأتيني
بشفيق لا أستطيع رده.

(38) أورده عبد
الوهاب
الشعراني في
كشف الغمة في
باب فصل آداب
الجماع وما جاء
في الفزل ص
102 الجزء الثاني
طبعة مكتبة
ومطبعة
محمد علي
صبيح وأولاده
والبيهقي في
شعب الإيمان
عن أبي هريرة.
(39) رواه أبو نعيم في
الحلية عن أبي
هريرة.

فكل هذا يدل على أنه يجب أن
يكون الزوج عند إشباع رغبة زوجته،
وليعلم أنها وإن أظهرت التمتع فإنما ذلك
تصنع منها كما قال عليه السلام: يتمنع

وهن الراغبات» (40)، ونقل الشعراني (41)
في العهود عن شيخه الخواص (42) أنه لا
ينبغي الإكثار من النكاح إلا لمن عنده شابة
يخاف عليها من نظرها إلى غيره قال: وحد
الإكثار في كل أسبوع مرة، قال الشعراني:
وهذا الأمر يختلف باختلاف الأمزجة والصحة
والضعف، وهذا هو الحق الذي يجب للمصير
إليه، فالشرع لم يحدد إثبات الزوجة بعدد بل قال
تعالى: **نساؤكم حرث لكم** وقال
الرسول عليه الصلاة والسلام لجابر: إذا دخلت
على أهلك فالكيس، فالكيس (43) يعني
الجماع في طلب الولد. قال جابر: «فلما
دخلت عليها أخبرتها بقول رسول الله». فقالت: سمعا وطاعة!

(40) نفس المصدر
السابق.
(41) الشعراني:
الإمام العارف
عبد الوهاب
الشعراني.
(42) البحر المورود
في الموائيق
والعهود: عبد
الوهاب
الشعراني مطلب
نقل من النكاح
(ص 201)
(43) نفس المصدر
السابق.

نجانس أعمار الزوجين

ولأجل هذا نهى عمر أن يتزوج

الرجل امرأة أصغر منه لئلا يقع في
الخرج بسبب ضعفه عن إشباع رغبتها
في قضاء الشهوة، فقد ذكر عبد الملك
بن حبيب (44) في كتاب أدب النساء
أنه رفع إلى عمر بن الخطاب أن امرأة
شابة تزوجها شيخ كبير فقتلته
فحبست فيه فقال: يا أيها الناس اتقوا
الله وليتزوج أحدكم لته، يعني مثله في
السن من النساء ولتتزوج المرأة لمتها من
الرجال، وذكر عبد الملك بن حبيب
أيضا أن شيخا تزوج شابة فضمته إليها
فدقت صدره فرفعت إلى علي بن أبي
طالب كرم الله وجهه فقال: إنها
لشبهة يعني شديدة الغلظة وطلب
النكاح، فجعل دته على عاقلتها، وقال
علي: لا تتزوج المرأة إلا من مثلها،
واعلموا أنهم يحسبون

(44) عبد الملك بن
حبيب الأندلسي
ت 238/852م
كتاب أدب
النساء
لأبن حبيب
باب ما يكره
للنساء من نكاح
الشيخ ونكاح
القبيل من
الرجال.

منكم ما تحبون منهن، فالمطلوب شرعا أن يتزوج الزوج
الزوجة المواتية الموسية الودود كما في الحديث ليكون
التمازج بينهما تاما والانسجام كاملا من جميع النواحي لا
يرى أحدهما نقصا في الآخر في شيء ما من حالهما
وبذلك تتم الحياة الزوجية على أحسن حال وأتمه.

وبذلك أيضا تتم اللذة الكاملة بمصاحبتها فإذا
كانت الزوجة مواتية للزوج فإنه يستخرج بملاعبتها
وحلاوة كلامها المنى الكثير من جميع مكانه فتتزل التطفة
غزيرة قد أخذ كل عرق حظه من ذلك فأعطى ما يحتويه
من مادة الماء الذي يكون منه الولد، قال الشعرائي في
العهد: فيأتي الولد بسبب ذلك ضخم الخلق حسن الوجه
جميل الأخلاق على صورة ما كان أبواه عليه حال الوقاع
ياذن الله تعالى.

نتائج الأبحاث والدراسات

لما رغبت الشريعة في الزواج لأجل الإحصان والبعد
عن الزنا، ولبقاء النسل الذي به قوام الأمة، أرشدت

إلى المرأة التي يكون نكاحها موافقا لحكم الزواج وداعيا إلى
الترغيب فيه، ليحصل المقصود، ويتم الغرض، ويدوم المراد من
ذلك، ومن المعلوم أن المقاصد لها أسباب يجب اعتبارها
للوصول إليها، والحصول عليها في أكمل ما تميل إليه النفوس،
وتهواه القلوب، ويعشق القلب، فلذلك حضت الشريعة على
نكاح المرأة التي تكون موالية للزوج، خلقا وخلقاً، ومن ذلك
أن تكون على نصيب من الجمال الذي جعله الله تعالى محبوباً
تميل إليه الطباع، وتهواه النفوس، فإذا كانت الزوجة بهذه
الصفة تكون لا محالة في حالة غبطة ومحبة عند الزوج،
فتحصل بذلك الكفاية الكافية في التحصين وبلوغ المراد
في قضاء حاجته من الغاية في الشهوة فلاجل هذا
كان الرسول صلوات الله عليه يحرض على نكاح
الأبكار الحسان، لأن الحسناء من النساء كما قلنا أصلح
لتحصين الفرج من الحرام، وغض البصر عن الغير، وقطع
الشهوة لأن جماع الحسناء يستدعي است فراغ ماء الزوج الذي
هو داعية الشهوة، ولذا راعى العلماء في ترتيب الزوجة أن
تكون حسناء لتصرف نظره وتطلعه إلى غيرها، وفي الحديث

(45) رواه أصحاب السنن بسند صحيح وأخرجه الترمذي برواية وقيل يا رسول الله أي النساء خير، قال التي تسره إذا نظر وتطيعه إذا أمر ولا تخالفه في نفسها ومالها بما كرهه وأخرج ابن مساجة عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول: وما استفاد المؤمن بعد تقوى الله خيراً له من زوجة صالحة، إن أمرها أطاعته وإن نظر إليها سرته وإن أقسم عليها أمته وإن غاب عنها نصحت له نفسها وماله، وقد رواه

« خير فائدة أفادها المسلم بعد إسلامه امرأة جميلة تسره إذا نظر إليها، وتطيعه إذا أمرها، وتحفظه في غيبته في ماله ونفسها » (45)، وسئل أي النساء خير قال: التي تسره إذا نظر، وتطيعه إذا أمر، ولا تخالفه في نفسها (46) ثم لما كان الحصول على مثل هذه الزوجة لا يكفي فيه أن يصفها الغير وربما يفوت المقصود من ذلك فيجد الزوج نفسه قد وقع فيما يكرهه مما لا يوافق، أباح الرسول صلوات الله عليه أن ينظر الرجل إلى المرأة التي يريد زواجها بدون أن يحد بذلك حداً. أو يقتصر في نظره على شيء خاص بل له أن ينظر إذا وقع في نفسه الزواج بامرأة أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها ويرغب فيها، ويكون صلاحاً إلى عشرتها، فقال: إذا خطب أحدكم امرأة فإن استطاع أن

النسائي من حديث أبي هريرة، وروى ابن ماجه بإسناده عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنا الدنيا متاع وليس من متاع الدنيا شيء أفضل من المرأة الصالحة».

(46) رواه النسائي عن أبي هريرة.

(47) يستحب نظر الرجل إلى المرأة قبل التزويج والخطبة، وكذلك نظر المرأة إلى الرجل لحديث المغيرة عن الترمذي وحسنه والحاكم وصححه أنه خطب امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «انظر إليها فإنه أحرى أن

ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل قال جابر راوي الحديث فخطبت جارية فكنت أتخبأ لها حتى نظرت منها إلى ما يدعوني إلى نكاحها فتزوجتها، وقال صلوات الله عليه للمغيرة بن شعبة وقد خطب امرأة: هل نظرت إليها قال: لا قال: فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما» (47)، فيجوز للمخاطب أن ينظر إلى جميع جسد الذي يريد زواجها بدون اقتصار على موضع دون آخر، وإن كان الفقهاء يقولون لا يجوز له النظر إلا إلى ما ظهر منها دون ما خفي، وهذا قول مردود مخالف للحديث لأن لفظ الحديث عام في النظر إلى ما يدعو إلى النكاح غير خاص بشيء وللمخاطب أن ينظر إليها سرا مخفيا من غير أن تعلم فإن بذلك

يؤدم بينكما وأن يكون بعد العزم وقبل الخطبة لحديث أبي داود عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل» وقد أخرج ابن ماجه في سننه في باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها من أبواب النكاح، وأخرج أيضا في هذا الباب عن المغيرة بن شعبة، فإن لم يتيسر نظره إليها بعث امرأة تتأملها وتصفها له لأنه صلى الله عليه وسلم

يتم له الكشف على ما يدعوه إلى الزواج أو التزويج لأن الزواج ليس الغرض منه في الشريعة إلا الإحصان والعفاف وذلك لا يتم إلا بالحصول على الزوجة الموافقة خلقاً وخلقاً، وأرسل الرسول صلوات الله وسلامه عليه امرأة تنظر إلى امرأة أراد الزواج بها فقال لها: شمي عوارضها (48)، والعوارض الأسنان التي في عرض الفم، أمرها بذلك لتخبر نكهتها وريح فمها، أطيب هو أم خبيث؟ فإن نظافة الفم وطيب رائحته من أهم ما يطلب في كمال التمتع بالزوجة عند الثقيل ومص اللسان، وقال عليه الصلاة والسلام: انكحوا الجواري الأبكار فإنهن أطيب أفواها وأنظف أرحاما، وأصفى ألوانا وأسخن إقبالا (49)، وهذا من خصوصية الشابة فإن المرأة الكبيرة السن تفقد

بعث أم سليم
إلى امرأة وقال
«انظري
عروقها وشي
عوارضها رواه
الحاكم وصححه.
ورواه أحمد
(نيل الأوطار
110/6) في
حديث وإذا
خطب أحدكم
امرأة فلا جناح
عليه أن ينظر
منها إذا كان إنما
ينظر إليها لخطبة
وإن كانت لا
تعلم».

وأخرجه
الترمذي في
باب ما جاء في
النظر إلى
المخطوبة عن
المغيرة بن شعبة
أنه خطب امرأة
فقال النبي صلى
الله عليه وسلم:
«انظر إليها فإنه
أحرى أن يؤدم
بينكما».

وأخرجه

الكثير مما يرغب الزوج في مضاجعتها
كما قال عبد الله بن عمران القاضي عن
أبيه : شباب المرأة من خمسة عشرة إلى
ثلاثين سنة، وفيها من الثلاثين إلى
الأربعين مستمتع، وإذا اقتحمت العقبة
الأخرى حسلت يعني رذلت، وإنما وقع
الإرشاد إلى الزواج من الأبقار الشواب،
لأن لفرج الشابة خاصية اجتذاب الماء
المحتقن، وراحة للرجل في إراقتها بالطريقة
المفيدة.

وهذا لا يوجد في المرأة العجوز،
فهذا رغب الشرع في الزواج بالشواب،
ليكون ذلك أحظى عند الزوج وألذ في
بلوغ الغاية في الإحصان، وغض البصر،
وقال الأطباء أن مضاجعة العجوز تضر
بالصحة ضررا بالغا لأنها تحتاج عند
المضاجعة إلى حركات متعبة تضعف

طبيعتها عن جذب شهوة الرجل وإراقة
مائه بالطريقة المفيدة.

قال بعض الأعراب :
لا تَنكَحَنَّ عَجُوزًا إِنْ دَعَاكَ أَمَّا
وَإِنْ حَبَاكَ عَلَى تَزْوِيجِهَا الذَّهَبَا
وَإِنْ أَتَاكَ وَقَالُوا إِنَّهَا نَصَفٌ
فَإِنَّ نَصْفَيْهَا الَّذِي ذَهَبَا
النَّصْفُ الْمَرْأَةُ الْوَسْطُ بَيْنَ الْحَادِثَةِ
وَالْمُسْنَةِ، وقيل هي التي بلغت خمسين
سنة، وطلق أبو الجندي امرأته فقالت له
بعد صحبة خمسين سنة، قال : مالك
عندي ذنب غيره.

فهذا السر في كون الشرع حض
الزواج بالأبقار الشواب، يضاف إلى
ذلك أن الأنس والفرح الذي يحصل
بالشواب لا يجده الزوج في الكبيرة
السن، ولهذا ورد : « النساء لعب

الله عليه وسلم
بعث أم سليم
إلى امرأة فقال:
«انظري إلى
عرقوبها وشمي
معافئها» وفي
رواية «شمي
عوارضها» وهي
الأسنان في
عرض الغم.
(49) أخرجه البخاري
ومسلم وأبو
داود والنسائي
وابن ماجه
والبيهقي.

فتخبروا»، فيجب على الإنسان أن
يكون حسن الاختيار لمن تشاركه
حياته، ويطمئن إليها في ذلك، سالمة في
خلقها وخلقها، لتحفظ عليه نشاطه،
وسلامة فكره، وقوته، كما قال عثمان
بن عفان لعبد الله بن مسعود:
«ألا أزوجك شابة لعلها تذركك بعض ما
مضى من زمانك» ويقول العرب المرأة
«غل» فسانظر ما تضع في عنقك،
وقال معاوية لعقيل بن أبي طالب: أي
النساء أشهى قال الماتية لما تهوى، قال:
فأي النساء أسوأ قال: المجانية لما ترضى
قال معاوية: هذا والله النقد العاجل،
فالزواج لا تتم حكمة مشروعيته إلا
إذا كانت الزوجة مستوفية الشروط
المطلوبة في مشروعية هذه الحكمة،
وإلا كان وبالا على صاحبه،

فقد قالوا مكتوب في الثوراة، كل تزويج على غير هوى
حسرة وندامة إلى يوم القيامة، ولهذا قال العلماء للزوج أن
يمنع زوجته من أكل ما له رائحة كريهة كالبصل والثوم لأنه
يمنع القبله، وكمال الاستمتاع الذي شرع الزواج لأجله.

العيوب التي ترد الزوجة من أجلها

وللرجل الحق في رد الزوجة إذا كان بها عيب يمنع
التمتع بها وكمال اللذة بمضاجمتها، وقد ذكروا من هذه
العيوب المانعة من التمتع الجنون، البرص، الرق وهو مرض
بفرج المرأة يمنع ولوج الذكر، والقرن وهو عظم يكون في فرج
المرأة كذلك يحول دون الإيلاج، والعقل وهو لحم يكون في
فرج المرأة يشبه الأذرة عند الرجل، وقيل العقل رغوّة تحدث في
الفرج عند الجماع، والإفاضة وهي اشتراك مخرج البول مع محل
الإيلاج، والبخر وهو ثنونة فرجها، فهذه العيوب في فرج المرأة
تمنع الوطء، أو لذته، فللزواج الفراق من أجلها، لأن الغرض
من الزواج هو التمتع وقضاء وطر الشهوة، وذلك غير ممكن
مع هذه الأمراض، قال ابن العربي في القسّس في شرح

المرأة فهذه العيوب كلها وأمثالها مما يرد النكاح بها عند المالكية، قال والمقصود من النكاح الألفة والاستمتاع وهذه العيوب كلها تنفي الألفة وتنفوت الاستمتاع أو كماله، ومن الصفات التي حذر بعض رجال السلف من الزواج بالمرأة المنصفة بها، قال: لا تتزوج شهيرة ولا لهيرة، ولا نهيرة، ولا هيليرة، ولا نفوتة فالشهيرة الطويلة المهزولة، والنهيرة الزرقاء البذية، والنهيرة القصيرة اللعينة، والهيليرة العجوز المديرة، والنفوت ذات الولد من غيرك فإنها لا تدع الالتفات إلى والد ابنها منه، ولكن هذه الأوصاف قد يكون بعضها محبوباً عند بعض الناس كما هو معلوم، وكذلك الحكم في الزوجة فلها أن تطلب الفراق إذا كان الزوج عاجزاً عن إشباع رغبتها وقضاء وطرها في الشهوة لعيب من العيوب فقد

ال تعالى **ولهن مثل الذي عليهن** (50) لأن الزواج شرع للإحصان

(50) سورة البقرة
الآية 228

للزوجين معاً، فالحكم في ذلك دائر مع العلة المانعة من الاستمتاع الكافي وربما كانت المرأة أشد حساسية بذلك، وقد قال الأحنف: «إذا أردتم الخطوة عند النساء فافحشوا في النكاح» وقال عمر «لا تحملوا النساء على القبيح فإنهن يحبين ما تحبون». بل ردت امرأة زوجها من علي لأنه لا يلاعب عند الجماع ويكتفي بالوقاع، فقد ذكر ابن قتيبة في عيون الأخبار أن علي بن أبي طالب خطب أم أبان بنت عتبة بن ربيعة فردته وقالت ليس للنساء منه حظ إلا أن يقعد بين شعبهن الأربع لا يصبن منه غيره، وخطب المغيرة بن شعبه وكان قصيراً قبيح الوجه أعور. امرأة فأبت أن تتزوجه فبعث إليها، إن تزوجتني ملأت بيتك خيراً ورحمك أئيراً، فتزوجت به، فكان هذا كافياً عندها في إجابة طلب المغيرة بن شعبه رغم ذمامته وعوره، وفي قصة يوسف التي فصل أخبارها القرآن الكريم ما يقتنعك بأن المرأة لها ما لها من شأن تحقيق الرغبة الشبقية وقضاء وطر الشهوة من غير أن تميز في ذلك بين أن يكون الوصول إلى المراد على يد أصغر صاغر فيوسف عليه السلام كان عبداً في قصرها، وهي امرأة

عزيز مصر ومع ذلك شغفها حب يوسف حتى تنكرت
لمركزها ووضعيتها في مصر حتى انتقدتها نساء عصرها
وقالوا عنها إنها لفي ضلال مبين. ولكن الحب أعمى كما
يقولون.

ولأجل هذا كان من الواجب المؤكد أن يحول
الزوج بين زوجته وبين الوقوع فيما وقعت فيه امرأة العزيز،
وكل واحد أدري بالدواء الناجع فيجب سلوكه، والأخذ
بالحزم ليسلم.

الاستمتاع بالزوجة

قال العلماء النكاح هو العقد على إباحة الاستمتاع
الكامل بالزوجة، وتمليك للبضع، فلأجل هذا لا يجب
على الزوجة أن تخدم زوجها في شيء مطلقا كيفما كان
صغيرا أو كبيرا من أمور المنزل، ولا يجوز للزوج أن يرغمها
على شيء من خدمته حتى رضاع أولادها، إن لم تحب
فلا يلزمها أن ترضعهم، وله أن يأتي بمرضعة تتولى
رضاعهم، كما قال تعالى: **فإن أرضعن لكم**

فآتومن أجورهن (٥١)، اللهم
إلا اللبأ وهو الذي يكون في
الشدي عقب ولادة المولود فلإنهم
قالوا يلزمها إرضاعه لأنه لازم لصحة
المولود، وأما سوى ذلك، فلا يجب
عليها الرضاع، لأن المعقود عليه من
جهتها هو الاستمتاع، فلا يلزمها غيره؛
نعم لها أن تضرب الرقم القياسي في
خدمته والقيام بشؤون المنزل عن طريق
الإكرام والأخلاق المرضية كما جرت
بذلك العادة، أما على سبيل الإيجاب
واللزم، فلا يجب على الزوجة عجين
ولا طبخ ولا فرش ولا كنس ولا غير
ذلك أصلا، ولو فعلت شيئا من ذلك
كانت قد أحسنت المعاشرة، وأتت بما
لها فيه الفضل على الزوج، وأما ما
استدل به من قال بوجوب شيء على

(٥١) سورة الطلاق
الآية ٦

الزوجة في خدمة الزوج، والقيام بشؤون المنزل فلم يأت فيه بما يدل على مدعاه كما يعلم ذلك من راجع كلامهم في الموضوع، ولهذا قال ابن حزم: وعلى الزوج أن يأتيها بكسوتها مخيطة تامة وبالطعام مطبوخا تاما، وإنما عليها أن تحسن عشرته ولا تصوم تطوعا وهو حاضر إلا بإذنه، ولا تدخل بيته من يكره، ولا تمنعه نفسها متى أراد، وأن تحفظ ما جعل عندها من ماله، ثم قال بعد أن ذكر قول من قال بالزام الزوجة بالخدمة: ونحن لا نمنع من ذلك إن تطوعت المرأة به، إنما أتكلم على سرّ الحق الذي تجب به الفُتيا، والقضاء بالزامه، قال (فإن قيل) قد قال الله تعالى: **فإن أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا** (52). (قلنا: أول

(5): سورة النساء الآية 34
ن: أما حق المرأة على الزوج فمن ما ورد فيه ما أخرجه ابن ماجه عن حكيم بن معاوية عن أبيه أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم: ما حق المرأة على الزوج؟ قال: أن يطعمها إذا طعم وأن يكسوها إذا اكتسب ولا يضرب الوجه ولا يقبح ولا يهرج إلا في البيت

الآية بين فيما هي هذه الطاعة، قال تعالى: **واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع... الآية** (53)، فصح أنها الطاعة إذا دعاها للجماع فقط (قال) ومن ألزم المرأة خدمة دون خدمة، فقد شرع ما لم يأذن به الله تعالى، وقال ما لا يصح، وما لا نص فيه، وكذلك بين عليه الصلاة والسلام أن لهن علينا رزقهن وكسوتهن بالمعروف، فصح ما قلناه من أن على الزوج أن يأتيها برزقها ممكنا لها أكله، وبالكسوة ممكنا لها لباسها (54)، لأن ما لا يوصل إلى أكله ولباسه إلا بمعجن، وطبخ وغزل، ونسج، وقصارة، وصباغ وخياطة فليس هو رزقا، ولا كسوة، هذا ما لا خلاف في اللغة فيه والمشاهدة، انتهى كلام ابن حزم. وبه

يعلم القارئ أن الزوجة غير ملزمة بخدمة الزوج في شيء مطلقاً، والواجب عليها هو أن تتمكن من الاستمتاع بها لأن هذا الذي وقع العقد من أجله وبسببه، ولا يجوز لها أن تعتذر عن ذلك، وتمنع من هذا الحق الذي شرعه الله تعالى له، وجعله لازماً للزوجة وفرضاً عليها بحيث إذا امتنعت منه فللزوج أن يطلقها، ولا يكون ظالماً لها بذلك بخلاف لو امتنعت من خدمته وخدمة المنزل فلا حق له في الطلاق وإذا طلقها لأجل ذلك يكون ظالماً لها لأنه طلقها على ما لا يجب عليها في شريعة الله تعالى، ولكن إذا قامت الزوجة بشيء من الخدمة فإنما هو تطوع وفضل منها على الزوج يجب عليه أن يقدرها عليه، وكذلك لا يجب على الزوجة أن تتمكن الزوج من شيء من مالها، فما يفعله كثير من الجهلة وأصحاب النفوس الدنيئة من إلزام الزوجة إذا كانت موظفة أن تشاطره النفقة في أجرة المنزل وتنفق على أولادها من مالها، وتدفع أجرة الطبيب، فهذا غير جائز في شريعة الإسلام التي أعطت لكل ذي حق حقه، بل لو عقد على المرأة وشرط عليها أن تنفق عليه كان العقد باطلاً لأنه شرط غير مشروع في حق الزوجة، والذين يتكلمون على

(٥٤) سورة النساء
الآية ٥

حقوق المرأة اليوم لا أراهم يُشيرون إلى هذا الحق الذي لما وقع إهماله وعدم اعتباره في الحياة الزوجية، نشأ عنه كثير من المشاكل والنزاعات يؤدي بعضها إلى الفراق مع وجود الأولاد، كما شهادته، وكل هذا لعدم فهم حكم الشريعة في الموضوع من أن الزوجة لا يلزمها أن تعطي للزوج شيئاً من مالها ولو غلبة الكبريت، اللهم إلا إذا تطوعت فلها في ذلك أجر، بل صداقها الذي أعطاه لها الزوج يعتبر ملكاً لها لا يجب عليها أن تتجهز به في شيء من زفافها كما جرت به العادة، لأن الصداق جعله الله تعالى ثمناً للبضع وهي التي تملكه فكيف تكون البضاعة لها والثمن لغيرها؟! هذا لا يجوز شرعاً، وقد قرر الله تعالى هذا بقوله: **فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوا هنيئاً مريئاً** (٥٥).

فهذه مسائل يجب أن تكون أحكامها على بال كل زوج أو من يريد الزواج حتى لا يقع في نزاع وخصام لا أصل له في دين الله تعالى مع الزوجة إن امتنعت عن خدمته والقيام بشؤون المنزل، ودفع مالها له لأن المرأة كما قال علي بن أبي طالب عليه السلام: ريحانة وليست قهرمانة يعني إنما تصلح للمتعة واللذة، وليست وكيلا في المال ولا وزيرا في رأي، وحيث أن الزوجة ريحانة كما قال علي بن أبي طالب، وكما قال عمر لما سئل عن الرجل يقبل امرأته وهو صائم قال: ريحانة يشمها لا بأس، كان للزوج الحق الكامل في الاستمتاع بهذه الريحانة على مختلف الأشكال، والأنواع لا مانع، ولا محذور، ولا مكروه، في شيء من أنواع هذا التمتع، خلاف ما يتوهمه الجهلة ومن ليس له خبرة بالعلم، فالأدلة الشرعية أباحت للزوج أن يأتي زوجته على الشكل الذي يروقه ويلتذ به، ويكون كافيا له في الإحصان وعدم التطلع إلى الغير، ومن منع من ذلك فقد برهن على قصوره وجهله بدينه وبعده عن أحكامه، فالقرآن العظيم دل على جواز إتيان الزوجة بكل وجه يشتهي الزوج

(56) سورة البقرة
الآية 223

وتميل إليه نفسه ويحب طبعه، فقله تعالى: **نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم أنى شئتم** (56)، أنى هنا بمعنى كيف ودل على ذلك سبب نزول الآية، فقد كان جماعة من الصحابة يلتذون بنسائهم مقبلات ومدبرات ومستلقيات، فتزوج رجل من المهاجرين امرأة من الأنصار فذهب يفعل بها ذلك، فامتنعت لأن الأنصار سمعوا من اليهود قبح ذلك، فبلغ خبر المهاجر مع زوجته لرسول الله فأنزل تعالى: **نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم أنى شئتم**، مقبلات ومدبرات ومستلقيات، وفي الفرج، حتى نقل جماعة عن مالك جواز إتيان المرأة في دبرها أخذًا بعموم الآية، ولكن لم يصح ذلك عن مالك.

(57) يكمن سبب السماح للرجل بمضاجعة زوجته خلال فترة الحيض رغم اعتباره نجساً (سورة البقرة آية 222) وعليه في هذه الحالة تجنب الإيلاج ويفسر الإمام الغزالي أن بإمكان الزوج مطالبة زوجته بأن تقطعي ما بين السرة والركبتين وتعارض إنباتته بيدها لكي تخفف من رغبته فيها وهي حائض (الإحياء ص 50)، وتقول عائشة (رضي الله عنها): كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد، كلانا جنب.. وكان يأمرني فأنزِر

ووردت الأحاديث في تحريم إتيان المرأة في دبرها، وسمّته اللوطية الصغرى، والمنقصود أن الزوج مع زوجته في حرية تامة في اختيار كيفية الواقعة، وهيأة المضاجعة، حتى قال أئمة السلف للزوج أن يضرب بذكره في عكن بطن زوجته، وتحت إبطها، وفيما يتم له التلذذ بها، لا سيما أيام حيضها، فإن الرسول قال لمن سأله عن ذلك قال: **تأنزِر عليك بأعلاها** (57)، ولكن عيب الناس اليوم هو البعد عن العلم، واعتناقهم للجهل، وبعدهم عن معرفة الأحكام كما هي مقررة في كتب الأئمة، فإذا سمعوا ما يجهلون، وما لم يحيطوا به علماً أنكروا ما سمعوا من العلم ورأوه جهلاً لأنهم جهلة، ومن

فياشُرني (يحتضني) وأنا حائض في الوطأ ٨٨ باب 26

عجيب الأمر أنهم اتبعوا اليهود فيما حرموه علينا من التمتع بأزواجنا، كما قال ابن عباس: أكذب الله اليهود في زعمهم وأباح للرجال أن يتمتعوا بنسائهم كيف شاؤوا. وقد قال علي بن أبي طالب في شأن الزوجة «هي مطية يركبها كيف شاء!». وأشار ابن يامون التليدي في منظومته في أدب النكاح الشرعي إلى هذا بقوله: وكلّ حالة سوى ما يُدكر جازَ عليها السوط، عُوا واختبروا لكنّ ما ذكرتُ صاحٍ أولَى وقيل بل من خلفها فلنكحلاً أعني لدى المحلّ وهي باركة على عماد لا تكونن تاركة يعني أن الوطء لا يختص بهيأة، ولا حالة من الحالات كما ذكرت

سابقا بل الحكم في ذلك يرجع إلى رغبة الزوج والزوجة فيما يطيب لهما من ذلك، فما استحياه ومالت إليه نفسها فلهما فعله ولهذا قال ابن يامون :

وجاز في الأفخاذ صاح أو مّا
ضارّعها فاحفظ وقيت الشؤمّا

ومنظومة ابن يامون هذه لطيفة في آداب النكاح الشرعية، وشرحها عمده من العلماء، ووقفت على شرح لها للفقهاء التهامي كنون (58)، سماه (قرة العيون بشرح نظم ابن يامون)، لكنه ملأه بالأحاديث الموضوعة التي لا أصل لها، وإنما تدور على ألسنة العامة ووضعها لا يخفى على طالب، وإنما الفقيه كنون لم يكن له علم بالحديث فلذلك أدرج تلك الموضوعات في

(58) التهامي كنون، ابن المدني كنون الحسيني، شارح «منظومة ابن يامون».

(59) عبد الله كنون، ولد بمدينة فاس في 27 سبتمبر 1908 وتوفي بطنجة في 9 سبتمبر 1989. كان رئيساً لرابطة علماء المغرب ومؤسس المعهد الإسلامي بطنجة. من مؤلفاته: «التبويغ المفسري» و«الإسلام أهدى...»

شرحه، وقد طبع شرحه حفيده الأستاذ عبد الله كنون (59) سي كان رئيساً لرابطة علماء المغرب، وهو أيضاً لم يشر إلى وضع تلك الأحاديث وأنها كذب لا أصل لها مع أن ذلك واجب على كل من له اشتغال بالعلم، ولكنه لم يكن هو آخر على علم بالحديث.

مقاييس اختيار الزوجة

ليس كل البيوت تبنى على الحب ولكن معاشرة على أحساب والإسلام كما قال عمر بن الخطاب لامرأة صرحت زوجها بأنها تبغضه وكرهت أن تكذب فقال لها : متكذب إحداكن ولن تجمل فليس كل البيوت تبنى على حب، ولكن معاشرة على الأحساب والإسلام، ولأجل هذا كان المطلوب هو المعاشرة الحسنة وإن لم يكن هناك ما يدعو إلى الحب الخالص من جمال الزوجة وصغر سنها وصفاء دينها. فإن الاقتصار على النظر إلى هذه الأوصاف في الزوجة يدعو إلى تبديل العشرة وانقلاب حسنها إلى قبيح إذا تبدلت الأوصاف وذهبت المغريات الداعية إلى الحب،

(61)، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ
فِي بَابِ الْإِكْفَاءِ
فِي الدِّينِ وَقَوْلُهُ
(وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ
مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا
فَجَعَلَهُ نَسَبًا
وَصِهْرًا وَكَانَ
رَبُّكَ قَدِيرًا)
وَأَخْرَجَهُ أَبُو
دَاوُدَ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَالُ :
« تَكْحَلُّ النِّسَاءُ
لِأَرْبَعٍ : لِلْمَالِ
وَلِحُسْبَاهَا
وَلِجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا
فَأَنْظُرْ بِذَاتِ
الدِّينِ تَرَبَّتْ
بِذَلِكَ » وَوُافَقَ
الْحَدِيثَ قَوْلُ اللَّهِ
تَعَالَى (وَاتَّكَحُوا
الْأَيَامِي مِنْكُمْ
وَالصَّالِحِينَ مِنْ
عِبَادِهِ) وَإِيَّاكُمْ أَنْ
يَكُونُوا فُقَرَاءَ
غِيْهِمُ اللَّهُ مِنْ
فَضْلِهِ .

والذي يقتصر على هذا يكون عبارة عن
تاجر صاحب بضاعة وليس غرضه
تأسيس البيت وتربية الجيل، وبذلك
تحصل الفوضى ويكثر المتحرفون من
الأطفال في الشوارع والأسواق لفقدان
الرعاية المطلوبة من الوالدين، فليس
المطلوب من الزوجة أن تكون شابة جميلة
لا غير، بل لابد أن تكون مع ذلك
حسنة الأخلاق معروفة بالأدب عارفة بما
يجب عليها من حقوق الزوج وهذا هو
المطلوب شرعا في الزوجة ولو
كانت على خلاف ما تحبه النفس من
جمال وغير ذلك، وإلى هذا أشار
الحديث تكح المرأة لمالها وحسبها
وجمالها ولدينها، فعليك بذات الدين
تربت يداك (60)، لأن ذات الدين تحفظه
في نفسه وماله، وفي جميع شؤونه. وتقوم

بما فرضه الله تعالى عليها في شأن الزوج،
وغير المتدنية لا تكون بهذا الوصف بل
ربما تخذل زوجها، وتسعى له في خلاف
ما يريد من العشرة الزوجية، فلأجل هذا
كان الواجب على الرجل أن يعمل على
الحصول على الزوجة التي تكون أعظم
مساعدة له على راحة البال وطمأنينة
القلب، وانسراح الصدر، في حضوره
وغيبته، وبهذا تكون الحياة الزوجية في
أعلى درجات الكمال وأحسن الأحوال،
والمرأة الجميلة الصغيرة التي لا تعرف قيمة
الزوج، قد يفرها جمالها فتتبعه على الزوج
لا سيما إذا لم يكن ذا صورة حسنة فإنها
ترى فيه النقص من هذه الجهة، ولهذا قال
في الحديث : « فلعن جمالها أن يريدها »
(61)، ولا سيما إذا كانت المرأة الجميلة
واحدة ←

فمن ترى أن
أزوجها؟ قال
زوجها رجلاً
يقضي الله، فإن
أحبها أكرمها وإن
أبغضها لم
يظلمها، ولا ين
ماجة واليزار
والبيهقي ولا
تزوجوا النساء
لحسنهن فعمي
وحسنهن أن
يرديهن ولا
تتزوجوهن
لأموالهن عسي
أموالهن أن
يطعنهن ولكن
تزوجهن على
الدين ولأمة
سوداء ذات دين
أفضل.
(62) أخرجه الدارقطني
في الأفراد
والإمام مزي في
الأمثال من
حديث أبي سعيد
الخدري (قال
الدارقطني تفرد به
الواقدي وهو
ضعيف)

الإحياء : من الصفات المقدمة في اختيار
الزوجة: أن تكون صالحة ذات دين، قال:
فهذا هو الأصل وبه ينبغي أن يقع الاعتناء
فإنها إن كانت ضعيفة في صيانة نفسها،
وفرجها، أزلت بزوجها وسودت بين الناس
وجهه، وشوشت بالغيرة قلبه، وتنقص
بذلك عيشه، فإن سلك سبيل الحمية
والغيرة لم يزل في بلاء ومحنة، وإن سلك
سبيل التساهل كان متهاوناً بدينه وعرضه،
ومنسوباً إلى قلة الحمية والأنفة، وإذا كانت
مع الفساد جميلة كان بلاؤها أشد إذ يشق
على الزوج مفارقتها فلا يصبر عنها (63).

حياة علوم
بدين ج 2
كتاب آداب
نكاح الباب
ثاني فيما
يراعى في
حالة العقد من
حوال المرأة
ص 38

ثم بعد هذا الوصف، ذكر الغزالي
أن تكون حسنة الخلق فإنها إذا كانت
سليطة بذيفة اللسان سيئة الخلق كافرة للنعم
كان الضرر منها أكثر من النفع ثم قال

الغزالي لبعض العرب : لا تنكحوا من النسوة
 ستة : لا أمانة ، ولا منانة ، ولا حنانة ، ولا
 تنكحوا حداقة ولا براققة ، ولا شداقة ، أم
 الأمانة فهي التي تكسر الأئين والتشكي
 وتعصب رأسها كل ساعة فكاح الممرضة
 أو نكاح المتمازضة لا خير فيه ، والمنانة التي
 تمن على زوجها فتقول فعلت لأجلك كذا
 وكذا ، والحنانة التي تمن لزوج آخر أو ولدها
 من زوج آخر ، والحداقة التي ترمي كل شيء
 بحدقتها فشتتبه وتكلف الزوج شراءه
 والبراقة تحتمل معنيين أحدهما أن تكون
 طول النهار في تصقيل وجهها وتزينه ليكون
 لوجهها بريق محصل بالصنع ، والثاني أن
 تغضب على الطعام فلا تأكل إلا وحدها
 وتستقل نصيبها من كل شيء (والشداقة)
 الكثيرة الكلام (64).

(64) المرجع السابق
 (ص 39)

قال الغزالي حكى أن السائح

في بني إنياس عليه السلام في سياحته فأمره بالتزويج ونهاه
 من تنكح . ثم قال له : لا تنكح أربعاً : المختلعة ، والمبارية ، والعاهرة ،
 . . . فأمّا المختلعة فهي التي تطلب الخلع كل ساعة من غير سبب ،
 . . . مبارية بغيرها المفخرة بأسباب الدنيا ، والعاهرة الفاسقة التي
 . . . بخليل وخدن ، والناشز التي تعلق على زوجها بالفعل والمقال ،
 . . . عني بن أبي طالب عليه السلام يقول : شر خصال الرجال خير
 . . . النساء : البخل ، والزهو ، والجبن ، فإن المرأة إذا كانت بخيلة
 . . . مالها ومال زوجها ، فإذا كانت مزهوة استكفت أن تكلم
 . . . بكلام لين مريب ، وإذا كانت جبانة فرقت من كل شيء
 . . . من بيتها واتقت مواضع التهمة خيفة من زوجها ، قال
 . . . فهذه الحكايات ترشد إلى مجامع الأخلاق المطلوبة في
 . . . وبعد هذا فالعاقل الذي ينظر إلى المستقبل يجب عليه أن ينظر
 . . . الجامعة لهذه الخصال سواء كانت كبيرة السن ، قليلة
 . . . ولا عيب على الرجل أن يتزوج امرأة أكبر منه سناً إذا رأى
 . . . صلاح شؤون حياته وراحة قلبه واطمئنان باله ، وقد تزوج النبي
 . . . عليه وسلم ، خديجة وهي بنت أربعين سنة ، وكان عمره
 . . . سلام إذ تزوجها إحدى وعشرين سنة وقيل خمس

من حق المرأة أن تقوم بقطبة الرجل الخفي تراه مناسبا للزواج

وصلتني رسالة من سيدة تقول فيها بعد
سياحة: أنا فتاة من مواليد 1967، محتجة، مثقفة،
أعرف حقوق الزوج على الزوجة، وحقوق الزوجة على
زوج، أسعى لبناء أسرة، وفتح بيت، هدفي الوحيد هو
تستقرار، وشروطي في الزوج الذي أتمناه هو أن يكون
صالحا، زوجا يحلل الحلال، ويحرم الحرام، زوجا
يرضا أمام عينيه الدخول إلى الجنة!! إن وجدته أعيش
معه على الحصر، وأكل معه الخبز والماء إن اقتضى
حب، المهم أن يكون صالحا عابدا لربه، ولكن للأسف
شديد، لم يطرق باب أهلي أي أحد من هذا الصنف،
يشكك الآن هو أنني أعرف رجلا ربما هو من هذا
صنف، وفي بعض الأحيان يطاوعني تفكيرني بأن
عرض عليه الزواج مني، ولكن في نفس

وعشرين سنة، ومنها كان جميع أولاده الذكور
والإناث إلا إبراهيم فكان من مارية القبطية، ولم
يسزوج صلوات الله عليه بتا غير عائشة رضي الله
عنها، فلماذا كان الأمر أولا وأخيرا في اختيار الزوجة
إلى ما فيه صلاح الدوام في حسن العشرة
والسلامة مما يكثر صفو الحياة من الأخلاق
الردية التي تشيب الإنسان قبل المشيب، وما
أكثر هذا النوع من النساء وفي الحديث استعد
بالله من المنفرات، قيل: وما المنفرات يا رسول
الله؟ قال: الإمام الجائر يأخذ منك الحق
ويمنعك الحق. والجار السوء فيمنعك تراك وقلبه
يرعاك إن رأى خيرا ستره وإن رأى شرا
أظهره وامرأة تشيب قبل المشيب. وقال:
ثلاثة يذهبن لب الليب خصومة ملحة ودين
فادح وامرأة سوء (65).

نسأل الله السلامة والعافية من

كل سوء.

(65) انظر كشف
الغمة عن جميع
الأمم للإمام
الشعراني كتاب
الأقضية
والشهادات

النوقت يتتابني الخجل، والخوف، الخجل لأنني فتاة،
والخوف أخشى أن يكون ردة الرفض، أو الإهانة،
يكون باله مشغولا بالتفكير في الزواج بفتاة أخرى.
أرجو أن تفيدوني ماذا أفعل، وأتمنى أن يكون الجواب
منشورا في جريدة «الخضراء الجديدة»، جزاك الله عني
كل خير.

وقولي لهذه الفتاة هو أن ماتطلبه من الزوج
برجل يحلل الحلال، ويحرم الحرام، ويضع أمام عينه
الدخول إلى الجنة، يكاد يكون في مجتمعنا على ما
نشاهد ونسمع كعقبا مغرب، يسمع به ولا يوجد
في الخيال، والفكر، والحال يغني عن الشرح والبيان.
ومع ذلك لا أمتنع من وجود من له هذه الصفات
العالية في الرجال اليوم بالمرّة، فقد يوجد من جمع
هذه الخصال وزيادة، ولكن يا فتاتي هذا نادر والنادر
لا حكم له، ولهذا أقول إذا عقلت الزواج على رجل
بهذه الصفات، فستبقي بدون زواج حتما، ولكن
يكفيك أن تجدي رجلا اتصف بخمسين بالمائة من

الأخلاق الفاضلة ومراقبة الله تعالى في قوله وفعله،
مباحشي تجده، ولا تنتظري أن يطرق باب أهلك
حصنك، بل تقدمي أنت إذا وجدت من اتصف
بعض هذه الصفات فاعرضي نفسك عليه، ولا
تضاؤة عليك في ذلك، ولا حياء ولا خجل، فكما
رجح الحق في أن يتقدم لخطبة الزوجة الصالحة
موفقة والمواتية، كذلك للمرأة الحق في أن تتقدم
عرض نفسها على الرجل الذي ترى فيه الكفاءة
حقيقية، والأخلاق الإسلامية ليتزوج بها، ولا يكون
عسرها في هذا العمل أي حرج، ولا تنتظري إلى كونه
مري يخالف العادة، فكما أن الرجل يتقدم لخطبة المرأة
هو غير واثق بإجابة طلبه، كذلك المرأة عليها أن
تتقدم بطلب الزواج بالرجل الصالح، وإن لم تكن
بينة بإجابة الطلب، والخوف هنا من رفض الطلب لا
معنى له، كما أن الخجل من اعتراض الناس على
مخافة العادة في عرض نفسك على هذا الرجل يجب
تصرحه بالمرّة، فقدما قال الشاعر:

من راقب الناس مات غمًا

وقاز باللذة الجسم ——— دور

فإقدامك على طلب الزواج ممن تري فيه الصلاح، ليس بالأمر المنكر في شريعتنا، ولا محرم في ديننا، والإنسان يجب عليه أن يهرب من الوقوع في المحرم في الشريعة، وبغير من المنكر في الدين، أما ما تمنعه العادات والأعراف المنتشرة بين الناس فذلك مما لا يعتبر في ديننا، ولا يلتفت إليه في تحريم، ولا تحليل، فالحكم لله وحده، فهذا الذي يجب أن يكون عليه المسلم في سلوكه في حياته الخاصة والعامة، وما سوى هذا فوسوسة باطلة، وافتراء على الله تعالى، فاعرضني نفسك أيتها الفتاة على هذا الرجل الذي تري فيه الخصال المطلوبة والصلاح في المعاشرة، ولك إساءة بالسيدة الأولى أم المؤمنين خديجة بنت خويلد فقد عرضت نفسها على الرسول قبل البعثة لما رأت فيه الأمانة والصدق وخسن العهد، فتزوجها وهي أكبر منه سنًا، وبعد السيدة خديجة رضي الله عنها بسنتين، عرضت امرأة أيضًا نفسها على الرسول عليه السلام

تزوجها، فلم يجب طلبها، وزوجها لرجل آخر، وجعل فيها أن يعلمها ما معه من القرآن، وترجم البخاري في صحيحه لقصة هذه المرأة بقوله: (باب عرض المرأة نفسها على رجل الصالح). قال الحافظ في شرحه: وفي الحديثين حوز عرض المرأة نفسها على الرجل وتعريفه رغبتها فيه، وأن لا غشاة عليها في ذلك، وقال ابن المنير من لطائف سحري أنه لما علم الخصوصية في قصة الواهبة استنبط من حديث ما لا خصوصية فيه وهو جواز عرض المرأة نفسها على رجل الصالح رغبة في صلاحه فيجوز لها ذلك، إذا حب فيها تزوجها بشرطه، وذكر عدد من أهل الفقه أن من عرضت المرأة التي عرضت نفسها على الرسول عليه الصلاة والسلام جواز خطبة المرأة لنفسها إذا كان المخطوب من يرغب في صلاحه، فهذا جوابي لك أيتها السيدة، التي حوز أن توفيقي في الحصول على الزوج المرغوب فيه والله خير: (إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا) وهو ولي التوفيق.

تحريم الإسلام للمرأة

بلغت المرأة عند العرب في الجاهلية الأولى الغاية في الحقارة، والضعف، والسفالة، والخسة، وعدم اعتبارها مخنوقة له الحق في حياة المجتمع الجاهلي، وأنزلوه في أسفل درك، وأوضع منزلة حتى كان أحدهم إذا بشر بولادة الأنثى : **ظلم وجهه مسودا وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشره أيمسكه على هون أم يدسه في التراب** (66). كما قال الله تعالى، وبلغ بهم الحال في ذلك إلى أن الرجل منهم كان يدس بنته في التراب وهي تناديه : أي، أي... فما يأخذ خنزير ولا عطف، ولا شفقة عليها، تخلصا من معرفتها وهربا من خستها، وشؤمها في نظرهم الجاهلي. وقد قبح الله

(66) سورة النحل الآية 58

عن عملهم هذا في حق المرأة بقوله : **ألا ساء ما يحكمون**. ومن لم يقتلها ويدفنها في التراب حية، كان حرمه من كل الحقوق التي يتستع بها الإنسان في مجتمعه. فلا حرج منزلتها عنده عن حيوان تابع لأهل المنزل، مثل الكلب، بل إنه كان الكلب له اعتبار عندهم، ولذلك مدحه غير واحد في نعره. فكانت المرأة تحرم من الميراث الذي كان من حق الرجل : غير، لأنها في نظرهم غير أهل لأي حق من الحقوق، التي يجب إرث، لكونها مخلوقا حقيرا لا يملك، وإنما هي مملوكة من رجل مسلوب من كل حق كيفما كان صغيرا أو كبيرا، ولأجل هذا تكون قرابة الأم تعتبر، وتذكر في مجالسهم لحقارتها، وإنما كان لا اعتبار لقرابة الأب وما يتصل بنسبه وحده، بل بلغ بهم حقارهم للمرأة وحرمانها من أي مكان في مجتمعهم أنهم حصوها من التراث الموروث كالقراش والأواني والبهاائم وغير ذلك من متاع البيت، فكان الأولاد الكبار يرثون امرأة أبيهم ويزوجونها من غير عقد، وإن لم يكن لهم بها غرض أمسكوها معوها من الزواج وفي هذا يقول الله تعالى **لا تتكحوا منكم آبائكم من النساء إلا ما قد سلف**

إنه كان فاحشة ومقتا وساء
سبيلا (67).

وكان البعض الآخر منهم يرت
امرأة ذي قرابته فيعضلها حتى تموت. أو
ترد إليه صداقتها وفي هذا يقول الله تعالى

**ولا يحل لكم أن ترثوا النساء
كرها ولا تعضلوهن لتذهبوا
ببعض ما أتيتموهن...** (68) ومنه

من كان إذا مات قريبه، كان أحق بامرأته
من ولي نفسها إن شاء بعضهم زوجيه،
أو زوجها، وإن شاؤوا لم يزوجوها، إلى

غير هذا من شريعة الجاهلية الأولى الخائرة
في احتقار المرأة، وظلمها في سلبها من
كل حقوقها في المجتمع، وقبل جاهلية

العرب كانت شريعة اليهود تعتبر المرأة
أيضا شيطانا مريدا أو مخلوقا لا يصح
للمعاشرة. ولا يجوز القرب منه.

(67) سورة النساء
الآية 22

(68) سورة النساء
الآية 19

والإحسان إليه لأنهم يعتبرون المرأة هي
التي أعانت الشيطان على إخراج آدم من
الفردوس المفقود، كما هو مقرر في
توراتهم المبدلة ومن رجع إليها يرى فيها
مما قررته شريعتهم في حق المرأة من
أحكام مظلمة، وشريعة ظالمة، وقوانين
فاسدة (69)، ما يضحك الثكلى ويسلي
الحزون ومن المضحكات التعسفية في
ذلك أنها إذا خاضت فقد حرم جميع ما
يتصل بها، وما تضع يدها عليه حتى
القرب من فراشها الذي تنام عليه يجب
على اليهودي أن يتعد منه. ويذهب إلى
حجرة غير حجرتها، لأن الحيض في
نظرهم من غضب الله تعالى على المرأة
وسخطه عليها ولعنته لها، فيجب
الهرب من ذلك؛ وبعد شريعة اليهود

سفر التكوين،
ص 4/1

وجاهلية العرب في ظلم المرأة واحكم
عليها بأنها عنصر الفساد في الأرض
أشرفت الأرض بنور ربها فجاء الإسلام
دين الخيفية السمحة، فأبطل قسوة
الجاهلية الجهلاء، واحتلاقات اليهودية
المضحكة في شأن المرأة. فأعطاه
الحقوق الكاملة في الحياة، واعتبرها من
تقوم بوجودها الأمة ويتم بها قوامها.
كما قال النبي عليه الصلاة والسلام
النساء شقائق الرجال (70)، فلها الحق
في الإرث والتسلك والبيع والشراء
والاستقلال بأمورها، متزوجة كانت
أو غير متزوجة. فوضع أغلالها، ورفع
عنها الإصر، وجعلها حرة كريمة
تعيش عيش الكرامة مع الرجل جنب
لجنب، حتى الزواج، فلا تكره عن
الزواج من لا تحبه، ولا ترضاه، ولا

(70) رواه أحمد وأبو
داود والترمذي
والبيهقي وعلى
أساس هذه
النظرة الواقعية
يقرر مركز المرأة
بأسلوب سليم
قويم، وهي
ليست دون
الرجل منزلة
ومكانة

عرج زوجها إلا بعد استشارتها وإذنها، ولها الحق أن تطلب
الحق، إذا لم تجد سعادتها في زواجها، وخافت أن تقع فيما
يبتلى مع حق العشرة، وإذا تزوجت فالزوج ملزم بإكرامها
بغير بشؤونها. والإحسان إليها الإحسان التام، وإتيانها لها
كل ما تحتاجه من أمور العيش، ووسائل الحياة من مسكن
مقيم. من غير أن يلزمها بالسكن مع أحد من أهله إذا لم
تحب. ولا يلزمها بخدمته إذا لم ترض، أو كانت لا تستطيع
غيره بذلك، كما لا يلزمها بالنفقة عليه من مالها الخاص،
نحو حرة في ما تملكه لا يلزمها شيء في مالها بغير رضاها.
ولهذا أجاز الشرع أن تعطيه من زكاة مالها إذا كان
فقير، لأنها لا يجب عليها نفقته، ولو كانت تجب عليها
نفقته، لما أجاز الرسول أن تعطيه من مالها. لأن الزكاة
تجوز أن تدفع إلى من تجب النفقة عليه كما هو معلوم من
حكم الشريعة، وأعطاه الإسلام حق حضانة أولادها ولو
تزوجت من رجل غير والد الأولاد، لأجل أنها أدرى
بمسحة التربة من والدهم، وأجاز لها أن تشارك الرجل في

قتال الأعداء وتحمل السلاح، وتسمى
تطبيب الجرحى في المعركة، واستعمر
عمر بن الخطاب امرأة ناظرة لسوق المدينة.
وبعد هذا كله فقد ثبت أن بعض النساء
بلغن درجة النبوة، إلى غير هذا
يجب معرفته، ولكن يطول المقام بذكره.
فالمرأة ما تنفست الصعداء، ولا عرفت أن
موجودة على وجه الأرض، لها الحق في
الحياة حتى جاء الإسلام دين النور، فأعبر
شأنها ورفع درجتها. كما قال تعالى
لا نضيع عمل عامل منكم من
ذكر أو أنثى بعضكم من
بعض (71).

ولم يذكر الله تعالى في القرآن
الرجال بالوصف الصالح والنعمة الكريمة
إلا قرنه بمن اتصف بذلك من النساء،
ليعرفنا بأنه لا فرق بين الرجل والمرأة.

(71) سورة آل عمران
الآية 195

حججه القضاعي في
بسنه عن أبي هريرة
بحججه الترمذي عن
عائشة (أدق فيه) وأنا
خيركم لأهلي وأخرج
بما جاء عن ابن عباس
وأخرج أبو داود في
حق المرأة على
يوحنا في رواية وأقلت يا
رسول الله نسألك ما تأتي
مهن وما تذر؟ قال: أتت
جبرتك أني شئت
أضعها إذا طعمت
أكلتها إذا اكتسيت
ولا تقبح الوجه ولا
تغيب.

يقول كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم
مثل الأعلى في ذلك
كما يعلم من شمائله،
بحر فيض القدير 3
جيد.

يقول النبي صلى الله
عليه وسلم وأكمل
بؤمنين إيماناً أحسنهم
حفاً وأطفهن بأهل
عن أبي هريرة في
ترمذي وحسنه وأحمد
255 و2 و472، وصححه
في بيان

اتصفا بالفضائل والمكارم التي ترضي
الله تعالى، وكان رسول الله يكثر من
الوصية بالنساء، وإكرامهن ليدفع عن
الأفهام ما علق بها من أمر الجاهلية، في
احتقارها وعدم اعتبارها. وفي خطبة
الوداع التي أتم فيها ما أمر به أحكام
الإسلام، كان أغلبها في الوصاية
بالنساء، واحترامهن، وإكرامهن، وبيان
ما يجب لهن وما يجب عليهن، وقال
صلى الله عليه وسلم: ما أكرم النساء
إلا كرم وما أهانهن إلا لثيم. وقال:
خيركم خيركم لأهله (72). وأخير أن
الذي يضرب زوجته ليس من خيار
المسلمين، وقال: لا يضربهن إلا
شراركم. وهذا كله أصبح الناس
لبعدهم عن أحكام الشريعة جاهلين به
في المعاشرة الزوجية، فكم من رجل

وقوله صلى الله عليه وسلم: وخيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي، عن عائشة رضي الله عنها في الترمذي وصححه ويَعْنَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَحْوَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَطِيبَةِ الْوُدَاعِ: «وَالَا اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّهُنَّ عَوَانٌ عِنْدَكُمْ (أَسْرَى)» الحديث.. (73) أخرجه أبو داود في باب ضرب النساء.

يضرب زوجته ضرب البهيمة، فحده دينه، وسقوط أخلاقه، وجاءتني سيدة تقول يضربها زوجها ضرباً مبرحاً في كل صغيرة وكبيرة، قالت: إلى درجة أن ابنتها متعلمة وقد انتهت من تعلمها وجاءها الخاطبون.. ومع ذلك قالت إنها لا تتزوج أبداً، لأنها رأت ما يعمى به أبوها أمها، فكرمت الزواج، من هذا وهنا أشار مولانا رسول الله إلى أمر في شأن ضرب الزوجة يدعو الزوج الضارب إلى الكف عن الضرب وذمت في قوله عليه الصلاة والسلام يعمى أحدكم فيجلد امرأته جلده العبد نه بضاجعها في آخر يومه ألا يستحي ألا يستحي (73) وفي هذا تنبيه الزوج إلى أن المضاجعة يجب أن تكون كمد يقول الأطباء في صفاء الروح وضبط

حضر ومساعدة النفس، وهذا لا يمكن أن يكون مع زوجة حست أول النهار، وصدرها مكشوف، وخاطرهما مكشور، وربما يضرب على بدنهما ظاهرة، فكيف تسمح نفسها بمضاجعة من فعل بها هذا، فلهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يستحي من يضرب زوجته أول النهار، ثم يضاجعها في آخره.

فهذا عمل يخالف المروءة، ويدل على ندالة صاحبه وسقوط أخلاقه، وفساد ذوقه، وأنه حيوان في صورة إنسان فهذا قال رسول الله لا يضربهن إلا شراركم.

لَمَّا أَهْلًا بِتَطْلِيْقِ الْمَرْأَةِ إِذَا وَصَلَتْ إِلَى قَمْسِينَ
لقد سرني ما أفادتني به الدكتورة الفهري ستان في موضوع الحياة الجنسية للزوجين، وما يحكم به الطب في حض ما يتعلق بذلك، وبأليت أطباءنا في المغرب يدلونهم في هذا الموضوع بما يقرره الطب من جائز وممنوع، فإن سبب ما بهم كل زوج وزوجة بدون نزاع كما فعل أطباءنا ندماً، ولكن لا أراهم اقتحموا البحث في هذا الميدان

الذي ربما يكون الإحجام عن الخوض فيه سببه حكم العادة في عدم الخوض فيه كما أشارت إلى ذلك الدكتور سنان في كلمتها، مع أن ذلك لا قبح فيه مطلقاً، لاسيما والموضوع يُعدّ علماً وفناً من الفنون التي خصّصها سلفنا بالتصنيف والتأليف. لأن القرآن الكريم فتح الباب في الكلام على شؤون الجنس. كما يعلم ذلك كل أحد، ولكن الجهل عمّ، حتى صار العنداء يرون أن هذا العلم غريب عنا بعيد عن شريعتنا، فلهذا أنكر الخوض فيه وبيان مسأله وأحكامه، وظنوا مع ذلك أنه من العلوم المستوردة من الغرب. مع أن الغرب ما عرف هذا العلم ولا نجّاه فيه إلا عن طريقنا، ولهذا لا نجد أحدا منهم كتب فيه لما كانت أوروبا تعوم في ظلمات جهلها، في حين كان علماء الإسلام قد ألفوا فيه المؤلفات، وتناولوا البحث فيه جدياً وتفصيلاً أثناء كلامهم على النكاح وآدابه، وأسباب الضلّ في كتب الفقه على اختلاف مذاهب مؤلفيها.

وبعد هذا أقول أنا غير متفق مع الدكتور في كون الطب تقدّم حتى جعل المرأة، التي يمست من الحيض، من الشابة الفارحة، وأنا لا أنكر أن الطب قد تقدّم في إيجاد

علاج لداء قد استعصى علاجه قديماً، ولكن ذلك ليس أمراً كسب ولا قاعدة تقلب نظام الطبيعة التي فطر الله تعالى عليها الإنسان منذ وجد على ظهر الأرض.

فالعلاج الطبي لداء من الأدواء، وممرض من الأمراض، لا يرد الإنسان إلى حالته الطبيعية المعهودة مهما تقدّم الطب في علاج الأمراض، وقديماً قال المثل «ولا يصلح عصر ما أفسد الدهر». فرجوع المرأة بعد سن اليأس إلى عيض يكون على خلاف المعتاد، وذلك لا يجعلها مثل شابة في قوة الشبق، والرغبة المنبعثة عن الطبيعة الصحيحة سنة، فلا بد أن يكون هناك بون شاسع، وفرق عظيم، في تمتع واللذة الحاصلة من الشابة.

وهذا الحكم له أمثلة كثيرة فيما تقدّم فيه الطب اليوم في علاج بعض الأمراض، رغم نجاحه فيها، ومع ذلك لم يكن له حكم ما كان طبيعياً، من ذلك القلب الاصطناعي، وكذلك الأطراف البدنية، فإنها لم تعط الفائدة التي كانت لأعضاء الطبيعة كما يُقرّ بذلك غير واحد ممن استعمل هذه أعضاء، وأبسط مثال لذلك وأقربّه، الأسنان الاصطناعية،

فإنها رغم كونها تفيد في المساعدة على
المضغ، لكن صاحبها لا يجد فيها ما كـ
يجد في أسنانه الطبيعية من راحة في المضغ،
وذوق للطعام.

وهكذا الحال في المرأة التي استعنت
الهرمونات التي ساعدتها على الخروج من سر
اليأس، لا يمكن أبداً أن تجد نفس اللذة واسعة
التي كانت تجدها وهي شابة فتية.
وإذا كانت الهرمونات تجعل الرحم
شاباً كما قالت الدكتورة، فأين شباب
الجسم وقوة الجاذبية ونضارة الوجه ونكهة
القمم التي تُرغب الزوج في زوجته؟
ولهذا ورد في الحديث : تزوجوا
الأبكار فإنهن أعذب أفواه وأحسن إقبالا (٦٠).
وهذا لا يمكن الحصول عليه بالهرمونات
الصناعية.

هيهات، هيهات!! فسنة الله

(74) أخرجه ابن ماجه
من رواية عتبة
بن عويم بن
ساعدة في باب
تزويج الأبكار
من كتاب
النكاح من سننه
بلفظ: عليكم
بالأبكار فإنهن
أعذب أفواه
وأنتق أرحاما
وأرضى باليسير
وقوله باليسير
أي من الجماع
وتقدم هذا
حديث
الصحيحين
الدال على ندب
نكاح البكر من
رواية جابر.

تعالى في خلقه التي فطر الخلق عليها أن
من أشرف على الشيخوخة فلا بد أن
تنهار قواه، ويضعف نشاطه، وتقل رغبته
حتى في الطعام، كما قال تعالى : **ومن
نعمراً ننكسه في الخلق** (75).

فسن التقاعد ضربة لأزب لا
يشذ عنه إلا النادر، وذلك لا حكم له.
حتى السيارة إذا مر عليها سنّها المعتاد
فلا تقوم مقام السيارة الجديدة، ولو أدخل
عليها صاحبها من الإصلاح والتجديد ما
أدخل، وهذا ملموس لكل أحد.

ثم بعد هذا فياني لم أقل إن المرأة
إذا وصلت إلى خمسين سنة تطلق، هذا
لا يجوز في شرعنا، فالطلاق مكروه،
لا يجوز أن يقدم عليه الإنسان إلا عند
الضرورة القصوى، والمرأة المسنة التي
عاشرت الزوج هذه المدة يكره له أن

سورة يس
آية 68

يفارقها لأجل سنّها، بل قال كثير من
الأنثى لا تطلق المرأة بعيب من العيوب
مطلقا كيفما كانت هذه العيوب.

كما أن الدكتور نور الدين النور
قال إنني قلت باختيار الزوجة بين خمس
عشرة سنة إلى ثلاثين سنة، فهذا حكيم
عن بعض المتقدمين لأغير، أما في
شريعتنا فللزواج الحرية في الزواج بين
سبع سنين إذا رضيته ورضيها. وقد
تزوج النبي صلوات الله عليه بعائشة
وهي بنت تسع، فمسألة الاختيار في
السن ترجع إلى التراضي من الطرفين.

وإذا كان داود الأنطاكي

تذكرته الطبية في الكلام على الجماع
وأأنواعه واختيار الزوجة، يجعل جماع
الصغيرة إلى ثلاثة عشر، رديء يسير
ويفسد الدماغ، ويوقع الغم والوسوسة.

(76) داود بن عسر
الأنطاكي ت
1008 هـ صاحب
تذكرة أولى
الألباب والجامع
للحجب العجائب.

عدم جذب الماء، وكذا الكبيرة قال : ومن جاوزت الأربعين
حب الإقلال من جماعها جدا، وتهجر بعد الخمسين
حناطا للصحة. قال وأعلم أن ما ضرّ من النساء يخل
صحة القوى وليس في الرجال ما يضر النساء إلا الكبير
صغيرة، فإن ماءه يطفئ حرها، وربما ولد فيها الاستسقاء
بعقّة عن الحمل، قال : وقد حرّر الفاضل جالينوس : أن
سدة لا تتم في فرج إلا إذا حاز خصالا ثلاثة : الحرارة
وعسق، والجفاف. وزاد المتأخرون طيب الرائحة. قالوا
ليس عليه غزارة شعره، وخشونته، وتؤه وغلظ جوانبه، وما
عدم من هذه لزمه من نقص اللذة بحسب ما عدم، فيجب
سحر في تعديله.

هذا كلام الأنطاكي وهو موافق في الجملة لبعض ما
سماه الدكتوران سنان وأنزالي، ومما يتعلق بما نقله عن
جالينوس، وهو من الطوائف أن رجلا من أصحاب مالك
حمله الله أتاه عقب زواجه فقال له مالك : كيف وجدت
زحنت. قال : جنة. فقال : هنيئا لك، فقال أحد الحاضرين
بجنس إنه ذمها ووصفها بسعة فرجها وبرودته، لأن

الجنة واسعة ولا حر فيها. كما قد
 تعالى: **وظلّ ممدود (77)**، وقال
عرضها السماوات والأرض!!
 وهناك بعض الملاحظات على
 مقالة الدكتورين الفهري ونور الدين
 أنزالي نذكرها فيما يلي بحول الله تعالى.
 وقد ذكرت الدكتورة سر
 الفهري في حديثها أن الطب استطاع أن
 يتخطى سن اليأس عند المرأة، والرجوع
 بها إلى شباب رحمها، ولكن نحب أن
 نعرفنا بما وصل إليه الطب في علاج
 الرجل الذي وصل إلى سن العجز عن
 قرب الزوجة، هل له علاج أم تبقى المرأة
 وحدها قادرة على الخروج من المأزق في
 حين لا دواء للزوج في علاج ضعفه.

وقد ذكر الأطباء قديما كثيرا من
 الأدوية لعلاج ذلك، ولكن نريد قول

(77) سورة الواقعة،
 آية رقم 32
 (78)

عيب الحديث في ذلك. ولعل هذا يكاد يكون بعيد التحقيق
 يوم. وإذا وجد دواء لذلك فيكون ضرره محققا، ونفعه مؤقتا.
 وأعرف رجلين بلغ كل منهما سن التقاعد مع زوجته
 ووردا تدارك الأمر والرجوع إلى عهد الشباب فوصف لهما
 صيب حقتين أحدهما طلبها من فرنسا والآخر حصل عليها
 من مغرب، وأعطتهما النتيجة المطلوبة، لكن أخبرني
 أحدهما أن ذلك كان مؤقتا، فما هي إلا مدة شهر أو شهرين
 لا والشيخ يرجع إلى عجزه ووهنه.

ولكن الذي أريد التنبيه عليه هنا هو أن كلا الرجلين
 أصيبا بالشلل حتى ماتا به، وظهر أن السبب في ذلك هو
 استعمال الحقنة التي استفرغت جهدهما في توليد القوة
 مصطنعة التي ترتب عليها الشلل، فما قول الأطباء في هذا؟

الطهارة المفقودة والطهارة المسترجعة

إذا حصل من الجاهل البليد، ورجل الشارع البعيد
 عن كل معرفة، وغريب عن كل فهم، اعتراض أو استغراب
 - يسمعه ويقرأه عما يتعلق بالحياة الجنسية للزوجين فذلك

لا غرابة فيه، ولأعجب في صدوره منه
لأنه لم يأت بشيء خارج عن وصفه،
وطبيعته وأصله، ومن جاء على أصله في
سؤال عليه. ومعلوم أن الأصل في الإنسان
الجهل كما قال تعالى

وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بطون

أَمْهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا (77)

ولهذا قالوا يفعل الجاهل بنفسه ما لا يفعله
العدو بعدوه، يعني يوقع نفسه في
الفضيحة والمعة، والسوأة المزرية بسبب
جهله وإتيانه بالمضحكات التي تكشف
أمره، وتفضحه بين أقرانه، ولكن العجب
العجاب، والأمر المستغرب هو أن نرى
من يزعم أنه فقيه، يظهر اعتراضه، ويرفع
صوته بإنكار الكلام في موضوع حي؛
الزوجين من الناحية الجنسية! فهذا
هو الذي يقضي بالعجب، ويدعو إلى

(77) سورة النحل
الآية 78

الاستغراب، لأنه يدل على أن وصف هذا المعترض بالفقيه ظلم
فقهاء، واعتداء على مقام الفقيه. وذلك لأن أول ما يقرأه طالب
فقه من كتب الفقه التي بها يفتح كل مبتدئ فهمه، ودرايته
من أحكام الفقه هو الكلام في نواقض الوضوء التي تبطل الوضوء
بذي هو شرط في صحة الصلاة، فلذلك ابتدأت به كتب الفقه
دأنه يجب على كل مكلف معرفة هذه النواقض التي تبطل
وضوء، وفي مقدمة هذه النواقض وأولها بيان ما يتعلق بالنواقض
بسبب الجنس، ومن جهلها من هذه الناحية، فقد جهل ما تتم به
ضهارته، وتصح صلاته، يقول ابن عاشر في المرشد المعين، وهو
صغير منظومة في الفقه المالكي وبه يشتد الطالب الذي لا
يتجاوز سنه ثمان سنوات، ويقرأ في المساجد في مدن المغرب
وبوادي، يقول ابن عاشر:

قَصِّلْ نَوَاقِضَ الْوُضُوءِ سِتَّةَ عَشَرَ
بَوَلًا وَرِيحًا، سَلَسًا إِذَا نَدَرَ
وَعَائِلًا نَوْمًا ثَقِيلًا مَذِيًّا

ثم قال:

لَسَّ وَقَبْلَ لَسَّةٍ وَذَا إِنَّ وَجِدَتْ

لَذَّةٌ عَادَةٌ كَذَا إِنَّ قُصَصَاتِ
إِلْطَافِ امْرَأَةٍ كَذَا مَسَّ الذَّكَرِ
وفسر شارحه المذبي بأنه ماء أبيض رقيق يخرج عند
اللذة بالإنعاض عند الملاعبة أو التذكار، وفسر قوله (مس)
وقبله) أنها من الأسباب التي تنقض الوضوء لما يحصل منهم
في الغالب الإنعاض الذي يكون سببا في خروج المذي الذي
ينقض الوضوء، قال وكذلك الملموس إن وجد لذة ينقض
وضوءه وإلا فلا، قال وفهم من قوله (لذة عادة) أن لمس
من لا يلتذ بلمسه عادة كالمحرم والصغيرة التي لا تشتهي
لا ينقض الوضوء، وكذلك القبله إن كانت لمحرم أو صغيرة فلا
نقض، وقبله غيرهما إن قصد لذة أو وجدها نقضت كاللمس،
وإن لم يقصد بالقبله لذة، ولا وجدها فقولان أحدهما إيجاب
الوضوء، والثاني لا وضوء. وزاد ابن عرفة ثالثا، إن كانت على
الفم نقضت وإلا فلا، وفي المدونة ولا شيء على من قبل امرأته
على غير الفم إلا أن يلتذ، قال ابن الحاجب المشهور أن القبله في
الفم تنقض الوضوء للزوم اللذة، قال الشارح : وقوله إلفاف
امرأة هو من الأسباب أيضا ومعناه أن تدخل المرأة يدها

في شفرى فرجها، وقال بعضهم لانقض حتى تلتذ، وقد ذكر في
حاشية فروعا ومسائل تتعلق بموضوع بحثنا لو اطلع عليها المتفقه
خامد اليوم لحكم على هؤلاء الفقهاء العلماء الأجلاء بالحق
وخجون والخروج عن البياقة، وإنما أتيت بهذه النبذة ليعلم المتفقه
عاجز، القصير النظر، الكليل الفهم، أن أول ما يقابل طالب الفقه
في دراسته لأحكام الدين هو الكلام على الجنس، وما يتعلق به من
أحكام الطهارة والصلاة، وغير ذلك مما يعلمه من أقبل على
لاشتغال بالعلم، وترك الخوض فيما لا يعني، ولكن الشكوى إلى
به تعالى من عصر انتحل فيه لقب العلم من لا يدريه. ولا يعلم منه
حتى ما يتعلق بطهارته، وصلاته، وكفى بهذا جهلا، وسقوطا عن
مرتبة الفضيلة، ومنذ مدة قال لي عالم من الشرق زار المغرب: إن
علماء عندكم في المغرب لأراهم يظهرون من البحوث
والدراسات ما ثبت لهم التضلع، والغوص على استخراج ما غاب
عن أهل العصر من أحكام الدين كما هو الحال عندنا في الشرق.
وقد صدق، فهذا هو بحثنا في الحياة الجنسية للزوجين لفت أنظار
لأطباء والدكاترة الراغبين في البحث إلى الخوض فيه، والتعليق
على ما ينبغي زيادة فيه بما يعلمون، في حين أننا لم نر عالما أدلى

بدلوه في شأنه، وقال ما ينبغي أن يقال فيه، والذي تكلم فيه وأظهر رأيه العاقل فيه، وثى بما يضمن بما لا يلقى بمن يصف نفسه بالعلم أن يقع فيه، لأن ميدان العلم ميدان قرى الحجة بالحجة، وإبطال الدليل بدليل أقوى منه، أما الثرثرة والطعن فذلك أعظم دليل على العجز، والسقوط في درك الجهلة، ثم بعد هذا، ماذا يقول المتفقه للمعترض في قوله سبحانه وتعالى **فاتكحوا ما طاب لكم** من النساء (78)، أليس هو إرشاد للرجل في اختيار ما يطيب له من وصف الزوجة التي تشاركه في حياته، وتعاشره في معاشه، وليتأمل المتفقه في قوله تعالى : **ما طاب**، فسيجد أن ما من صيغ العموم، ففيه إرشاد إلى أن ما طاب من الزوجة يعم جميع أوصافها وأحوالها خلقا وخلقاً، لتحصل الكفاية بوقوعها عن النظر إلى

(78) سورة النساء
الآية 3

غيرها، وذلك لا يكون إلا بأن يطيب له منها ما ظهر من جمالها وحسن قوامها وصفاء لونها، وما بطن من حسن الصفات التي ترغب في العشرة ومداومة المصاحبة، فقله تعالى : **ما طاب**، لو تولى العالم شرحه لأخرج منه جميع الصفات التي ترغب في الزوجة ظاهرها وباطنها. ثم ماذا يقول المتفقه المعترض في قوله تعالى : **أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم** .. (79). هل ينكر أن لفظ الرفث كما قال الزجاج كلمة جامعة لكل ما يريد الرجل من زوجته، فيكون ذلك بصريحاً في أن الله تعالى أباح للزوجين جميع أنواع الملاعبة والمداعبة فلا اعتراض على الشارح لما أتى به الشرع من الحياة الجنسية للزوجين، جهل بالقرآن وجهل

(79) سورة البقرة
الآية 187

بالسنة أيضا التي زادت الموضوع شرحا
وتوضيحا. وما يقول المتفقه الجامد في قوله
تعالى: **هن لباس لكم وأنتم
لباس لهن** (80). ألم يجعل الله تعالى
في هذه الآية النساء لباسا للرجال لامتزاج
كل واحد منهما بالآخر عند الجماع،
كالامتزاج الذي يكون بين الشوب
ولابسه، فماذا يلحق المؤمن إذا عُرِف بما
ذكره الله تعالى في كتابه في شأن الحياة
الجنسية للزوجين. وماذا يقول المتفقه

الجامد في قوله تعالى: **نساءكم
حرث لكم فاتوا حركم أنى
شئتم**. ألم يُحِثَّ الله تعالى للزوج أن
يأتي زوجته على الكيفية التي ترضيها، ويلتذّن
بها دون حرج، وفسر ذلك الحديث بأنه
إن شاء أتاها على وجهها أو ظهرها،
فهل (81) إذا ذكر المؤمن ما قال

(80) سورة البقرة
الآية 187
(81) جاء في رواية مسلم:
«إن شاء مجيبة - أي
باركة - وإن شاء غير
مجببة، غير أن ذلك
في صمصام واحد
والجنية الانكباب
على الوجه (نيل
الأوطار 203-204).

به تعالى يكون قد أتى بمنكر من القول أم يكون المتفقه البليد
الذي ينكر الخوض في هذا وبيانه للمسلمين هو الذي أتى
بالمُنكر، بل وبالجَهل بدين الله تعالى. والموضوع يطول
ولنكتف بهذه الإشارة العابرة للتعريف بأننا ما خرجنا عن
تعاليم الإسلام ولا أعرضنا عنه قيد شعرة، بل نحن والله
الحمد أحرص الناس على تبليغ رسالة الله تعالى ببضء نقية
لا عوج ولا إثم فيها، ولا أمتا.

المرشد المعين على الضروري من علوم الدين

الشيخ العلامة الحجة عبد الواحد بن عاشر سمي
منظومته في الفقه (المرشد المعين على الضروري من علوم
الدين)، وقد ذكر فيها ما يهم من الأحكام، وما يحتاج إليه
في ذلك المبتدئ من معرفة الضروري من تلك الأحكام
ولهذا جرى العمل في مغربنا منذ ظهر هذا النظم وطلبة الفقه
يعكفون على حفظه، ودراسته منذ بداية الطلب. وقد وضع
عليه الشيخ ميارة رحمه الله تعالى شرحين، كبير وصغير،

وكلاهما مفيد نافع لمن أراد التفقه في أحكام دينه، والخروج من معرة الجهل بها، ولما أعرض الفقهاء والطلبة اليوم عن دراسة المرشد المعين وشرحيه الكبير والصغير، كما كان الحال سابقا، ظهر عليهم جميعا الجهل المركب بكثير من المسائل الضرورية الواجبة معرفتها حتى في أحكام الوضوء والغسل من الجنابة حتى صار ذلك غريبا عنهم، بعيدا عن فهمهم ومعرفتهم. وها هي المعاهد الدينية لا تجد فيها من يشفي الغليل في ما ذكره ابن عاشر في «المرشد المعين على الضروري من علوم الدين».

وقد صار الأمر في الدراسة في هذه المعاهد قاصر على مذكرات يكتبها الأستاذ في غاية الاختصار والإيجاز في أحكام الطهارة والصلاة وغيرهما. بحيث ينتهي الطالب من دراسته في المعهد بل ويأخذ شهادته وهو في عداد الجهلة بأحكام الشريعة في الضروري من أحكام الدين، ولأجل هذا نجد المتفقه اليوم ينكر ويعترض على من يشرح ويوضح ويبين ما ذكره ابن عاشر في المرشد المعين من الأحكام التي تتعلق بالحياة الجنسية للزوجين، ويرى

لخوض في ذلك مما يباه الإسلام ويرفضه العاقل، وكل هذا وقعه فيه البعد عن دراسة الأحكام، والوقوف على ما قرره لعلماء في كل صغيرة وكبيرة من ذلك، ابتدأوا في ذلك بما يتعلق بالطهارة والغسل من الجنابة.

وأول من اعتنى بشرح ذلك ابن عاشر في منظومته «المرشد المعين» ثم أتم شارحه مياره في شرحيه الصغير والكبير، ما يحتاج إلى الشرح والبيان، وقبل هذا الزمان كان هذا المتن يقرأ في المساجد دوما وكان يتبرع بقراءته علماء وفقهاء لأجل التبليغ وتعليم أحكام الشريعة لكل أحد بدون فارق وكانت مجالس هذه الدروس يقصدها جماعة بدون تمييز طبقة عن أخرى ولا صنف عن صنف. ولأجل ذلك كنت تجد الحراز والنجار والحداد، عندهم حكم ما ينزل من القضايا والأحداث التي تتعلق به، وماذا حدث بعد أن تركنا العلم، ودراسته، وأعرضنا عن البحث في قضايا ومسائله؟ حدث أن صار من يدعي العلم ويعلم تلاميذ في المعاهد العلمية يجهل ما كان يعلمه الحراز والنجار والحداد، في عصر الرغبة في العلم. ودعاه جهله إلى أن

ينكر ما يجب عليه معرفته من أحكام نواقض الوضوء والذي هو شرط لصحة صلاته، وكذلك موجب الغسل، وكذلك جهل ما ذكره شارح المرشد المعين من أن مني الرجل يخرج من فرج المرأة بعد غسلها، وقد دخل بوطئه أو أثناء الغسل بعض أعضاء الوضوء، أنه ينقض الوضوء لأنه معتاد وجهل أن الإنزال وهو خروج المنى المقارن للذة المعتادة يوجب الغسل فإن خرج بغير لذة أصلاً كمن لدغته عقرب فأمنى أو خرج للذة لكن غير معتادة، كمن حك، لجرب أو ركب دابة فأمنى فلا غسل عليه بل يتوضأ.

ولو كان المتفق عليه يعلم هذا لما أنكر الكلام على ما يتعلق بالعملية الجنسية بين الزوجين، التي هي السبب في هذه الأحكام، والتي منها أن الرجل لو اضطرب بدنه وحصلت له الرعدة الكبرى كما يقولون لخروج المنى، ولم يخرج أو وصل لأصل الذكر أو وسطه فلا غسل عليه. ولو وصل من المرأة إلى المحل الذي تغسله في الإستنجاء والبكر لا يلزمها حتى يبرز منها لأن داخل فرجها كداخل الإحليل وخالف سند في المرأة فقال خروج ماء المرأة ليس

شرط في جنابتها لأن عادته يتعكس إلى الرحم ليتخلق منه لولد، فإذا أحست نزوله وجب عليها الغسل، وإن لم يبرز، ويتصور ذلك بأن يلاعبها زوجها حتى تحس بالمني، ومن الأحكام المتشعبة عن العملية الجنسية للزوجين وجوب الغسل بمغيب الحشفة. وتسمى الكمرة وهو رأس الذكر في فرج آدمي وغيره أنثى أو ذكر، حي أو ميت بإنعاظ أنزل أم لا، في قبل أو دبر. ومغيب الكمرة جميعها أو قدرها من مقطوعها من حي بالغ من غير حائل كثيف فيغيب بعضها ولو الثلثين، ولأجل الحياة الجنسية التي ينكر الكلام فيها المتفق عليه الجامد، تكلم ابن عاشر وشارحه على اللذة المعتادة وغير المعتادة، وأن اللذة هي الميل إلى الشيء وإثارة على غيره، وأن المراد بالعادة أن يكون الملموس من يلتذ به في العادة العامة كالزوجة والأجنبية بالنسبة للفاسق، وكذلك الأمرد، وفرج البهيمة والصغيرة وغير ذلك مما اللذة به من اللذة المعتادة، وأن الصغيرة التي لا تشتهي إن قصد بلمسها اللذة تنقض الوضوء.

وقال بعضهم انتقاض الوضوء في مس المرأة مثلها

لُكُنْ اعْتِيَادُ التَّأْذِ النَّسْوَةِ بَعْضُهُمْ بَعْضٌ، وَأَنْ مَسَ الذَّكَرَ
بِإِطْنِ الْكَفِّ وَالْأَصَابِعِ يَنْقُضُ لَأَنَّ الْإِثْذَازَ يَكُونُ مَعَهُ غَالِبًا
لَأَنَّ مَسَّهُ يَسَبِّبُ الْإِمْدَاءَ، دُونَ مَا عَدَاهُ مِنَ الْأَعْضَاءِ، وَأَنَّ
الْمَرْأَةَ تَسَاحِقُ الْمَرْأَةَ يَجِبُ عَلَيْهَا الْغَسْلُ بِالْإِنْزَالِ لَا بِالْفَعْلِ،
وَيُؤَدِّبُهَا تَأْدِيبًا بِالْغَا وَمِنْ أَحْكَامِ الْحَيَاةِ الْجَنَسِيَّةِ لِلزَّوْجَيْنِ عِنْدَ
ابْنِ عَاشِرٍ وَشَارِحِهِ أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا جَامَعَ يَنْبَغِي أَنْ يَغْسَلَ فَرْجَهُ
وَمَوَاضِعَ النِّجَاسَةِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعَاوِدَ الْجَمَاعَ.

وَاخْتَلَفَ فِي عِلَّةِ ذَلِكَ فَقِيلَ لَيْسَ تَصِلُ إِلَى الرَّحْمِ
نَجَاسَةٌ، وَقِيلَ لِيَتَقَوَّى الْعَضْوُ عَلَى الْجَمَاعِ. وَقَالُوا لَا يَنْبَغِي
أَنْ يَطَأَ أَحَدُ الْمَرْأَةِ بَعْدَ الْإِحْتِلَامِ حَتَّى يَغْتَسِلَ أَوْ
يَغْسَلَ فَرْجَهُ أَوْ يَسُولَ لِأَنَّهُ يَوْرَثُ الْجَنُونَ فِي الْوَلَدِ،
وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ حَكْمَ اللَّائِمِ وَالْمَقْبِلِ بِالْكَسْرِ، وَالْمَلْمُوسِ
وَالْمَقْبُلِ حَكْمُهُمَا وَاحِدٌ فِي النِّقْضِ إِنْ وَجَدْتَ اللَّذَّةَ،
وَمِنْ ذَلِكَ عَدَمُ الْفَرْقِ فِي النِّقْضِ بِالْقَبْلَةِ بَيْنَ الطَّوْعِ
وَالْإِكْرَاهِ، فَعِنْدَ مَا لَكَ فِي الْمَجْمُوعَةِ إِنْ قَبَلَ زَوْجَتَهُ مَكْرَهًا
فَعَلَيْهَا الْوَضُوءُ وَكَذَلِكَ رَوَى ابْنُ نَافِعٍ أَنَّهُ لَوْ غَلَبَتْهُ هِيَ
فَقَبْلَتَهُ هِيَ فَعَلَيْهِ الْوَضُوءُ وَلَوْ لَمْ يَلْتَذْ وَلَوْ عَلَى غَيْرِ

نَفْسٍ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْإِنْعَاطَ الْكَامِلَ قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ :
هُوَ قِيَامُ الذَّكَرِ قَلِيلَ يَنْقُضُ الْوَضُوءَ بِنَاءً عَلَى لُزُومِ الْمَذْيِ
مِنْ قِيَامِ الذَّكَرِ، وَمِنْ ذَلِكَ لَوْ مَسَّتِ الْمَرْأَةُ ذَكَرَ زَوْجِهَا
تَنْذَازًا لَوَجِبَ عَلَيْهَا الْوَضُوءُ، وَلَغَيْرُ شَهْوَةٍ مِنْ مَرَضٍ
وَنَحْوِهِ فَلَا يَنْقُضُ، وَكَذَلِكَ الْمَلْمُوسُ ذَكَرَهُ إِنْ الشَّدَّ
فَعَلَيْهِ الْوَضُوءُ وَإِلَّا فَلَا، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ يَغْسِلُ الذَّكَرَ
كُلَّهُ مِنَ الْمَنِيِّ، بِشَرَطِ أَنْ يَخْرُجَ لِلذَّةِ مَعْتَادَةً، وَأَمَّا مَا خَرَجَ
بِغَيْرِهَا فَيَكْفِي فِيهِ غَسْلُ مَحَلِّ الْأَذَى، فَكُلُّ هَذَا وَغَيْرُ هَذَا
ذَكَرَهُ ابْنُ عَاشِرٍ وَشَارِحُهُ مِيَارَهُ لِعِلَاقَتِهِ بِالْحَيَاةِ الْجَنَسِيَّةِ
لِلزَّوْجَيْنِ، بَلْ وَلَغَيْرِ الزَّوْجَيْنِ أَيْضًا لَأَنَّ الْحُكْمَ تَابِعٌ لِلْعِلَّةِ،
فَأَيْنَمَا وَجَدْتَ الْعِلَّةَ وَجَدْتَ الْحُكْمَ، وَالْمُتَّفَقُ الْجَامِدُ الْمُتَحَجَّرُ
نَفْسِيَّةً عَنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ وَجْهَلَهُ بِمَا سَطَرَهُ الْعُلَمَاءُ الْفُقَهَاءُ
مِنْ أَصُولِهَا وَفُرُوعِهَا صَارَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْغَرَابَةِ إِلَى أَنْ رَفَعَ
عَقْبِيرَتَهُ بِالْإِعْتِرَاضِ عَلَى مَنْ أَظْهَرَهَا، وَأَثَارَ ذَكَرَهَا
وَعَلِمَهَا لِلنَّاسِ. مَعَ أَنَّهَا مِنْ ضَرُورِيَّاتِ الدِّينِ وَأَوَّلُيَّاتِ
مَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ وَالْمُسْلِمَةِ مَعْرِفَتَهُ. وَقَدْ ذَكَرْتُ
هَنَا هَذِهِ النِّتْفَ مِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ لِيَسْلَمَ الْمُنْكَرُ

قيمته الفقهية وقصوره بل وتقصيره في الإحاطة بها ومن
لم يعلم يجب عليه أن يسكت ليسلم، وقديما قالوا: العلم
نقطة كثرها الجاهلون.

البهارة لا تجله على أن صاحبته لم تتصله قبل زواجها جنسيا بأحد من الناس

البكارة أو العذرة هي الغشاء الرقيق الصغير الذي
يدل على أن الزوجة لم يطمشها أحد، ولا اقترفت اتصالا
جنسيا محرما قبل زواجها، وأنها لازالت تحمل خاتم الله
الذي جعله علامة على الحصانة، ويكون شكله غالبا كشكل
الهلال في يومه السادس، وله فتحة لسيلان دم الحيض، فإذا
وجد الزوج امرأته عند دخوله بها غير عذراء، فمعنى ذلك
أنها كانت منحرفة في سلوكها قبل زواجها وأنها فقدت
بكارتها باتصال جنسي محررم، وبذلك تسقط من عينيه،
ويعتريه الأسف على حظه العاثر الذي أوقعه في هذه الزوجة
التي فقدت كرامتها، ولم تعد صالحة لأن تكون

ربة بيته وأم أولاده، وقضت مع ذلك على سمعتها وسمعة
عائلتها وأهلها. فأصبحت عرة بعد أن كان يأمل أن تكون
غرة!!

فهذا شأن كل زوجة تأتي إلى بيت زوجها وقد ذهب
شرفها مع مهب الرياح، ولكن يا ترى كل بنت فقدت
عذرتها وتاج كرامتها يكون ذلك سبب اتصال جنسي محررم
قبل الزواج؟! قبل الزواج؟!

لا شك أن الأمر الغالب الذي استقر في نفس كل
أحد، وعليه جرى العمل شرقا وغربا هو أن ذهاب العذرة لا
يكون إلا باتصال جنسي، ولهذا قال الفقهاء من تزوج امرأة
على أنها عذراء فوجدوها ثيبا غير عذراء فله الرجوع، ولأجل
أن هذا هو الغالب المعتاد في ذهاب العذرة، قالوا ينبغي
لأولياء المرأة التي تذهب عذرتها بغير جماع أن يشيعوا ذلك
ويشهدوا به ليرتفع عنها العار عند نكاحها، قالوا وينبغي لولي
الزوجة أن يعلم الزوج عند إنكاحها بالسبب الذي جرى
عليها في ذهاب البكارة، وتنتفي هذه المعرة بالمرة إذا شهد
عدول بأن البنت صغيرة بحيث لا يمكن منها الزنا وذلك

في سن من لا توطأ أو سقطت بمحضر جمع، وينبغي أن يثبت ذلك بشهادة ذلك الجمع، ولم يكونوا يكتفون بإشاعة ذهاب البكارة بغير جماع لدفع المعرفة، بل كانوا يكتبون ذلك في الوثيقة لتكون مرجعاً في قطع النزاع في الموضوع.

وقد وقفت على صورة وثيقة كتبت في تبرئة بنت فقدت عذرتها بسبب سقطة على حجر أصابت رحمها، ذكرها الشيخ ميارة في شرح التحفة، وجاء فيها ما نصه : هذا كتاب تحصين رفع ما عسى أن يكون من الظنون، عقده فلان لابنته فلانة الصغيرة في حجره، وولايته، وأمره، لما جرى عليها من القدر الذي لا يغالبه الحذر وذلك أنها مشت في الأرض مشية الصبيان ولعبت لعب أمثالها من الولدان فسقطت على حجر أصاب رحمها، وأسقط عذرتها، ويعلم من يضع اسمه عقب تاريخه أنها لصغيرة لا يتشوف إليها الرجال فصغر سنها قرينة رفع الاحتمال، فليكن الذهاب إلى نكاحها طيب النفس، زهي البال، وأنه رافع الحجاب لم يرفع لقضاء أرب من الآراب، وأنها بكر عوان، لم يطمثها إنس ولا جان، ويشهد بمضمن هذه

الوثيقة من علم صغر البنت المذكورة على الحقيقة، فهذا نص لوثيقة في إثبات أن ذهاب البكارة كان بأفة دون وصال، ومنها يظهر لك ما كان للمحافظة على البكارة من أهمية في المجتمع الإسلامي، لأن العذرة أعظم دليل على حصانة البنت وعفتها وبعدها عما يلوث شرفها وشرف أسرته، وهذا معلوم لا يحتاج إلى بيان، ومن شدة الحرص على إثبات حصانة البنت بسبب محافظتها على بكارتها وأن ذلك مما تقتخر به أسرته، ويسر زوجها، أنه لا زالت في بعض النواحي من المغرب، أن عائلة الزوجة تخرج صبيحة عرسها خرقه فيها دم بكارة ابنتهم ليراه الحاضرون، وليكون ذلك من متمات العرس، والفرح بالعروس.

ولكن بعد هذا أقول إن البكارة لا تدل على أن صاحبته لم تقترب إثمًا، ولم تتصل قبل زواجها جنسياً بأحد من الناس، بل العمدة في هذا كله على التريية النصيحة، والتكوين الديني والرعاية الصالحة للأبوين، فهذا هو الحصن الأكبر، والدرع الواقى، والمنايع القوي من الوقوع في معرة الاتصال الجنسي قبل الزواج، وإذا لم تكن

البنات متصفّة بهذا، فإنها قد تفعل الموبقات، وبكارتها على حالها لم تمس بسوء، بل قد تلد صاحبة البكارة وعذرتها لا زالت على حالها، وقد قضى علي بن أبي طالب عليه السلام في امرأة عذراء، تزوجها شيخ كبير فحملت، فزعم الشيخ أنه لم يجامعها، وسئلت هل اقتضيك؟ قالت : لا. فأمر علي عليه السلام النساء أن ينظرن إليها. فزعمن أنها عذراء فقال علي : إن للمرأة سَمَيْن - يعني ثقبين - سم الحيض وسم البول، فلعل الرجل كان ينزل في قبلها في سم الحيض فحملت. فسئل الرجل فقال : كنت أنزل في قبلها، فقبل للرجل إنها لم تنزل عذراء وإن الحمل لك، ولك ولده، فهذه العذراء قد حملت ولم يفتضها زوجها، وإنما تسرب ماؤه إلى رحمها من ثقب الدم في البكارة.

إذن فوجود البكارة أو العذرة، لا ينبغي الإعتماد عليه في كون صاحببتها لم تمس من طرف رجل قبل الزواج. ومعلوم أن البكارة أنواع، منها ما تكون واغلة داخل الفرج لا يبطلها إيلاج الحشفة، ولا مطلق الإتصال، ومنها ما دون ذلك، وقد يحصل تمزق في غشاء البكارة ولا يعرف إلا

بعد فحص طبي، وذلك كما قال بعض الأطباء: لأن أشكال غشاء عديدة ومختلفة فإن من الصعب تحديد طريقة تمزيقه، إذ قد يتمزق لمجرد إدخال الأصبع بين الشفرتين، ويرافق تمزيقه بعض قطرات من الدم تنقطع بعد قليل وفي بعض الأحيان يستدعي الأمر تدخل الطبيب لإيقاف الدم.

ومن أنواع البكارة ما يذهب بأمر عادي ككثرة الخيض والوثبة القوية والحمل الثقيل، وقد ورد أن رجلاً تزوج امرأة فلم يجدها عذراء، فأرسلت إليه عائشة أن الحيضة تذهب العذرة، وسئل سالم بن عبد الله عن الرجل يقول لامرأته : لم أجذك عذراء، قال «ليس بشيء إن العذرة تذهبها الوثبة والحيضة».

وأنا أرى أن أغلب البنات اللاتي تذهب بكارتهم، بسبب هذه الرياضة، والمقصود أن وجود البكارة ليس حصناً حصيناً، ولا دليلاً صادقاً على حصانة البنت وطهارتها، لما تقرر في الشريعة والطب أن الحمل قد يقع بدون ذهاب غشاء البكارة، ويبقى وجوده سالماً مع ذلك لأن فتحة محل البكارة تسمح بدخول الأصبع، أو الكمره،

وهذا يكفي في وقوع الحمل فإن جزءا واحدا من ماء الرجل إذا تسرب إلى الرحم كان كافيا ولو لم تصل النطفة كلها. وفي هذا العصر قد نزل بالناس مشكل من ناحية البكارة، وذلك ما يفعله الأطباء من علاج البنت التي تذهب بكارتها باتصال جنسي محرم، فتعود إليها بكارتها كما كانت.

وهنا أقول للأطباء يحرم عليهم أن يعالجوا هؤلاء البنات فإنه تشجيع لهن ولأمثالهن على الفساد والانحلال، لأن أغلب البنات يخفن من معرفة فضيحة ذهاب البكارة قبل زواجهن، فإذا وجدن العلاج لذلك اقتحمن ميدان الإنصال الجنسي المحرم بدون خوف، والطبيب الذي يعالج هؤلاء البنات أعتقد أنه خائن لمهنة الطب في النصيحة والتعاون على المعروف وهو مثل الإجهاض بدون فارق.

من ذيول البحث [ما يجوز وما لا يجوز...]

وصلتني رسالة من طالب جامعي من تطوان، يقول فيها: أنا أتبع باهتمام ما تكتبونه في جريدة «الخضر»

خديدة «الغراء» حول ما يجوز وما لا يجوز في الحياة الجنسية للزوجين. وقد أفدتم وأتيتم بما كان غائبا عنا في هذا موضوع من حقائق فذة وشيقة كانت اهتمام الكثير من قراء!!

وقد جاء في أحد الفصول من مقالاتكم أثناء الكلام عن شرح الفقيه التهامي غنون على منظومة ابن يامون تبيدي في آداب النكاح الشرعي، أنه مملوء بالأحاديث موضوعة، وقد دعاني كلامكم هذا إلى أن أتوجه إليكم برغبتى الأكيدة في أن تبينوا لنا الأحاديث الموضوعة التي ذكرها صاحب شرح منظومة ابن يامون، فإن من المهم جدا أن يكون العالم فضلا عن الطالب على بينة ومعرفة بالأحاديث الموضوعة في موضوع كهذا، لما له من أهمية من ناحية العلمية والاجتماعية، لا سيما وتمييز الحديث موضوع من غيره مما يُعسرُ على الكثير من العلماء والفقهاء، لأن ذلك يحتاج إلى تخصص، وعناية تامة بهذا الفن فإذا تفضلتم بصرف جانب من وقتكم بتعريفنا بهذه الأحاديث الموضوعة المذكورة في شرح هذه المنظومة،

أكون لكم من الشاكرين، وسيكون مع ذلك هذا البيان
تتميمًا وذيلًا مهمًا لمقالاتكم المنشورة في «الخضراء الجديدة»
في موضوع ما يجوز وما لا يجوز!!

وأقول في الجواب عن رسالة هذا السيد : إن الفقيه
التهامي گنون ذكر مع الأسف الكثير من الأحاديث
الموضوعة في شرحه هذا معتمدًا عليها فيما ذكره من مسائل
في الموضوع، وهو معذور في ذلك لأن معرفة ما صح وما
لم يصح من الحديث وتمييز الموضوع من غير الموضوع منه لم
يكن من شأن أهل العلم في المغرب منذ زمان بعيد،
لإعراضهم عن الاشتغال بالحديث، والخوض فيه على طريقة
أهل الحديث، ولهذا تجد كتبهم سواء في الفقه، أو غيره،
مشحونة بالأحاديث الموضوعة المكذوبة، والتي لا أصل لها
مطلقًا، لأن معرفة ذلك يحتاج إلى العناية بدراسة الأسانيد،
والوقوف على أحوال الرواة، وهذا الشأن لن تجده في علماء
المغرب لانكبابهم على الاشتغال بالفقه وعلوم الآلة
كما يقولون، وأهملوا الحديث وعلومه التي بها يعرف
الثابت من غير الثابت من الحديث، فلذلك ذكروا في

كتبه الحديث الموضوع الذي لا يخفى على مبتدئ في علم
حديث. واستدلوا به كأنه ثابت صحيح، والمصيبة العظيمة
أنهم جهلوا أن علم الحديث الذي يكون العالم به محدثًا
يس هو قراءة فقه الحديث وشرح متونه، فإن هذا العمل لو
مكث الرجل يقرأ كتب السنة بأجمعها ويتقن فقهها أصولًا
ومروغًا لا يستحق به أن يكون محدثًا بالمعنى المراد عند أهل
حديث، لأن معرفة الصحيح من غيره كما قلنا لا علاقة لها
بقه الحديث، وها هو الغزالي إمام الأئمة ولا ينزع أحد
في مامته في الفقه والأصول وغيره، ومع ذلك ما نفعه ذلك
في معرفة الثابت من غير الثابت من الحديث. فلهذا تجده
ملاً «الإحياء» بالأحاديث الموضوعة والتي لا أصل لها، كما
ين ذلك الحافظ العراقي في تخريجه لأحاديثه، وقبله وبعده
كثير من الأئمة في الفقه وعلوم التفسير وغيرها،
مع ذلك لم يدرسوا علم الحديث على الطريقة التي تعرف
بأسانيد ورواته أتوا في كتبهم بالموضوعات،
وخطر الحفاظ إلى تخريج تلك الأحاديث وبيان الثابت منها
من غير الثابت كما فعل الحافظ ابن حجر

مع تخسيرج أحاديث «الكشاف
للزمخشري، والحافظ الزيلعي كذلك،
ولكن المغاربة لبعدهم عن علم الحديث
صاروا يرون من يقول: بأن الفقيه الذي
يدرس الحديث غير محدث، لا يقبل
قوله، بل يصفونه بالبعد عن معرفة الحقيقة
في ذلك، فلاجل هذا كان لا غرابة في
كون الفقيه التهامي گنون أتى
بالموضوعات، في شرحه لمنظومة ابن
يامون، ، لأنه لم يخرج عن أصله في
الجهل بعلم الحديث ومعرفة رجاله جرحاً
وتعديلاً، التي بها يكون التمييز بين ما
صح وما لم يصح من الحديث، وكذلك
وقفت على كتاب لتجله الفقيه عبد
الصمد گنون (82) سماه «الجراب» ذكر
فيه أحاديث هي من الغرابة بكان،
ووضعها، يعلمه الطالب المبتدئ في علم

(82) عبد الصمد
گنون

حديث، ولكن الإنصاف فُقد من رجال العلم بالمغرب،
وزادوا على عدم الإنصاف العنصرية للقريب والصاحب
وبذلك زادوا في الطين بلة في التعمية والتغطية.
وبعد هذه المقدمة سأذكر الأحاديث التي وقع السؤال
عنها، بحول الله تعالى.

الفقيه التهامي گنون في تنزيح منظومة ابن يامون

من الغلط البين، والخطأ الواضح، وعدم الإنصاف في
ترتيب الناس منازلهم كما أمر بذلك الرسول عليه الصلاة
وسلام، وإعطاء كل ذي حق حقه، وكل قوس باريها، ما
وقع فيه الكثير ممن لا تحقيق عنده، ولا بصيرة نافذة في تقدير
مرتب العلماء، من منح الألقاب، والنعوت جزافاً على سبيل
مشاركة في العلوم لكل مشتغل بالعلم مطلقاً بدون تمييز بين
متخصص وغير المتخصص، فالمشتغل بالأدب يصفونه
بفقيه، مع أن الأديب أبعد الناس عن الفقه وتحقيق مسائله،
والمشتغل بالفقه يصفونه بالمفسر مثلاً، وهكذا يقع خلط

عظيم في التمييز بين من يعتمد عليه في فنه المختص به، وبين من لا يعتمد عليه فيه، وبذلك تضعيق الحقائق ويقع الناقل عمن ليس من أهل اتقن في الوهم والغلط، وإشاعة ذلك بين الناس في دروسه وكتبه، وهذا ما وقع لكثير من الفقهاء الذين وصفوا بالحدث مع جهلهم التام بعلم الحديث وبعدهم بالمرّة عن معرفة صحيحه من ضعيفه، وتحرير قواعده، فقد اغتر الطالب بما وصفوا به من العلم الذي لا يتقنونه، فصار ينقل الأحاديث الموضوعية والمكذوبة والتي لا أصل لها، وينشرها بين الناس اعتماداً على ذكر ذلك العالم الموصوف بالحدث زوراً لها في كتبه، ولهذا قرر علماء الحديث أنه يجب على الطالب الباحث أن لا يعتمد في الحديث إلا على من عُرف به ودلّ كلامه فيه على إتقانه، وبراعته، والاطلاع على مسائله.

وقبل أن تدوّن السنة وتجمع في الصحاح والمسانيد، كان الاعتماد على روايتها، فكان أهل الحديث يعتمدون على الرواة الثقات المعروفين بالصدق، والضبط، ويتركون الضعفاء ومن لا معرفة لهم بالحديث، وإذا رَوَوْا عنهم فإنما لأجل الاعتبار، والوقوف على ما عندهم.

وما انتهى عصر الرواية، ودونت السنة في الكتب، انتقل هذا الحكم إلى الكتب المدونة في السنة والحديث، فصار المحدثون لا يعتمدون منها إلا على من عُرف مؤلفوها بالإتقان والضبط، والمعرفة التامة بالرواة الثقات، وغير الثقات فلا يقمعو في المخطوط من العمل بالحديث الموضوع والمكذوب والواهي، وذلك لا يجوز العمل به للإجماع على ذلك.

ولهذا نجد كتب الأئمة الذين لم يخوضوا في الاشتغال بعلم الحديث ذكروا في كتبهم الموضوع، والضعيف الشديد الضعف، جهلاً منهم بذلك لا عن عمد، لأن تعمد ذكر الحديث الموضوع يدون يانه من كبائر الذنوب كما هو معلوم مقرر في كتب المصطلح، وأول دليل على ذلك كتاب «الإحياء» للزواي، فقد ذكر فيه الكثير من الموضوعات ولكن عن غير عمد لأنه كان كما قال عن نفسه: بضاعتي في الحديث مزجاة، فأوقعه ذلك في ذكر الموضوع، والواهي، وما لا أصل له، وكذلك وقع لغيره من الأئمة كالرمخشري في الكشف، والبيضاوي، والنسفي فقد ذكروا في تفاسيرهم الكثير من الموضوعات لعدم معرفتهم بالحديث،

وكذلك الفقهاء من المالكية، والشافعية،
والحنفية، فإنهم ذكروا في كتبهم الفقهية العدد
الكثير من الموضوعات لجهلهم بعلم الحديث،
وهم معذورون بسبب ذلك.

ولأجل هذا كان وصف العالم
بالمحدث مجرد كونه فقيهاً، أو كان يقرأ شرح
البخاري مثلاً، من الخطأ العظيم لأن ذلك
يدعو إلى العمل بالحديث الموضوع اعتماداً
على وصف من ذكره بالمحدث، كما كان
الحال سابقاً بالرواة، ولهذا أوجبوا بيان حال
الراوي جرحاً وتعديلاً، محافظة على
السنة من الدخيل، حتى بلغ بهم النصح
للسنة في هذا الأمر أن الرجل كان يجرح
أباه وابنه، وللتحذير من العمل بروايتهما، فقد
جرح علي بن المديني وهو من أئمة الجرح
والتعديل والده تحذيراً من الرواية عنه،
وجرح أبو داود (83) صاحب السنن ابنه

(83) سليمان بن
الأشعث
السجستاني، أبو
داود صاحب
صحيح سنن
المصطفى.

عنه لأجل ذلك أيضاً، وقد قيل لبعضهم : أما تخشى أن
يحصمك والدك عند الله، فقال : لأن يكون خصمي والذي
حببني من أن يكون خصمي رسول الله. لأن الدين
صحيحة لله ولرسوله، وهذا غاية ما يكون في النصيحة والذب
عن سنة، فلم يراقبوا لأجل ذلك أبوة، ولا نبوة، فكيف
غيرهما؟ كما هو حال الخلف الذي يقدم الدفاع عن القراية
عبدة والعنصرية، عن الدفاع عن السنة، وبذلك ضاع العلم
ومتت المعرفة وانقرض الوقوف مع الحق، لأجل الحق، بدون
ملاحظة اعتبار شيء مطلقاً.

وبعد هذا : فإليك أيها السائل الكريم ما طلبته من
بين الأحاديث الموضوعية في شرح الفقيه گنون على
مصرمة ابن يامون في آداب النكاح الشرعي فمن ذلك : ما
ذكره في ص 3 - نقلاً عن الفتوحات المكية بواسطة (مفتاح
صلاح) عن الله تعالى، قال : « من قرأ بسم الله الرحمن
رحيم متصلة بفاتحة الكتاب مرة واحدة، شهدوا عليّ
في قد غفرت له، وقبلت منه الحسنات، وتجاوزت
عنه سيئات، ولا أحرق لسانه في النار، وأجيره

من عذاب القبر، وعذاب النار، وعذاب القيامة ويلقاني قبل الأنبياء والأولياء أجمعين». فهذا الحديث الذي افتتح به الفقيه گنون شرحه، بطلانه أوضح من الشمس في كبد السماء، ولو كان للفقيه معرفة بالحديث كما قلت لما ذكره، أو كان حيث ذكره ينص على بطلانه، لأن المقرر في مصطلح الحديث أن من علامة الحديث الموضوع أن يخبر بأجر عظيم على عمل قليل، كما وقع في هذا الحديث، ثم فيه علامة أخرى تدل على وضعه بدون نظر إلى سنده وهو ما وقع فيه من أن قارئ البسملة بالفتحة مرة واحدة يلقي الله قبل الأنبياء، وهذا يكفي العاقل في الدلالة على وضعه وبطلانه. وذكر في ص 4 - حديث : « أكثروا من الحمد لله فإن لها عينين وجناحين، تصلي في الجنة تستغفر لقائلها إلى يوم القيامة ». وهذا منكر لفظا موضوع معني، ثم إن الفقيه عزاه إلى الديلمي، والمعروف عن الديلمي أنه يذكر في كتابه الموضوعات والواحيات، لأنه لم يكن من أهل الحديث.

وذكر في هذا الرقم حديث : « الحمد لله ثمانية

حرف وأبواب الجنة ثمانية فمن قال الحمد لله فتحت له - - الجنة الثمانية » وهذا موضوع.

وذكر في ص 6 - حديث أبي ذر الطويل وفيه عدد أشياء والرسل منهم أربعة سريانيون: آدم وشيث وخنوخ وهو يدرى... وهذا حديث إن لم يكن موضوعا فهو ضعيف شديد الضعف.

وذكر في ص 7 - حديث في فضل أهل البيت : وهم خيرني خلقوا من طيبي. وهذا موضوع.

وذكر في ص 10 - حديث في تارك الزواج : ويوكل به ملكين يكتبان بين عينيه مضجع سنة الله، أبشر بقلة برقه. وهو موضوع.

وذكر في ص 11 - حديث : من كان له ولد وعنده زوجة به ولم يزوجه، وزنى، كان الإثم بينهما. وهو صحيح.

وذكر في هذا الرقم أيضا حديث : « ولا تزوجن حمى الشهيرة واللهيرة... إلخ... وهذا لم يثبت مرفوعا، - - ورد عن بعض العرب.

وذكر في ص 12 - حديث : زوجوا أبناءكم وبناتكم، قيل : هذا أبناؤنا، فكيف بناتنا، قال : حلوهن الذهب والفضة وأجيدوا لهن الكسوة، وأحسنوا إليهن بالنحلة ليرغبوا فيهن.. وهذا موضوع، ومنكر المعنى والذي وضعه كان ماديا يرغب في المرأة الغنية.

وأبى السائل أنني ربما أقول في بعض الأحيان عن الحديث أنه موضوع، وفي حين آخر إنه لا أصل له، وفي التعبيرين فرق عند أهل الحديث، فقولهم في الحديث إنه موضوع، المراد به أن الحديث ذكر بسنده، لكنه موضوع فيه كذاب، وقولهم لا أصل له، المراد به أنه لم يرد بسند مطلقا، وإنما ذكر في الكتب معلقا.

وقد وقع في شرح الفقيه گنون الكثير من هذا النوع، وبهذا يظهر للقارئ أنني لا أحكم على إنسان بحكم لأجل الهوى والغرض، وإنما أتبع في ذلك القواعد، وما يظهر من كلامه في كتبه فيما يتعلق بالحديث.

وقد قال علي عليه السلام : « المرء مخبوء تحت لسانه، تكلموا تعرفوا ».

فهذه سبيلي ولله الحمد ولا ألتفت إلى شيء آخر سواه مهما قال القائلون الجاهلون.

من ذيوله بحث [ما يجوز وما لا يجوز]

قلت فيما سبق في (الحضراء الجديدة) أن أهل حديث إذا قالوا في الحديث أنه موضوع، فمعنى ذلك أن الحديث روي بسند فيه كذاب. وإذا قالوا في حديث أنه لا أصل له فمعناه أنه من الأحاديث التي يذكرها الفقهاء، والوعاظ في كتبهم معلقة بدون أن يكون لها سند يعرف منه واضعها، ومخترعها لأن سند الحديث يعرف من وضعه واختلقه، وقلت: وقد ذكر الفقيه گنون في شرحه (قرة العيون) على منظومة بن يامون الكثير من الأحاديث التي لا أصل لها، ولا يعم مصدرها، ومن ذلك ما ذكره في ص 14 : حديث « حبيب إلي من دنياكم ثلاث : النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة ».

فزيادة ثلاث في الحديث باطلة، لا أصل لها

مطلقاً، وهي مفسدة لمعنى الحديث، فإن الصلاة ليست من أمور الدنيا. وقال الحافظ السخاوي (84) في : المقاصد الحسنة في الأحاديث الدائرة على الألسنة ص 180 : وما استقر في هذا الحديث من زيادة ثلاث فلم أقف عليها إلا في موضعين : من الإحياء، وفي تفسير آل عمران من الكشاف، وما رأيتها في شيء من طرق هذا الحديث بعد مزيد التفتيش، وبذلك صرح الزركشي فقال : إنه لم يرد فيه لفظ ثلاث. قال : وزيادته محيلة للمعنى، فإن الصلاة ليست من أمور الدنيا، قال : ونحوه قول شيخنا في تخريج الرافعي تبعاً لأصله، وقد اشتهر على الألسنة بزيادة ثلاث، وشرحه الإمام ابن فورك في جزء

(84) الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت 902 هـ

مجرد. وكذلك ذكره الغزالي، ولم نجد لفظ ثلاث في شيء من طرقه المسندة. وقال في تخريج الكشاف إن حظ ثلاث لم يقع في شيء من طرقه، وزيادته تفسد معنى، قال : وكذا قال الولي العراقي في أماليه ليست هذه لفظة وهي ثلاث في شيء من كتب الحديث وهي مفسدة للمعنى، فإن الصلاة ليست من أمور الدنيا. هذا كلام السخاوي. فها أنت ترى أن لفظ ثلاث في حديث لم يذكره إلا من لا خبرة له بالحديث، ولا مداع له على متونه، ومن هنا تعلم دقة المحدثين في النقد، معرفة ما ثبت وما لم يثبت في الحديث الواحد، الأمر الذي لا ينتبه له إلا المختصون، أما من لا اختصاص له بمر بذلك من الكرام بلغوا الكلام، ولو كان ذلك مما حسد معنى الحديث كما وقع في زيادة ثلاث في هذا حديث.

ولأجل هذا كان من الواجب الرجوع في معرفة صحة الحديث إلى أهل الحديث، لا إلى غيرهم، ولو تنبه الناس بالمعرفة والتحقيق فيه، لعدم تمييزهم بين

المحدث حقيقة وبين من هو محدث على لسان العامة لا غير، لأنهم رأوه يقرأ شرح البخاري، ويلقي الدروس في الحديث...!!

وهيهات ... ألف مرة !! أن يكون المقتصر على هذا محدثا ناقدا يفرق بين الثابت وغير الثابت من المتن.

وذكر الفقيه گنون في ص 14 أيضا حديث : « إن من الذنوب ذنوبا لا يكفرها صلاة ولا صوم ولا جهاد إلا السعي على العيال » وهو موضوع كما قال الذهبي في الميزان، والحافظ ابن حجر في لسانه (ج 5 ص 183).

وذكر في هذه الصفحة أيضا حديث : « إذا بات أحدكم مغموما مهموما من سبب العيال كان أفضل عند الله من ألف ضربة بالسيف في سبيل الله ». وهذا موضوع.

وقد قلت سابقا إن من علامة الحديث الموضوع أن يخبر بأجر عظيم على عمل قليل كما في هذا الحديث. قال الحافظ السيوطي في ألفية المصطلح فيما يعرف به الحديث

الموضوع :

وما به وعد عظيم أو وعيد

على حقير وصغيرة شديد (85)

وذكر في ص 15 : حديث : « إذا

كثرت ذنوب العبد ابتلاه الله بالعيال »

وهذا لم يرد بهذا اللفظ. والوارد : إذا

كثرت ذنوب العبد فلم يكن له من

العمل ما يكفرها ابتلاه الله بالحزن

ليكفرها عنه رواه أحمد في مسنده عن

عائشة.

وذكر الفقيه في هذه الصفحة

حديث : « من بات متعبوا في طلب

معاش أولاده بات مغفورا له وهذا لا

يثبت وورد بلفظ : من أمسى كالا من

عمل يده أمسى مغفورا له ». رواه

الطبراني لكن فيه من لا يعرف.

وورد أيضا بلفظ من بات كالا

حبة سيوطي
في علم
حديث :
تعريف الحديث
بموضوع
نسم 255

من طلب الحال بات مغفورا له لكنه لم يصح، رواه ابن عساکر في تاريخ دمشق.

وذكر في ص 15 أيضا حديث : « الجلوس ساعة مع العيال أحب إلي من الاعتكاف في مسجدي هذا... الخ » وهو ظاهر التكرار.

وذكر في هذه الصفحة أيضا حديث : « إن رجلا جاء إلى أصحاب رسول الله وهو يشتكي زوجته فقال كل واحد في ذلك ما سمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فذكر حديثا طويلا فيه قول عدد من الصحابة في سمعوه من سوء معاملة الزوجة لزوجها، وهو حديث موضوع لا أصل له، فلا أدري من أين نقله الفقيه گنون. وكان يكفي في الدلالة على بطلانه سياق واضعه بذلك الأسلوب الجماعي في الشهادة للشاكي في حقه على زوجته.

ولهذا أكرر أن من لم يكن الحديث صناعته فلا بد أن يأتي بهذه المنكرات فيما يستدل به من الحديث.

والأمان من هذا كله هو الرجوع إلى كتب أهل حديث وحدهم عند الاستدلال بالحديث النبوي في أي موضوع من المواضيع.

وذكر في الصفحة 18 حديث : « النكاح رق فلينظر حكمه أين يضع كريمته ». وهذا موضوع. وورد عن بعض صحبة من قوله.

وذكر في ص 19، حديث : « لا تنكحوا القرابة فإن الله يخلق ضاويًا »، يعني نحيفا، وهذا موضوع، وقد ذكره عنه الذين ألفوا في غريب الحديث، ولم يثبت ذلك بسند حسن عليه.

وذكر في ص 20 حديث : « زفوا عراسيكم ليلا »، وعموما ضحى وهذا لا أصل له.

وذكر في هذه الصفحة حديث : « كان صلى الله عليه وآله وسلم يستحب النكاح في رمضان !! » وهذا موضوع.

وذكر في هذه الصفحة أيضا حديث آخر أربعاء في شهر يوم نحس مستمر، وهو من الموضوعات التي ذكرها بسوي في كتابه الجامع الصغير، وخالف بذلك شرطه

الذي شرطه في خطبته، وقد استدركته على الشقيق أحمد بن الصديق (86) في كتابي «المنشور إلى ما فات المغير من الموضوعات في الجامع الصغير».

وذكر في ص 21، حديث: «سئل النبي عن يوم السبت فقال عنه يوم مكر وخديعة»، وهذا موضوع.

وكذلك ذكر حديث: «أنه سئل عن يوم الثلاثاء فقال: يوم دم لأنه حاضت فيه حواء وقتل ابن آدم أخاه... إلخ».

وكل هذا من الأباطيل التي يجب على أهل العلم ألا يستخمو بها كتبهم، وإعلم أنه لم يرد شيء يعتمده عليه في ذم يوم من الأيام مطلقاً.

... وذكر الفقيه گنون في (قرة العيون) ص 21، حديث: نهى النبي

(86) الحافظ أحمد بن محمد بن الصديق الشقيق الأكبر للمؤلف العلامة عبد العزيز بن الصديق ت 1960م

صلى الله عليه وآله وسلم عن الحجاماة يوم السبت أشد حرج. وقال: فيه ساعة لا يرفأ فيها الدم، وفيه نزل إبليس إلى الأرض وفيه خلقت جهنم، وفيه سلط ملك الموت على روح بني آدم وفيه ابتلي أيوب عليه السلام، وفيه توفي مريم وهارون. وهذا حديث موضوع لا أصل له.

وذكر في هذه الصفحة أيضاً: سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن يوم السبت، فقال: يوم مكر وخديعة، ويوم غلاء فقال يوم دم لأنه حاضت فيه حواء وقتل ابن آدم أخاه... إلخ، وهذا كلام لا معنى له ولا أدري من أين أخذه الفقيه گنون وقد ضيع فيه رقت والورق والخبر. والأمر لله.

وذكر في هذه الصفحة أيضاً: سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن يوم الأربعاء فقال يوم نحس أغرق فيه فرعون... إلخ، وأهلك عاداً وثمود قوم صالح وآخر أربعاء في الشهر... إلخ. وجاء (يوم الأربعاء لا أخذ ولا عطاء) وكل هذا باطل... إلخ. والسبب في ذكره البعد عن معرفة الحديث... معناه يُعرفُ الفقيه بوضعه لأنه كيف يكون يوم

الأربعاء يوم نحس وقد أغرق الله فيه فرعون وأهلك عاد
وتمود ويجب أن يكون يوم بركة وخير. ولكن ماذا نصنع
مع غفلة الفقهاء!!؟

وذكر أيضا النهي عن قص الأظفار يوم الأربعاء
يورث البرص، ونقل عن النصيحة لزروق أنه يتقي الأيام التي
جاء النهي عن التقليم فيها كالجمعة والسفر ونحوه، فإن
أن يصيبه شيء مما توعد عليه فيها. وكلام زروق هذا باطل
أيضا. وزروق كان فقيها محضاً ولم يكن له هو الآخر عهد
بالحديث، فلذلك ذكر في كتبه الكثير من الأحاديث
الموضوعة، بل أنكر المهدي الذي تواتر الحديث بشأنه. في
كتابه «عدة المريد الصادق من أسباب المقت». وما صدره
منه إلا لعدم اشتغاله بكتب السنة حتى يعلم ما تواتر من
حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وذكر الفقيه گنون، ص 23 حديث: سئل النبي عن
يوم الأحد فقال يوم غرس وعمار لأن الله ابتداء فيه خلق
الدنيا وعماراتها. ثم خالف الفقيه گنون هذا الحديث فقال
لكن الذي عليه الأكثر هو الأصح أن الله تعالى

خلق العالم يوم السبت. وهنا أقف متعجبا من الفقيه گنون
وهو يعد أن ذكر أن الحديث أخبر بأن الله ابتداء خلق العالم
يوم الأحد ضرب عن هذا صفحا وقال: لكن الذي عليه
يكثر وهو الأصح أن الله تعالى ابتداء خلق العالم يوم
السبت. فيا عجبا لك أيها الفقيه من تصرفك هذا فإذا ثبت
عكس الحديث بأن الله ابتداء خلق العالم يوم الأحد فكيف
يجوز لك أن تخالفه وتعرض عنه لكون الأكثر - وقلت هو
ذبح - أن الله ابتداء خلق العالم يوم السبت، وهل وصل
مقدم الأكثر عندك أن يجعل كلامه يعارض به حديث
رسول. هذا والله لا أفهم له معنى، ولا أي مسلم في العالم
من ظهور الإسلام، فالمقرر عند المسلمين أنه لا ينصب
خلاف بين الرسول وبين غيره، ولو كانت الأمة بأجمعها،
رسول لا ينطق عن الهوى، وَغَيْرُهُ يخطئ ويصيب
كان خطأه أكثر من صوابه. ورحم الله الحافظ الذهبي
حين يقول:

عَنْ قَالِ اللَّهِ قَالِ رَسُولُهُ
صَحَّ وَالْإِجْمَاعُ فَاجْتَهِدْ فِيهِ

وَحَذَارٍ مِنْ نَصَبِ الْخِلَافِ جَهْلًا
 بِالرَّسُولِ وَبَيِّنَ رَأْيَ فَسَقِيَةٍ
 ثم إن قول الأكثر الذي صححه الفقيه گنون من
 الله ابتداء خلق العالم يوم السبت، غير صواب. بل اتفق الناس
 على أن يوم السبت لم يقع فيه خلق رَأَن ابتداء الخلق كـ
 يوم الأحد.

وأما حديث أبي هريرة مرفوعا الذي رواه مسد
 خلق الله التربة يوم السبت.. فقد حكى أهل الحديث
 الحديث وهم فيه رأويه، وإنما هو من كلام كعب الأحبار.
 كما قال البخاري في تاريخه وابن المديني وغيرهم
 من أئمة الحديث وبين العلماء أنه يخالف الوارد في القرـ
 عن خلق الله السموات والأرض وما بينها في ستة أيام
 قالوا: وهذا الحديث يقتضي أن مدة التخليق سبعة أيام، فظهر
 بهذا أن القول بأن العالم ابتداء خلقه يوم السبت باطل، وـ
 قال به بعض العلماء والمؤرخين.

وذكر الفقيه گنون في ص 23 أيضا حديث : سـ
 النبي عن يوم الجمعة فقال يوم نكاح وخطبة.. إلخ وهذا

بـ

وذكر في هذه الصفحة أيضا حديث: توقوا اثني عشر
 يوم في السنة فلإنها تذهب بالأموال، وتهتك الأستار، فقلنا
 - هي يا رسول الله؟ قال : ثاني عشر محرم، وعاشر صفر،
 ربيع الأول، وثامن عشر ربيع الثاني، وثامن عشر
 جمادى الأولى، وثاني عشر جمادى الثانية، وثاني عشر
 ربيع الأول، وسادس وعشرين شعبان، ورابع وعشرين رمضان،
 ربيع شوال، وثامن عشر ذي القعدة، وثامن ذي الحجة،..
 كلام هو بخرافات ألف ليلة وليلة أشبه (وحشومة
 أن يذكر من ينتسب إلى العلم هذا الهراء في كتبه
 - في رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق
 - بحرف، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولولا جهله بعلم
 - كان مجروحا بذكر مثل هذه الأكاذيب منسوبة
 - رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتي حرم العلماء
 - في الكتب من غير بيان وضعها وفسادها.

وأنحفنا الفقيه گنون بسند هذه الخرافة فقال : روى
 - بن صفوان عن أحمد بن يحيى مرفوعا. فزادنا بهذا

بقينا بأن الفقيه عفا الله عنه ما سمع ولا درى شيئا اسمه عند الحديث، لأن الذي يدري أوليات علم الحديث لا يسمح لنفسه بأن يذكر في كتابه حديثا بسند مروى عن المتردية والتطليحة، مع الانقطاع وعدم الاتصال.

وذكر في هذه الصفحة حديث: يوم السبت يوم مكر وخديعة.. إلخ وقد عزاه إلى أبي يعلى في مُسنده، وهو موضوع فيه كذابان، يروي أحدهما عن الآخر، أولهم عمرو بن الحصين وثانيهما يحيى بن العلاء. وهكذا يقع من يدخل فيما لا يعرفه في المهاوي المضحكة.

وذكر في هذه الصفحة آياتا تنسب إلى علي بن أبي طالب عليه السلام أولها:

نعم اليوم يوم السبت حقا

لصيد إن أردت بلا امترء
إلى آخر الآيات، وهو شعر ركيك بعيد عن أمير الفصحاء علي بن أبي طالب عليه السلام.

ولهذا قال السيوطي في (الشماريخ في علم التاريخ) وفي نسبة هذا إلى علي بن أبي طالب نظر.

ومن الموضوعات التي ذكرها الفقيه التهامي گنون في تيم (قرة العيون) وهي لا أصل لها، بحيث لا تجد لها سنداً منه واضعها، وإنما ذكرت في كتب من لا تحقيق عنده، من لا عناية له بالتحقيق وإنما هو كحاطب ليل، ينقل عن هب ودب، ما ذكره الفقيه ص 34 عن النبي عليه صلاة والسلام: مرفوعاً «من أخذ بيد امرأته يراودها كتب له حسنة، ومحا عنه سيئة ورفع له درجة، وإن عانقها كتب الله له عشر حسنات ومحا عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات، وإن قبلها كتب الله له عشرين حسنة، ومحا عنه عشرين سيئة، ورفع له عشرين درجة، وإن أتاها كان له خير من الدنيا وما فيها.» فهذا الحديث موضوع وواضعه من في مسلك الترقى فبدأ بأخذ يد الزوجة ومرادتها على معجعة، ثم بالمعانقة، ثم بالتقبيل ثم بعد ذلك بالوقاع، مكر يكون التحشيل الروائي الذي أراد واضعه أن يعرف من كيفية البداية إلى النهاية في مضاجعة الزوجة.

وذكر الفقيه گنون بعده في هذه الصفحة: «من كتب زوجته كتب الله له عشرين حسنة، ومحا عنه عشرين

سبعة فإذا أخذ بيدها كتب الله له أربعين حسنة ومحو عنه أربعين سيئة فإذا قبلها كتب الله ستين حسنة ومحو عنه ستر سيئة، فإذا أصابها كتب الله له مائة وعشرين حسنة ومحو عنه مائة وعشرين سيئة. فإذا اغتسل نادى الله الملائكة فيقول: انظروا إلى عبدي يغتسل من خوفي يتيقن أنني ربه. اشهدوا علي بأني قد غفرت له، فما يجري الماء منه على شجرة إلا كتب الله له بها حسنة.

أقول: والله ثم والله إن الفقيه گنون لما كتب هذه الخرافة منسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ما عقل يميز بين الفاسد من الكلام وغير الفاسد، وبين ما يحسن أن يقال وما لا يقال.

وكل هذا يعرف القارئ بأن من ينسب معرفة الحديث لغير المحدث المتخصص يكون جاهلا بعيدا عن المعرفة، ووضع الأمور في نصابها. ونقل الفقيه گنون في هذه الصفحة أيضا عن صدور حديث: إن أخذت المرأة في شأن زوجها وتريد بذلك رضاه كتب لها عشر حسنات... إلى آخره.

وذكر الفقيه گنون في ص 37 حديث: أيما امرأة نسيت عن زينتها ما لا يريد زوجها فعلها وزر سبعين زانية تنوب، وأيما امرأة ملأت عينها من غير زوجها ملأ الله قلبها من النار. وهذا لا أصل له وتكراره كافية في التعريف بضعه وفساد معناه، لأن الزنا من الكبائر فكيف يكون إبداء حجة من زينتها ما يكرهه الزوج يقوم مقام سبعين زانية؟ وقد قلت سابقا إن من علامة وضع الحديث أن يخبر صاحب عظيم عن أمر صغير، كما في هذا الحديث الذي - صاحب (قرة العيون) كأنه غير مخالف للأصول -

والسبب في هذا هو الدخول فيما لا يتقنه الإنسان .
واعتماده على من ليس أهلاً للاعتماد عليه .
ولنكتف بهذا القدر من ذكر الموضوعات التي مررنا
بها الفقيه گنون كتابه (قرة العيون)، وسأنتهي على ذكر أبي في
إذا سنحت الفرصة بذلك لأن تتبع ذلك يحتاج إلى بعض
الوقت وهو غير موجود الآن، فليعذرني السائل حيث
أستوف له البيان الآن .

ولكن لا بد إن شاء الله تعالى من إتمام الغرض الذي
طلبه، فإن ذلك من المهمات التي يحتاج إليها أهل العلم .
سيما في وقتنا هذا الذي أصبح فيه الخوض في علم الحديث
ومعرفة ما صح وما لم يصح من الحديث شغل أهل العلم في
الجامعات والمعاهد العلمية في الشرق لا سيما في السعودية .
فإن النهضة الحديثة الواقعة في الشرق الأوسط وهذه
والباكستان أخذت تزداد كل يوم، ويظهر أثر ذلك في
الأطروحات التي تقدم في جامعات هذه الأقطار، في علم
الحديث رواية ودراسة حتى امتلأت المكتبات بتلك البحوث
القيمة، وصارت مرجعاً لأهل الفن .

ومع الأسف لم تصل هذه النهضة إلى المغرب، ولم
يحظ على معاهدها، كما يدل على ذلك الواقع الذي
هو . وأعظم دليل على هذا، الكتب الحديثة التي تطبع في
مصر . فإنها خالية من أي تحقيق في علم الحديث، والكلام
من دسائيد ورجالها وعزو الأحاديث إلى رواتها، الشيء
الذي يدل على عَدَم المعرفة بالفن وحسن الخوض فيه . نرجو
أن تعي أن يوفق أهل العلم لتدارك هذا النقص .

انتفاع الزوج بأمواله الزوجية

إذا انتفع الزوج بشيء من عمل الزوجة في التجارة أو
خدمة أو إجارة دارها يجب عليه أن يدفع لها ما يجب
منه من جميع ما انتفع به في ذلك، يقول الفقهاء : كل من
عمل به نفع من مال أو عمل، من غيره بأمره أو بغير أمره،
عنه رد مثل ذلك العمل لأن مال أحد لا يطيب إلا عن
إذن من، والمرأة وغيرها في ذلك سواء .

ولها القيام في حقها على الزوج في حياته وبعد موته .
في الحق في طلب ما استغله من السكنى في ملكها .

زوج لا يقرب زوجته

تصلت بي سيدة من مدينة العرائش بالتلفون وقالت
 هــ: بلغت في إطراء موضوع المعاشرة الزوجية الذي
 هــ: جريدة (الخضراء الجديدة)، وأن المثقفين والمثقفات في
 سـ: عرائش يتابعون قراءة الموضوع بشغف كبير لأنهم
 حـ: فيه من المعرفة والعلم ما لم يسبق لهم معرفته، قالت
 هــ: هذا أتوجه إليك بسؤال أرجو أن تعجل لي بالجواب
 سـ: شدة الحاجة إليه، والسؤال هو أن سيدة متزوجة في
 عـ: عـش لكن زوجها لا يقربها منذ سنة وزيادة، وإذا دخل
 سـ: في الدار فلا ترى منه محادثة، ولا كلاما عاديا ولا
 سـ: عادي. وإنه إذا تناول طعامه خرج ولا يرجع إلى أن
 سـ: من عمله في وظيفته، فيعود إلى المنزل على حالته. وقد
 حـ: لهذه السيدة ضرر عظيم من عمل زوجها هذا،
 سـ: أنها لا زالت صغيرة وتطلب من الزوج ما يطلب
 سـ: من أزواجهن فما حكم الشريعة في عمل هذا الزوج؟
 وأقول في الجواب الموجز عن هذا السؤال، إن عمل

ولو بعد موته، فالزوجة تشارك الزوج في جميع ما انتفع
 بسبب عملها من خياطة وفلاحة وتجارة... ولا حق للرجل
 في الإستبداد بذلك وحده وإهمال حق الزوجة في عملها
 انتفع به الزوج سواء بشركة أو مضاربة أو صناعة
 فلاحة. لأن المرأة إذا بلغت سن الرشد فهي كالرجل سواء
 في عدم الحجر عليها في حق من حقوقها المشروعة.

ولكن ما زالت بعض العقول تميل إلى قـ: الجاهلية في إهمال المرأة وعدم اعتبارها مخلوقا يشـ:
 الرجل في جميع الحقوق المشروعة، ولا زالت هذه العقول
 الجاهلية في كثير من البوادي عندنا إلى درجة أن
 يعاملون المرأة العاملة معاملة العبد المملوك الذي لا حق
 في الحياة الكريمة الحرة، ولهذا تراهم يكلفون المرأة بعض
 الرجل في غالب الأمور.

غير أن شرعنا لا يلزم المرأة بخدمة زوجها كيف كان
 حالها ولو كانت في البادية، وكل هذا سببه الجهل بأحكام
 الشريعة.

المعروف إلا ما لا يلحقه عز

فيلزم الزوج جميع ما يتعلق
الزوجة في إشباع رغبتها وتخصيب
التطلع إلى سواه لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم : إن لزوجك عليك حث

وقد اختلف العلماء فيمن
عن جماع زوجته فقال مالك : لا
بغير ضرورة ألزم به أو يفرق بينهما
قول الإمام أحمد، وقال بعض
يجب عليه مرة، وعن بعض
في كل أربعة ليلة. وقال ابن حزم
المحلى : وفرض على الرجل أن يحسن
امراته التي هي زوجته وأدنى ذلك
في كل طهر إن قدر على ذلك وإذا
عاص لله تعالى وبرهان ذلك

عز وجل : فإذا تطهرن فاتومرن
من حيث أمركم الله (89) .

(89) سورة البقرة
الآية 22

حيث : إن لجسدك عليك حقا وإن لأهلك عليك حقا،
عند كل ذي حق حقه... فهذا تعلمي أيتها السائلة أن
من ذلك الزوج مع زوجته من إهماله مضاجعتها عاما
بعام وزيادة كما حكيت، عمل منكرو خارج عن حكم
البيعة وفيه إثم عند الله تعالى فيجب أن يتدارك الأمر
بمن زوجته بما أمره الله تعالى وكثير من الناس يعتذرون
بمحرمات الزوجة في الفراش بأنهم ينفقون عليها، ويأتونها
بغير تريد، ويرون في هذا تعويضا منهم عن مضاجعتها،
وهذا خطأ في الفهم وجهل بنفسية المرأة، ففي
صغرى للعلامة المهدي الوزاني ج 2 / ص 463 :
عن البرزلي بعد كلام ما نصه : لأن ضرر ترك الوطء
من ضرر عدم النفقة، ألا ترى أن إسقاط النفقة يلزمها
بمر، وإسقاط حقها في الوطء لها أن ترجع فيه وأيضا
حقة يمكن تحصيلها لها بتسلف أو سؤال بخلاف الوطء.

فبعيدا جدا في نظر كل ذي فهم أن تقتنع الزوجة
حقة بدل الوطء وترى في ذلك الفضل للزوج، هذا بعيدا
مكنت زوجة عن ذلك فإنما حياء لا غير، كما قالت

السائلة في سؤالها، فإن هذه الزوجة
يعاملها زوجها بهذا الإهمال تستحق
تطلبه بالوطء، وقالت السائلة: وليس
العادة أن تطلب الزوجة من زوجها
مضايعتها وهذا هو الغالب في شأنها
وقد قال علي عليه السلام: **يتمتع زوجه
راغبات**، فعلى الزوج أن يكون
النظر عارفاً بواقع الزوجة، فيبادر إليها
الحين والحين لإشباع رغبتها الجنسية،
كان عاصياً مخالفاً لشرعة الله ورسوله
ينبغي للزوج أن يسلك نظاماً خاصاً من
ذلك.. بل متى رأى الرغبة من زوجته
لبى الطلب. وقد نقل الوزاني في تاريخه
أن عمر سأل النسوة كم تشتاق المرأة
الزوج قلن في شهرين، ويقل الصبر في
ثلاثة، ويقنن في أربعة، فجعل نفع
أربعة أشهر.

(90) ومن حق المرأة
طلب الطلاق إذا
من القاضي إذا
استطاعت إثبات
عجز زوجها
الجنسي (مالك
الموطأ ص 33)
ويوجد نوع آخر
من الطلاق يسمى
بعدم إشباع المرأة
جنسياً وهو
الإيلاء أو الهجر
ويحصل حينما
يفتسم الزوج
الإشباع عن كل
اتصال جنسي
بزوجته خلال
أربعة شهور
ويلتزم بنفسه
أنذاك يمكن لها
مطالبة القاضي
بتطليقها (مالك
الموطأ ص 10)
انظر كذلك
البخاري كتاب
67 باب (93).

وما حكته السائلة من أن هذا الزوج لا يباسط
حقه عند دخوله إلى المنزل، فهذا من العيوب التي تهدم
حياة زوجية، وتخرّب البيوت من أساسها، ولهذا يقول
عدي في الإحياء في آداب المعاشرة (الأدب الثاني) حسن
حين معهن واحتمال الأذى منهن ترحماً عليهن ثم قال
عدي: أن يزيد على احتمال الأذى بالمداعبة، والمزاح،
والهجة، فهي التي تطيب قلوب النساء. وقد كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يمزح معهن، وينزل إلى درجات
هن في الأعمال والأخلاق، حتى روي أنه صلى الله عليه
وآله وسلم كان يسابق عائشة في العدو فسبقت يوماً، وسبقها في
عدى دأماً، فقال عليه السلام: هذه بتلك.
وفي الخبر أنه كان صلى الله عليه وسلم من أفكه
مع نسائه، ويجب مراجعة بقية كلامه في هذا
المصنع، فإنه قيم مفيد ليعلم الرجل كيف يعاشر زوجته
بحسن عشرتهما كأنهما في نعيم مقيم، وراحة
وصمائية نفس، ولو كانا في ضائقة مادية، ولكن
يومئذ ابتعدوا عن تعاليم الشريعة السمحة وقعوا في

المهاوي والمساوي في جميع ما يتعدى
 بحياتهم الزوجية حتى صار تصدق
 اليوم هو الظاهرة الغالبة التي عمت
 أغلب العائلات والأمر لله. والله يقول
**فليحذر الذين يخالفون عن
 أمره أن تصيبهم فتنة و
 يصيبهم عذاب أليم (91)**

يجوز للمرأة المسلمة أن تعطي ثديها للطفل النصراني

قال سائل: أرجو الجواب عن ما
 وقعت وهي أنكم تعلمون أن العدد كبير
 من المغريات يعملن في أوروبا، وبعضهن
 يعملن مرييات، يقمن بشؤون الأصفار
 كما هي العادة في المرييات، ولكن يحدث
 في بعض الأحيان أن الطفل

(91) سورة النور
 الآية 63

عبر يكثر البكاء في غيبة الأم عنه، ففي هذه الحالة هل يجوز
 مربية مسلمة أن تعطي ثديها للطفل لتلهيه عن البكاء لينام،
 بشرط عمل آخر في المنزل، أم لا يجوز لها ذلك؟

والجواب عن هذا السؤال الأول من نوعه أنه يجوز
 مربية مسلمة أن تعطي ثديها للطفل النصراني لتسكته
 تنهيه عن البكاء كما جاء في السؤال، ولكن الكراهة
 في هذا كما قال الفقهاء أنه لا ينبغي للمرأة المسلمة أن
 تكون مربية في بيت نصراني فإن ذلك لها مكروه من
 جهة متهانها له، وقالوا فإن أجرت نفسها منه ظنراً يعني
 مربية على ذلك فسخت إجازتها، فإن ماتت مضت
 - تحريم الأجرة. قال ابن رشد في «البيان والتحصيل»: «
 - أجرة المسلم نفسه من النصراني أو اليهودي على
 - مائة قسام جائزة، ومكروهة، ومحظورة، وحرام، قال
 - حذر أن يعمل له عملاً في بيت نفسه أو حانوته
 - عاتع يعمل للناس، فلا بأس أن يعمل من غير أن
 - عند عمله، والمكروهة أن يستبد بجميع عمله من غير
 - يكون تحت يده مثل أن يكون مقارضا أو مساقيا،

والمحظورة أن يؤجر نفسه في عمل يكون فيه تحت يده
 كأجر الخدمة في بيته وإجارة المرأة نفسها منه لترضع
 ابنه في بيته، وما أشبه ذلك، فهذه تفسخ إن عثر عليه
 فإن فاتت مضت، وكانت له الأجرة، والحرام أن يؤجر
 نفسه منه لما لا يحل من عمل الخمر أو رعي الخنازير، وما
 أشبه ذلك، فهذا تفسخ إن عثر عليها قبل العمل
 فاتت بالعمل تصدق بالأجرة على المساكين ولم ينبغ
 أكلها!!!

هذا كلام ابن رشد في البيان والتحصيل وأغلب
 العمال في الخارج يعملون فيما هو محرم، كما لا يخفى
 وأما النساء فقد وصلن إلى درجة كبيرة من السقوط في
 غالب عملهن في أوروبا بحيث يحكي من رأى ذلك
 يكاد قلبه يتمزق من ذلك... قال ومن اطلع على حده
 ذلك يرى من الواجب أن تمتنع كل امرأة من جسر
 السفر إلى الخارج، في حين أنهن أول من يعصر
 له الجواز، ويجب إيجاد العمل لهن في بلاد
 وبين ذويهن، وأما الرجل فيجوز له عند الضرورة لأجر

حصول على الحيز لأولاده أن يؤجر نفسه من النصراني
 يهودي في أوروبا وقد أشار إلى هذا البخاري في
 صحيحه بقوله: باب هل يؤجر الرجل نفسه من مشرك
 في أرض الحرب؟ وإنما لم يجزم بالحكم لاحتمال أن
 يكون الحديث الذي ذكره في الباب في الجواز مقيداً
 بضرورة، وقال الحافظ في شرحه: قال المهلب كره
 من عمل ذلك إلا للضرورة بشرطين: (أحدهما) أن
 عمله فيما يحل للمسلم فعلة. (والآخر) أن لا
 عليه عني ما يعود ضرره على المسلمين، وقال ابن المنير:
 تنفرت المذاهب على أن الصانع في حوائثهم يجوز
 له عمل لأهل الذمة ولا يعد ذلك من الذلة، بخلاف
 عمله في منزله بطريق التبعية، وقال علماءنا هذا،
 كانت الدولة الإسلامية تقوم وتقع لأجل كرامة
 وتعمل ليل نهار في سبيل عزتها ورفعتها، ولكن
 يخون العهد أن يلقي جزاء خيانتهم..
 ولا يغير الله ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

نتيجة عن الحياة الزوجية المعاصرة

كل يوم يتصل بي من الأزواج والزوجات جماعات يشتكون مما يلاقون من بعضهم بعضاً في حياتهم الزوجية من أخلاق وسلوك في المعاملة تجعل حياتهم جحيماً، وينته سجنًا مظلمًا وإن كان النور الكهربائي يوقد فيه، والعجب الكثير من هؤلاء الأزواج والزوجات يقول إنه مثقف وبعضهم يقول إنه أستاذ، ومعلم للتلاميذ

الحياة الزوجية أصابها الخلل ودخلت فيها العلل وتعد تمشي على (نط سرييس) كما يقولون، فالزوج يشتكي من زوجته، والزوجة تشتكي من زوجها، وكل واحد يأتي بلون من العلة الداعية للشكوى غير التي يأتي به الآخر. حتى يخيل إليك أنه لم تسبق لهما عشرة، ولم تحصل بينهما مرة واحدة ورحمة، ولم تمر سنوات وسنوات على الحياة الزوجية والعشرة البتية، الأمر الذي يدل على أن المجتمع أصابه من الجن ودهاه من الويل ما أنساه قواعد الحياة، وأصبر المعاشرة، وفقد أهله عقولهم، وتركوا الرشد ورسم

سيرة، فصارت حياتهم تشبه حياة المجانين الذين لا يفرقون بين حياة الأمس، وحياة اليوم، ولا ما فيه الخير، ولا ما فيه الشر. ولا ما فيه جميل الأحدثنة ولا ما فيه قبيح الأحدثنة؛ يقول هذا لأنه كل يوم يتصل بي من الأزواج والزوجات جماعات يشتكون مما يلاقون من بعضهم بعضاً في حياتهم الزوجية، من أخلاق وسلوك في المعاملة تجعل حياتهم جحيماً، وينته سجنًا مظلمًا وإن كان النور الكهربائي يوقد فيه. وانعجب أن الكثير من هؤلاء الأزواج والزوجات يقول .. مثقف وبعضهم يقول إنه أستاذ، ومعلم للتلاميذ يمكن مع ذلك فالأعمال والأخلاق تنافي الثقافة والمعرفة من الزوج ولا من الزوجة، الأمر الذي يدل على أن .. من انقلب رأساً على عقب، وذهب خيره، وصار الشر من شعار المثقف والمثقفة، ورجل الشارع، ورجل الدار، معلم في المدرسة، والمعلم في القرآن، .. والمفاهيم التي .. تتحكم بالفرق بين الذي يعلم والذي لا يعلم .. يبقى لها وجود في هذا المجتمع الذي لم يعد فيه .. أخلاق مكان بين أهله لا في المنزل، ولا في المدرسة،

ولا.. ولا... في أي مكان، ولا في أي مهنة، وكيف لا يكون هذا الزوج الأستاذ المعلم يشتكي من زوجته المعلمة معه في مدرسة واحدة، بأنها خائنه مع أستاذ صديق له في المدرسة نفسها وله أولاد منها، ويدهشك أن الزوجة لم تنكر به تدافع عن حياتها، وإنما تطلب من الزوج السماح والعفو وأنها لا تعود، نظرا للولد الذي بينهما، فعلى ماذا يدل هذا العمل؟ أليس يدل على أن الحياة الزوجية انهارت، وأقربت مع ما أقبر من صالح الأعمال وجميل الأحوال التي تشي عليها الأسرة وتؤسس التربية الصالحة لأبنائها، وزوجة أخرى تشتكي بأن زوجها لا يأتيها من قبلها أبدا وإنما يريد أن يأتيها من دبرها، وقلت لها مستفهما ومتأكدا من شكواها هل يريد إتيانها من جهة الدبر أو يرغمك على اللواط؟

فقلت: بل يريد ما يريده اللوطيون، وزادت في الصبر بلة فقلت: إنها تأكدت أن زوجها مأبون يأتيه الرجال وهي تريد فراقه. فما الحل؟! وماذا يقول الشرع في هذا الزوج؟ وزوجة تبكي وتشتكي من حظها المنكوب، وسيدة طالعتها المشؤوم، حيث تزوجت رجلا لا يقيم لها وزنا

مبغضا أي اهتمام، وإذا دخل إلى الدار دخل عابسا، لا - لا مزجرا في وجهها، وإذا تكلمت هي في شيء من - بيتها أسكنها بنضب كأنها خادمة، وقالت: وإنه مع - في الشارع على أصحابه بكرم، وأما هي فلا - على مصروف الدار درهما واحدا، في حين أنها - شيء شراء ما يلزمها من ملابس وغير ذلك،...

زوج بل أزواج يشكون من زوجاتهم بعدم طاعتهم - رغبته في الفراش، فإذا أراد زوجته للمضاجعة فإنها - لا يقبل، ولما تظهر الكراهية، حتى قال أحد الأزواج - أن يضرب زوجته لعدم إجابتها لرغبته، وقال لي - أدخل إلى الدار وأنا أريد أن أطفئ ما حركه مني - نساكه العاريات، ولما أطلبها تأتي إباية عصيان، لا إباية - وسيدة من مراکش جاءت إلى طنجة حزينة من - زوجها معها في مراکش، وذلكها بعض الأخوات علي - عني ما لها في ذلك، وشكواها تلخص في أن زوجها - ورغم أن له تجارة تدر عليه الربح لكنه لا يقيم - زوجية قيمة، فالدار لا تأتي إليها إلا في آخر الليل،

ويأتي وهو سكران لا يدري شماله من يمينه، ثم لا يكتفي بهـ
فإنه يهددها في سكره بالضرب القاتل، ويكسر الأواني التي
يجدها أمامه، إلى آخر شكواها المحزنة، المؤنة....

فهذه نماذج من (الحياة الزوجية) التي ظهرت في عصر
الصاروخ وطارت فيها المودة والرحمة والألفة والمساكنة التي
جعلها الله تعالى للزوجين، كما طار الصاروخ في جو النساء.
ويمكنك أن ترى الصاروخ وهو مرتفع إلى القمر والمريخ في
التلفزيون، ولا يمكنك أن ترى من الأزواج اليوم ما يفرح
ويصلح الأسرة ويرتي الخلف، والأمر لله تعالى؛ والأصل في
هذا كله راجع إلى عدم التربية الإسلامية وغياب التكوين
الديني الذي يجعل العناية بحسن العشرة والعمل على إكراه
الزوجين لبعضهما من كمال الإيمان وحسن المنزلة في
الإسلام، وقبل هذا العصر لما كان المنزل روحه إسلامية كـ
نعيش الستين والستين ولا نسمع خلافا بين الزوج وزوجته،
ولا مشاجرة ولا عتاب، إلا نادرا، لأن الزوج كان يعرف حق
زوجته، والزوجة تعرف حق الزوج، لأن ذلك كان
يتلقونه في صغرهما من أبيهما، واليوم لما فقدنا الزوج

بي والتكوين الإسلامي سقطنا في هذه الميوعة، وهذا
شتت العائلي رغم المدارس والتعليم الابتدائي والثانوي،
جمعي، لأنهم لا يسمعون ولا يلقنون في تعليمهم ما يجب
روحة وما يجب للزوج في دينهم الذي يتسبون إليه، ولم يمر
على سمعهم أن الله تعالى أوصى بالزوجة مع وصايت بتوجيهه
بعده عبادة الشريك معه، ويكفي هذا في الاعتناء بحق
زوجة وإرضائها، فقال تعالى: «واعبدوا الله ولا تشركوا به
شيئ وبالنوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين
». حري ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب»، فالمراد
بصاحب بالجنب هو الزوجة كما قال علي بن أبي طالب
بن مسعود وعبد الرحمان بن أبي ليلى وإبراهيم النخعي
بن البصري وسعيد بن جبير، وقال تعالى **وعاشروهن**
معروف يأمر والأمر للوجوب كما هو معلوم أن نلين
روحة في القول، ونحسن الأفعال معها حتى في الهيئة
حسن الهندام كما قال المفسرون، فما تحبه لنفسك منها،
بعه أنت بها، ولهذا قال الرسول عليه السلام: خيركم،
خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي ومن المعلوم من

سيرته صلوات الله عليه مع أزواجه أنه كان جميل العشرة دله
البشر يداعب أهله، ويتلطف بهن ويوسعهن نفقته،
ويضاحكهن، وكان يسمر معهن بأخبار الجاهلية، فيجب على
المسلم أن يكون له نبينا العظيم أعظم الأسوة في هذا كما قال
تعالى : **لقد كان لكم في رسول الله أسوة**
حسنة.

فلو كان الزوج على هذه الصفات مع زوجته -
حصل نزاع مطلقا بينهما، ولعاش عيشة هنية، وكذلك
الزوجة يجب عليها أن تعامل الزوج بما يجب له من الخوف
وهي كثيرة، وورد في الحديث « أعظم الناس حقا على المرأة
زوجها ». ومن حقوقه طاعته في المعروف، وأن لا تهجر
فراشه، وتبر قسمه، وأن لا تدخل عليه من يكره، وأن لا
تصوم تطوعا إلا بإذنه إلى غير هذا مما هو معروف معلوم
قامت الزوجة بما يجب عليها نحو الزوج، والزوج بما يجب
عليه نحو زوجته لعاشا في حياتهما الزوجية في سعادة تامة
وراحة بال وسكينة في النفس وإن فقدوا الرفاهية المادية. والله
تعالى ولي التوفيق.

إهمال الزوج للزوجة لا يجوز شرعا

أغلب الناس جاهلون بالآداب الواجبة في الحياة الزوجية

رسالة من سيد من طنجة يقول فيها بعد التحية: إني عاجز
عن تعبير عما استفدناه منكم مما تنشره جريدة (الخضراء
حسبة) ولأجل الفائدة التي نأخذها من ركنكم في الجريدة،
خشي أنظر يوم صدورها بالذقائق، لأنني أعتبرها كدرس في
خدمة فلا يجوز تركه، فجزاكم الله تعالى خيرا، وأكرمكم
بكرمه به عباده الصالحين المصلحين، هذا وأتوجه إليكم في
هذه رسالة عن موضوع يتعلق بزوجاتنا هل لهن الحق فيه أو هو
محدث لآداب الشريعة في العشرة الزوجية، وذلك أن الكثير من
زوجات إذا كن في المنزل مع أزواجهن يكن في حالة لا تسر نظر
زوجها، ولا تفتح نفسه لمباستها ومجالستها بسبب إهمالها
لها في الثياب والملابس ولا فيما يصلح الوجه والشعر
من الأمور التي يستعملها النساء، يضاف إلى هذا أنك لا تجد
حدة منهن تعتنى بالطيب واستعمال الكولونيا أو غيرها من

العلو، بحيث تكون هذه الزوجة في صورة عامل من عسر الأشغال الشاقة التي تجعل صاحبها كره المنظر في ثيابه، وكره كره الرائحة من عرقه، فهل يجوز للزوجة أن تكون في هذه الحالة مع زوجها وكيف ينشرح صدره للنظر إليها وهي في هذه الحال طول نهاره وليله، وفي الوقت نفسه يقمن بعكس المطلوب وذلك أنهن عند خروجهن إلى الشارع لا يتركن وسيلة من وسائل الزينة إلا استعمالها كأنهن عارضات للأزياء، وهذا محرم في الشرع. فإذا يجوز للمرأة أن تعمل، أرجو أن تفيدونا عما تقول الشريعة الغراء في شأن عمل هؤلاء الزوجات، ولكم من الله مزيد الثواب والأجر.

وأقول في الجواب عن رسالة هذا السيد: الواجب على الزوجة أن تعمل جميع ما يحبسها إلى زوجها، ويزيده غبطة وفرح بها، وكما يجب أن تعاشره بالأخلاق الطيبة الحسنة وتظهر له يسره قولاً وفعلاً، كذلك يجب عليها أن تعمل ما يسره إذا نظر إليها ورأى حسن زيتها في الهيئة والملبس، فإن أفضل الزوجات من هذا نظر إليها زوجها سرته كما ورد في الحديث، وهذا لا يتم إلا بأن تأخذ الزوجة زيتها وتحسن هيئتها وتصلح ملابسها وجميع ما يزيد جمالاً ورونقاً في نظر زوجها، لأن ذلك مما يدعو به

صحب من دوام العشرة والمحبة، والألفة وعدم التفات الزوج إلى غيره. وعرف عدداً من الأزواج لا يرغبون في لزوم بيوتهم عند الفراغ من شغلهم لأنهم لا يرون من زوجاتهم ما يدعوهم إلى مجالستهم من حسن الهيئة والزينة المعهودة في المرأة، لا سيما وقد أصبح الشارع اليوم معرضاً للمثيرجات بشتى أنواع الزينة، الأمر الذي يحكم بالفرق بين الزوجة في المنزل وبين ما يراه في الشارع والمكتب، والإنسان محب على حب الجمال، كيفما كان هذا الجمال حتى في الخلاء. فإذا رأى الإنسان منظراً يكرهه ولا تميل إليه نفسه سرعان ما يترشح في صدره، ويصرفه عن حبه، ولأجل هذا أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بأن الإنسان إذا كان عائداً من سفره، فلا يدخل على أهله ليلاً، لأن ذلك الوقت تكون فيه الزوجة على عريضة لتنظف والتزين المطلوب من المرأة فيكون ذلك سبب النفرة بهم فقال في الحديث الصحيح: «لا تطرقوا النساء ليلاً حتى تمتشط الشعثة وتستعد الغيبة» يعني حتى تصلح الزوجة شعرها خضعت وتستعد وتزيل الشعر من عاتقها، كل هذا مخافة أن يرى من زوجته ما ينفر منها ويقع في صدره كراهتها، من خلاف المقصود من الزواج، ولهذا قال العلماء

يؤخذ من هذا الحديث كراهة مباشرة الزوجة في الحالة التي تكون فيها غير متظفة ليلا يطالع منها على ما يكون سببا لنفرته منها، ولأجل هذا قال العلماء يجب على الزوج أن يشتري للزوجة ما تزين به من أدوات الزينة من طيب وغيره، لأن ذلك من حقّه. كما أن له أن يمنعه من جميع ما يمنعه من الاستمتاع بها لأن ذلك حق له أيضا. فله إجبارها على إزالة ما يمنع حقّه من النظافة والغسل، وإن احتاجت إلى شراء الماء قيمته عليه لأنه حقّه، قالوا ولو كان متزوجا نصرانية أو يهودية فله إجبارها على الغسل من الحيض والجنابة لأن كمال الاستمتاع يقف عابه، فإن النفس تعاف من لا يقبض من جنابة. وقال مالك: لا يجبرها لأن الوطء لا يقف عليه فإنه مباح بدونها؛ فله وكذلك يجب إلزام الزوجة على إزالة الوسخ، والدرن، وتصحيح الأظفار، لأن النفقة تحصل ممن حالها ذلك، وكذلك قالوا: له إجبارها على إزالة شعر فرجها إذا خرج عن العادة، لأن كل هذا يمنع من كمال الاستمتاع، ولأجل هذا قالوا: له منعها من أكل ما له رائحة كريهة كالبصل والثوم والكراث، لأن ذلك يمنع القبله وكما الاستمتاع، وقالوا بمنعها من السكر وإن كانت نصرانية، لأنه يمنع الاستمتاع بها فإنه يزيل عقلها ويجعلها كالرق المنفوخ يعي

الكرية. ولا يأمن من أن تجني عليه، وكل هذا ذريعة للمحافظة على نكته وطول العشرة في صفاء من غير أن يتخللها انهيار، لأن فروع جعله الله تعالى مودة ورحمة بين الزوجين فالمحافظة على رابطة صفة ورحمة بينهما من أعظم ما يسعى في تثبيت الزوجين بكل حبس والأسباب، وهذا يطلب من الزوج أيضا فيجب عليه أن يزين زوجته بكل ما يستطيع من وسائل الزينة حتى يسرها بنظرها فيه. فإن الله يقول: ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف. وقال ابن عمر: فرني لأتزين لزوجتي كما أحب أن تزين لي. فإهمال الزوج حسن الهندام وترك الجميل من الثياب وعدم استعمال العطر، لا يوجب الخيالة في منزله وعند مجالسته زوجته، عمل لا يقره شرع. إذ صعب، وقد اشتكت لي امرأة مرة بأنها لا تحب زوجها أن يقرب منها إلا على مضض، قالت لأنه يشرب الدخان كثيرا حتى صار منه رائحة إلى درجة لا تحتملها، ولهذا قال الغزالي: يجب على الزوجين أن يستعملا ما يطيب نكهة فمهما ليلا يحصل الثفور بينهما.

وروى عبد الملك بن حبيب أن امرأة أتت عمر بن حفص - زوج لها أشعث أغبر، أصفر، فقالت له يا أمير المؤمنين

لا أنا ولا هذا، خلّصني منه، فنظر عمر إليه فعرف ما كرهت من فأشار إلى رجل وقال: اذهب به إلى الحمام فحممه، وخذ من شعره، وقلم أظفاره، وألبسه حلّة معافرية ثم أتني به، فذهب الرجل ففعل به، فأومأ إليه عمر بيده أن خذ بيدها، فأخذ بيدها فإذا هي لا تعرفه فقالت: يا عبد الله، سبحان الله آتيني يدي في المؤمنين تفعل هذا، فلما عرفته مضت معه، فقال عمر: هكذا فاصنعوا بهنّ فوالله إنهنّ ليحببنّ أن تزينا لهنّ كما تحبونّ أن يترنّن لكننّ، وخلاصة القول أن أغلب الناس حتى المثقفين من الرجال والنساء جاهلون بالآداب الواجبة في الحياة الزوجية ولذلك تحدث لهم المشاكل التي تكون سبب الفُرقة والانحدار الأسرة.

والله ولي التوفيق.

فيما يتعلق بالحياة الزوجية

الرسالة التي وصلتنا من طنجة عن طريق جريدة الخضراء الجديدة يقول فيها السيد الإدريسي: وفي هذا الإطار أتقدم لأعرض مشكلة لي أملا عرضها على

علامة الخليل بن الصديق، وإفتائي فيها على جريدة الخضراء الجديدة لتعميم الفائدة للقراء، ومشكلتي كمن في أنني تزوجت قبل خمسة أعوام بفتاة اتفقت معي على أن نبني حياتنا على قواعد وأسس إسلامية سليمة، لكن بعد الزواج اتضح لي أنني كنت غافلا، إذ كنت أعتقد أنها لا تمت إلى وعودها بصلة، بل كانت عتيبة مجرد الزواج فقط ولا شيء غيره، مما خلف لدي صدمة عتيبة، وترك لدي فراغا عاطفيا من جهتها لا هدف. هذا الفراغ استطاعت إحدى زميلاتي في العمل - تملأ وتخله بفضل طبيعتها وأخلاقها العالية، فهل حدث لي زواج من هذه الأخيرة علما أنني لم أفتاحها في موضوع أصلا، وهي تعلم أنني متزوج وأب لطفلين، - شعرت بحياتي مع هذه الإنسانية التي اخترتها في أيام فاصبح رابع المستحيات لأنني أعيش في محبة لا يطاق ومن غير المعقول أن يستمر - في عشرة بحسب كلاهما الآخر غريبا عنه، - إلى الطريق المستقيم وأفيدوني بالحل

الصحيح أفادكم الله وأصلح أحوالكم ووقاكم من كل شرور الدنيا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

والجواب عن رسالة هذا السيد يتلخص فيما يلي

إن الرسول عليه الصلاة والسلام يقول في الحديث الصحيح (أحق ما أوفيتكم من الشروط أن توفروا ما استحللتم به الفروج)، يعني أن أحق الشروط بالتوفير شروط النكاح لأن أمره أحوط وبابه أضيق، ولا سيما إذا كان من الشروط من مقتضيات النكاح ومقاصده كاشتراط العشرة الزوجية بالمعروف، فهذه الشروط يجب الوفاء بها والتزامها حتى قال الشافعي يبطل النكاح إذا وقع فيها خلل أو تفريط، ومما لا شك فيه أن الانقضاء الذي حصل بينك وبين هذه الزوجة من بناء الحياة الزوجية على الأسس الإسلامية يدخل في الشرط المتعين بالعشرة الزوجية الذي قال الشافعي أن الإخلال به بفساد النكاح، وكان يجب على صاحب الرسالة أن يبين ما وقع فيه الخروج عن العهد في الحياة الإسلامية، هل ذلك فيما يتعلق بالحياة المنزلية وحسن العشرة الزوجية

فإنه يعني للزوج أن يستحمله من زوجته ويصرفه عن نحاسية عليه، ويعفو ويصفح ما أمكنه العفو

تحتوي لأنه من المستحيل تماماً أن تكون الحياة الزوجية حرة من سوء المعاملة في بعض الأحيان؛ لا سيما من ناحية ومن أراد أن تكون الزوجة ملكاً في داره لا يرى من عرجاً ولا انحرافاً مطلقاً فقد أراد مستحيلاً لم يوجد

في سوء منذ خلق الله تعالى المرأة، فيجب على الزوج أن يراعى ما أسرت له لاسيما إذا كان صاحب أولاد

بعض تصرف ما أمكن عن عوج الزوجة ولا يعاقب من كل ما لا يسره وإلا وقع في بحر من المشاكل

عنه في الزواج وفيما يأتي منه ولهذا ورد أن إبراهيم

سأله شكاً إلى الله تعالى ضرراً في حق سارة

حتى أنه تعالى إليه أن البسها على ما كان فيها، فإنها

حلفت من ضلع إن قومتها كسرتها فالبسها على ما كان

من تر عليها ضربة في دينها، يعني فساداً في

الدين. وقد كان الأنبياء عليهم السلام كانوا يلاقون من

حجمه لا يرضيهم مع أن طاعتهم واجبة وحتى لازم

فكيف بغيرهم، ولهذا قالوا المرأة كالمسجل، فكيف
 المسجل لا ينتفع به إلا مع عسوجه فكذلك المرأة لا
 الانتفاع بها إلا مع عوجها، وقال بعض الحكماء: لا
 شر كلهن وأشر ما فيهن عدم الاستغناء عنهن، وهذه
 معروف لا يحتاج إلى تقرير ومن قال بخلافه فيك
 بدليله إن كان صادقا وأما إن كانت هذه الزوجة
 مخالفتها للعهد في الحياة الزوجية بالخيانة الزوجية
 والاتصال بالأجانب والنسق والفجور، فهذه يجب على
 السائل أن يبادر إلى طلاقها ويحرم عليه المكث معها
 ما عنده معها من أولاد رغم العاطفة الكبيرة وحب
 العظيم لها فإن هذا الحب حب مزور، وربما كان يبعد
 بعيد عن الحب الطبيعي الحقيقي، والنفس الأبية تحرم
 المكث مع امرأة تدخل في حكم الاتحاد العام لمن
 ودب، لا ترد يد لامس وسوق العرض والطلب ربح
 عندها لا يقع فيه كساد ولا نفاذ، وامرأة كهذه لا تكون
 ربة لبيت أبدا، وأما ما قال صاحب الرسالة من أن إحدى
 زميلاته في العمل استطاعت أن تملأ الفراغ الواقع

عنده وحلّاقها العالية فهل يحق له الزواج من هذه
 حيرة. فلا أدري ما المانع من زواجها شرعا، لكن
 حتى يهد السيد من وهذه المعرفة التي تكون في العمل
 مكتب. فإنها في الغالب تخفي ما تحتها كالأفعى
 حده. يخرف المغربي وتحتنه سم فتاك قاتل، فخذ
 حذرك.

وإزواج الناجح يجب أن يتقدمه، أمور عن غير طريق
 بعض. ومكتب وأول ذلك معرفة البيئة والوسط، وأقارب
 حنة مصوبة فإن هذه الأمور من عوامل المعرفة المقيدة،
 حديد قن عرابي: لا أتزوج فتاة حتى أعرف أولادي منها،
 ح. وكيف تعرف أولادك منها؟ قال: أنظر إلى أحوالها
 ح. ونعل في ما ذكر كاف في نظرة السائل.
 ح. ولي التوفيق.

2مهم تزويج البنات بالأمم

وصنتي رسالة من سيد من طنجة يقول فيها أود قبل
 ح. شكركم على الخدمات الجليلة التي تقدمونها

على جريدتنا المفضلة، وأشكركم كذلك على المستوى الرفيع للجريدة، ثم بعد هذا ذكر هذا السيد مشكته وهي تتمثل في أن أخاه تعرف على فتاة من أسرة طيبة ذات دين والبنيت كذلك مشهود لها بحسن الخلق والإستقامة. ولكن قبل أن يتعرف عليها أخي كانت البنت ضحية ضغط أسرته لكي تقبل الزواج من ابن خالتها الذي يكمل بخمسة عشرة عاما والذي يسكن في أوروبا، وأرغمت على توقيع عقد الزواج تحت التهديد، وفعلا سافرت مع زوجها إلى بيت الزوجية في الخارج، لكنها لما وصلت رفضت الذهاب مع زوجها إلى منزله ولم تسمح له بيلمسها، ورفضت هذا الزواج رفضا قاطعا، وخوف من حالتها الصحية التي تدهورت بسبب كل هذه المشاكل وافقت أسرة زوجها على سفرها إلى المغرب، وهذا في المغرب رفضت العودة إلى زوجها وطلبت الطلاق وهي زالت بكرا.

والآن أخذت أسرتها تقتنع بعدم إمكانية هذا الزواج وأسألتي هي:

١ - هل البنت مذنبه لما رفضت الزواج من ابن عمها بنتها بتيمة الأب؟

٢ - هل أخي مذنب عندما يفكر في الزواج من هذه البنت؟

٣ - هل حقا أن الفروق التعليمية بين الزوج وزوجته وحيلة على الحياة الزوجية؟ ذلك لأن أخي أكمل حتى الأخير، وهي لم تكمل تعليمها الجامعي.

٤ - هل حقا أن الإسلام يحث على التطابق في مستوى تعليمي والمادي للزوج والزوجة؟ وهل المستوى سبب في أهمية في الزواج من جهة ديننا الإسلامي؟

٥ - وهل إرغام البنت على الزواج من أحد لا ترغب به حصرا إذا كانت تيممة الأب تحت التهديد يعتبر حراما؟

٦ - أخيرا أشكركم على الإهتمام بهذه الرسالة لأنها شغلتنا على سلوك الطريق الصواب بإذن الله وأرجو أن يوفق المسلمين في كل البلاد. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وأقول في الجواب عن رسالة هذا السيد أنها تكشف
 الواقع السيء الذي يعيش فيه أغلب الناس اليوم من ناحية
 فالغالب يسلك في ذلك الطريق المخالفة للشريعة فلذلك
 المشاكل بين الزوجين عند أول لقاء، وعندما تخط العروس قدمها
 في دار الزوج. وللبعد عن هذه المناسي والاحتراز من الوقوع فيها
 حتى لا يقع لهما ما وقع في القصة التي ذكرها السائل، أوجه
 الشريعة قبل كل شيء أنه لا يتم الزواج ولا يصح إلا باستئذان
 المخطوبة وإعلامها بالمخاطب والتعريف به تعريفاً يرفع كل
 وجهالة به، ثم بعد ذلك إن أذنت بالزواج به وأظهرت موافقتها
 غير إكراه، ولا تهديد ولا تخريف يتم الزواج ويصح العقد، وإن
 يحصل شيء من هذا يكون الزواج فاسداً، والعقد مفسوخاً، قال
 البخاري في صحيحه: باب: إذا زوج الرجل ابنته وهي كافرة
 فنكاحه مردود. وذكر فيه حديث خنساء بنت خدام الأنس
 أباهما زوجها وهي كارهة فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فرد نكاحه، وروى النسائي أن رجلاً زوج ابنته وهي بكر من قبل
 أمرها فأنت النبي صلى الله عليه وسلم ففرق بينهما، وروى
 ماجة أن فتاة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله

زوجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته، قال:
 فجعل الأمر إليها. فقالت: قد أجزت ما
 صنع أبي، ولكن أردت أن تعلم النساء أن
 ليس إلى الآباء من الأمر شيء. وكان النبي
 صلى الله عليه وسلم، إذا أراد أن يزوجه بنتاً
 من بناته يأتيها من وراء الحجاب فيقول لها:
 يا بنية إن فلانا يخطبك فإن كرهته فقولي:
 لا، فإنه لا يستحي أحد أن يقول لا، وإن
 أحببت فإن سكوتك إقرار.

وقال صلوات الله عليه وسلامه:
 تستأمر اليتيمة في نفسها فإن سكنت فقد
 أذنت وإن أنكرت لم تزوج، وإنما يعتبر
 سكوت البنت البكر رضی بالزواج لما
 يغلب على البنت من الحياء في موضوع
 الزواج (92). ولذلك كان لابد للثيب أن
 تنطق بالرضا والموافقة لعلم وجود العلة
 التي توجد في البنت، ولكن قال الفقهاء

أنوها كعارفة فرد
الرسول صلى
الله عليه وسلم
نكاحها.
(93) أخرجه البخاري
في كتاب
الطلاق في باب
إذا أصطلحوا
على صلح جبر
فإن صلح مردود
ومستسلم في
كتاب الأقضية
في باب نقض
لأحكام الباطلة
ورد من حديث
الأئمة.

هذا الحكم في الثيب إذا حصلت به
الثبوة بزواج صحيح، أما إذا كانت ثيب
من زنا فتحكمها حكم البنت البكر في
السكوت منها بعد رضی وبعضهم
في هذا فقال : ذلك سواء في عدم
منها بالسكوت، وخلاصة القول أنه
والثيب لا يجوز لأب ولا غيره أن يزوجه
إلا بإذنها ورضاها بالزوج
يخطبهما، وإلا فالنكاح مفسوخ
لحديث من عمل عملا ليس عليه أمر
رد (93). ومن أجاز من الفقهاء
يكره ابنته على الزواج بغير رضاها
بحجة تؤيد قولهم، ربما نينها في
أخرى إن شاء الله تعالى، وأشار
البخاري في صحيحه بقوله باب لا
الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها
وذكر في حديث أبي هريرة، لا

حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا : يا
رسول الله وكيف إذن، قال : أن تسكت.
وذكر أيضا حديث عائشة أنها قالت يا رسول الله إن
نكح ثيبا، قال : رضاها صمتها، فالحديث يدل على أنه لا
يجوز لأب عليها، إذا امتنع وهذا قول أكثر أهل العلم، ويدل
حديث أيضا على اشتراط رضا الزوجة بكرا كانت أو ثيبا
معية أو كبيرة، وهو ظاهر الحديث، ولا يوجد دليل يخصص
هذا عموم، ومعنى تستأمر، طلب الأمر فالمعنى لا يعقد عليها
حتى يأذن أو تأمر لذلك، إذا تقرر هذا علم أن البنت التي
متعت من الزواج بالزوج الذي أكرهت عليه من طرف وليها
غير مدية فيما فعلت ولا هي آثمة، ولا فعلت حرجا في الشرع،
فقد حصل مثل فعلها من الصحايات أمام رسول صلى
الله عليه وسلم ولم يعنفهن على فعلهن بل أقرهن على عدم
الزواج الذي لم يرغن فيه. ولهذا قال العلماء : الزواج
صح به وقع بإكراه الزوجة، وفي الأسبوع الآتي نجيب على ما
سأل من مواضيع السؤال. إن شاء الله تعالى وبالله التوفيق.

هله للفروق التعليمية بين الزوج والزوجة آثار وقيمة على الحياة الزوجية؟

قال السائل الذي أجابه عن بعض ما سأل عنه في الأسبوع الماضي: هل حقاً أن الفروق التعليمية بين الزوج والزوجة لهما آثار وخيمة على الحياة الزوجية؟ وأقول لحضرة السائل: اعتبار المساواة في الثقافة بين الزوجين لا أثر له، لا شرعاً ولا طبعاً. والواقع الذي نعيش فيه يدل على هذا ويؤيده بل ربما يكون اعتبار هذه المساواة لا يأتي بالنتيجة المطلوبة في حسن المعاشرة الزوجية، والسعادة المنزلية وإعطاء كل من الزوج والزوجة حق الآخر، في سماع وعطف ورغبة في دوام المحبة بدون أن يتخللها ما يكدر صفوها، ويقطع حبلها، وإن وقع ذلك في بعض الأحيان. فسرعان ما تعود المياه إلى مجاريها، والمحبة إلى سابق عهدهم والألفة إلى صفائها، لأن الحياة الزوجية لا بد أن يتخللها من الفينة والفينة خلاف ونزاع كما يقولون (كُلُّ مُتَعَاشِرٍ مُتَوَاجِهٍ) ولكن مع ذلك إذا كانت الكفاءة بين الزوجين في الأخلاق الفاضلة والمساواة في التربية السليمة

منه على حب بناء أسرة بعيدة عن الانحراف وعدم خدمته. لا يضرهما ما يتخلل ذلك من شوائب النزاع. اختلاف في بعض ما يطرأ على طريق الحياة، وهذا يندرج تحت ما يقع بين الزوجين مهما كانت ثقافتهما ومعرفتهما، فمن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في هذا - لا يترك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقا رضي منها شيء لا يحملة ظهور شيء من الزوجة يخالف المقصود بعصب ويعاملها بغير الواجب في السعي على ما يديم عفة ونفخة، فإن كره منها بعض ما يصدر منها، فلها حق في أخرى يجب النظر إليها، فلذلك لا يتعجل إلى صبر من أجل عمل صدر منها، والمقصود أن اعتبار الفروق التعليمية بين الزوج والزوجة وجعله أساساً في صفة الزوجة - منسجم بينهما، لا يفيد مطلقاً في تكوين البيت سعيداً أبداً!! وإنما الذي يفيد في ذلك هو أن يكون الزوجين على قدر كبير من الأخلاق الحسنة - من كل واحد منهما ما يجب للآخر من الحقوق - حيث نتي قد جرى بها العرف والعادة ونشأ كل منهما

يطغيهن ولكن تزوجوهن على الدين،
ولأمة خرماء سوداء ذات دين أفضل.

فدين الزوج والزوجة هو الحصن الحصين
لبناء البيت السعيد، والأسرة الكريمة، وإذا
فقد ذلك من الزوج والزوجة تعرضت
حياتهما للانهار، والتضعع، ثم بعد
ذلك للفراق والطلاق، لأن كلا
من الزوج والزوجة يرى له من الشفافية
والفضل ما يجعله يأنف عن مد يد
المصالحة، والرجوع إلى سابق الألفة،
ولهذا ورد حديث آخر « إذا أتاكم
من ترضون خلقه ودينه فزوجوه، إن لم
تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد
كبير » (94). لأن دين الرجل
كما قلنا يجعله يعرف حق الزوجة
وحق المعاشرة، ولهذا قال الحسن
البصري : إذا أردت أن تزوج

رحمة خرماء
سوداء ذات دين
فدين الزوج والزوجة
هو الحصن الحصين
لبناء البيت السعيد
والأسرة الكريمة
وإذا فقد ذلك من
الزوج والزوجة
تعرضت حياتهما
للالتهيار والتضعع
ثم بعد ذلك للفراق
والطلاق لأن كلا
من الزوج والزوجة
يرى له من الشفافية
والفضل ما يجعله
يأنف عن مد يد
المصالحة والرجوع
إلى سابق الألفة
ولهذا ورد حديث
آخر « إذا أتاكم
من ترضون خلقه
ودينه فزوجوه إن
لم تفعلوا تكن
فتنة في الأرض
وفساد كبير »
(94) لأن دين
الرجل كما قلنا
يجعله يعرف حق
الزوجة وحق
المعاشرة ولهذا
قال الحسن البصري
: إذا أردت أن تزوج

عليها في أمرته وبيئته، وأما الثقافة فلا تفيد شيئا من هذا كله
يدل عليه الواقع وأغلب ما يقع اليوم من الشقاق والنزاع بين
الزوجين يكون من الزوجة المثقفة، وفي هذه الأيام مرضى
يدي نزاع بين زوج وزوجته في أمر بسيط فشتمت الزوجة
واستنكفت عن الاعتراف بخطئها لأنها هي الأخرى مثقفة
ولها شهادة، ولهذا كان التدين من الشروط الأساسية في
صلاح البيت، فالزوج بمنعه دينه عن تجاوز حقوق زوجته
والمرأة بمنعها تدينها كذلك عن تضييع حقوق الزوج. وقد
إلى هذا الرسول صلوات الله عليه بقوله: تنكح المرأة لأربع
لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها، فافظفر بذات الدين تربت
يذلك.. ويدخل في هذا نكاح المرأة لثقافتها وشهدها
العلمية فإن ذلك صار اليوم مطلوبا في المرأة كما يصار
تكون غنية وجميلة وحسبية، فهذا نظر الناس على
طلب الزوجة، ولكن هذا لا يكون سببا في السعادة الزوجية
وبناء الأسرة السالمة من النزاع والخلاف، وقد
ذلك الرسول بقوله : لا تزوجوا النساء لحسنهن فعسى
حسنهن أن يرديهن ولا تزوجوهن لأموالهن فعسى أموالهن

بنتك فزوجها من صاحب دين فإنه إن أحبها أكرمها، وإن أبغضها لم يظلمها.

فالناس في الغالب يطلبون عند الزواج صفات يرغبون فيها كالجمال والجمال، والحسب والثقافة، ولكن هذا من قصور نظرهم وعدم التطلع إلى الصفات التي يحصل بها دوام العشرة وحسن المعاملة وفي مقدمتها وأهمها : أن تكون الزوجة ذات دين فبهذا بذلك تكون عارفة بحقوق الزوجية ملتزمة بأدابها، ولأجل هذا فإن العلماء يستحب الزواج بالجميلة والحسبة وذات المال، لأن ذلك يعارض ذلك مع عدم وجود الدين. لأن الزواج مبني على الصبر والصحبة وذلك هو الغالب على ذات الدين!

ومثل هذا يلاحظ في الزوج، وكثير من الناس حين ينظر إلى أن يكون الزوج غنيا مثقفا حسيبا، صاحب وضعة ولا ينظرون إلى دينه..

التطابق في المستوى التعليمي والمادي للزوج والزوجة

قال السائل الذي سبق أن ذكرنا الجواب عن

من حقا أن الإسلام يبحث على التطابق في المستوى التعليمي والمادي للزوج والزوجة؟ وهل المادي له أهمية في الزواج في ديننا

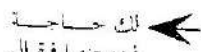
الإسلامي؟
وقيل لحضرة السائل إن التطابق في المستوى المادي بين الزوجين لا أصل له في ديننا ولا في كتاب الله والسنة يدل عليه ويرشد إليه، بل العبرة في هذا كله على رضا الزوجين. أما ما يتعلق ليس عيبا تبطل به الكفاءة مطلقا، فقد ثبت في كتبنا أن الفقير الذي أهلكه الفقر وهم أهل المعرفة حقا. وكان قارون وفرعون وهامان من حيث عرف، وهم من أهل الدناءة والردالة حقا، ومن حزم في المحلى، فالأمر يتعلق برضى المرأة بفتح النكاح وإن لم يرض الأولياء، كما دل حديث المرأة التي شكت إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن أباهما زوجها من غير كفؤها فخبرها ولم يكح من أصله، وطلب رجل من النبي صلى الله

عليه وسلم أن يزوجه امرأة فقال: التمس ولو خاتمة من
حديد فالتمس فلم يجد شيئا ومع ذلك زوجه لما رضى
المرأة.

فمن قال إن الإسلام يحث على التطهر في
المستوى التعليمي والمادي بين الزوجين فهو جدير
بالإسلام بعيد عن فهم أحكامه، فديننا والحمد لله
ينظر إلى المادة ولا يرفع من شأن أهلها، ولا يعطي غيب
في الحياة الزوجية للمادة، بل الإسلام ينظر إلى حب
المعنوية التي بها يتم التمتع بالمعاشرة الطيبة المباركة
مع الفقر والحاجة، فإن الإنسان بروحه لا بجسمه
ولهذا أوصى الرسول عليه السلام بالزواج بذات
دون الزواج بذات المال والجمال والحسب، إذا لم ينس
ذلك مع وجود الدين، القائد إلى السلوك تقب
والعمل المستقيم طول العمر، وكذلك لا يعتبر زواجا
التساوي في الثقافة أو القراءة والكتابة، وقد عجز
عن صداق امرأة خطبها لفقره فقال له الرسول
الصلاة والسلام أتخفظ سورة كذا، فقال له

فقال: قد زوجتك على ما معك من
القرآن (95).

فجعل صداقها أن يعلمها السورة
التي يحفظها من القرآن، مما يدل على
أنها كانت أمية لا تقرأ، فلهذا قال ابن
حزم في المحلى ج 9 ص 494: وجائز أن
يكون صداقا كل عمل حلال موصوف
كتعليم شيء من القرآن أو من العلم، أو
البناء أو الحياطة أو غير ذلك، إذا تراضيا
بذلك. (قلت) وهذا يدل على أنه لا
اعتبار بتساوي الزوجين في العلم في
حكم الإسلام. وقد ترجم البخاري
في صحيحه على هذا الحكم بقوله:
باب تزويج المعسر الذي معه القرآن.
يعني أن الرجل المعسر الفقير
يجوز أن يتزوج المرأة إذا رضى
يكون صداقها هو تعليمها. وقال أيضا



لك حاجة
فزوجنها فقال
وهل عندك شيء
قال لا والله يا
رسول الله فقال
اذهب إلى أهلِكَ
فانظر هل تجد
شيء، فذهب ثم
رجع فقال لا
والله ما وجدت
شيءا فقال
رسول الله
صلى الله عليه
وسلم: انظر
ولو خائفا من
حليد... اذهب
فقد ملكتها
بما معك من
القرآن

(96) سورة الحجرات
الآية 13

(97) سورة الحجرات
الآية 10

(98) سورة آل عمران
الآية 195.

(باب تزويج المسر لقوله تعالى
**يكونوا فقراء يغنهم الله من
فضله.** (سورة النور. آية رقم 32)
أن الفقر في المال لا يمنع التزويج
لاحتمال حصول المال في المستقبل
والمقصود أن ديننا لا ينظر إلى تيسر
الزوجين لا في المال ولا في العدة
في الحسب. لأن الله تعالى يقول
**يا أيها الناس إنا خلقناكم من
ذكر وأنثى وجعلناكم
شعوبا وقبائل لتعارفوا**
أكرمكم عند الله أتقاكم
(96). وقال أيضا : **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ
إِخْوَةٌ** (97)، وقال : **إِنِّي لَا أَضِيعُ
عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ
أَنْتَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ**
وقال صلوات الله عليه وسلامه

... من لا
... عن
... بعد
... لا
... عن
... تقوى
... سلام
... بين
... عن
... لا
... روه
... حمة
... حجة
... غيرة
... حجة

فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي
على عربي ولا أبيض على أسود ولا
لأسود على أبيض إلا بالتقوى، الناس
من آدم وآدم من تراب (99). وعلى هذا
كان عمل رسول الله، فقد زوج
قريشيات لغير القريشيين، ولغير
الهاشميين نكاح الهاشميات، للفقراء
نكاح الموسرات لمحاربة الفوارق والنظر
إلى الطبقة التي كان العرب يعتبرونها
قبل الإسلام، وقال ابن حزم في
المحلى ج 10 ص 24 : وأهل الإسلام
كلهم إخوة ولا يحرم على ابن زنجية
لغية نكاح ابنة الخليفة الهاشمي،
والفاسق الذي بلغ الغاية من الفسق،
المسلم ، ما لم يكن زانيا كفؤا للمسلمة
الفاضلة، وكذلك الفاضل المسلم
الكفؤ للمسلمة الفاسقة ما لم تكن

حبيب بن لا تخافه بغير رضاها». هذا كلام ابن القيم
 كره البنت على الزواج بن لا تحبه ولا ترغب فيه.
 حبيب عن الأسئلة.

الواجبة

عن مشايخ الحياة الزوجية المعاصرة!!

1- أم الزوجية هي المصلحة وهي الساعية في
 2- على نهدين أمر الخصام ورجوع الزوجة إلى دارها،
 3- حال تمام وصارت الأم من أعظم العوامل وأكبر
 4- في تفريق بين بنتها وزوجها، وتشتيت شمل
 5- نصيبه أنه يحصل من الأم هذا (التكفريت) مع
 6- بنتها يحتاجون لرعاية والدهم وعطفه

7- بنت فيما سبق على ما نزل بالحياة الزوجية من
 8- عسر وقطيعة بين الزوج وزوجته ووقوع خصام
 9- شيء، ولا ينبغي أن يعد سببا للنزاع الداعي إلى
 10- زوجة زوجها، وتذهب إلى دار أهلها ومعها
 11- صغير والرضع، الأمر الذي ينعكس على تربية

زانية؛ فعلم من هذا الذي ذكرناه في هذه الأسطر أن
 لا يعتبر في الزوج ولا في الزوجة نسب ولا صناعة ولا
 ولا حرفة، وإنما الأمر في ذلك مبني على التراضي لا غير
 وأما قول السائل: هل إرغام البنت على الزواج
 أحد لا ترغب فيه يعتبر حلال. فجوابه أن هذا الأمر محرّم
 للشرع وما خالف الشرع فهو حرام منكر لا يجوز
 والإقدام عليه، والزواج الذي يكون بهذه الطريقة لا
 الله تعالى فيه ولا يجعل فيه خيرا، ولا يسعد به الزوج
 يؤسس به البيت مطلقا، ومن أجاز إرغام البنت على
 لمن لا تحبه وتكرهه فقد أتى بباطل من القول. وجب
 الحكم. يقول ابن القيم: «البكر البالغة العاقلة الرّجبة
 يتصرف أبوها في أقل شيء من ملكها إلا برضاها
 يجبرها على إخراج اليسير منه بدون رضاها، فكيف
 أن يرقها ويخرج بضعتها منها بغير رضاها إلى من يره
 وهي أكره الناس فيه، وهو من أبغض شيء إليها، ومن
 فينكحها قهرا بغير رضاها إلى من يريده ويجعل
 عنده، ومعلوم أن إخراج مالها كله بغير رضاها أسهل

الأولاد، الذين يفتحون أعينهم على الخصومة والنزاع الأب والأم فتحصل لهم بسبب ذلك عقدة تكبر مع هذه العقدة هي عدم الرضا على الأب أو على الأم حسب ما يتفق في ذلك، وهو سبب العقوق، وقدر الزمان الأعوج المظلم كان يحصل الخصام بين الزوجين لأن الإنسان هذا طبعه، لا بد له من ساعة يكون فيها وأخرى ساخطا غاضبا، والمثل العامي يقول: (كل متواجه)، ومع ذلك لما كان الخير هو الغالب على عدم وكان هو صفة الرجل والمرأة كان ما يحصل من بين الزوج وزوجته يعالج في حينه، وربما تقع الخصومة والنزاعات وأهل الزوج والزوجة لا يعلمان بشيء من وفي النادر أن تشتكي الزوجة إلى أهلها أو تخبر بها في بيتها من (دبزة) وصداق، وإذا اشتكت تكون أمها أول من يقوم في وجهها بالترغيب والترهيب يجب على المرأة المتزوجة لتتحافظ على بناء بيتها أولادها ولا تشفي فيها الأقارب والأبعد، لا سيما كانت ذات أولاد، وما هي إلا سبوعات حتى

زوجها وهي ضاحكة مسرورة بإرشاد أمها كأن سمع ما يزعج، ويفلق، ويعكر الحياة بينهما، وهذا من وعشائه، ولم يكن يسمع في ذلك الزمان زوجة دعت زوجها إلى القاضي إذا وقع ذلك فتقع من لهذا الخبر، وكأن قبلة ذرية انفجرت في بيتهم يتعودوا على سماع مثل هذا، ومن شك في من له معرفة بما كان عليه مجتمعنا منذ عهد أعز هذا إلى الترية الدينية التي كانت عليها كانت الأم بالخصوص هي التي تتولى تكوين البيت من حق الزوج وما يجب له في شرعنا، مع أنه لم تكن في كل حي، وكل شارع، وإنما كانت الهمة في كانت الرغبة في السلوك الإسلامي شعار كل أسرة، دورته، وانقلبت الأمور رأسا على عقب، وصار من معي، والسفلي فوقي، ودخلت الفتنة و«الدبزة» في كل منزل وكل عائلة بحيث صار عاديا زوجة بعد دخول زوجها بها بشهور قليلة تطلق منها، الذي كانت تعقد عليه الآمال منذ صغرها

وصارت المحكمة الشرعية لا تجد فيها موضع نقده
ازدحام الزوجات والأزواج، ومع كل واحد منهما عجز
للدفاع عن حقهما ! !

وزيادة على هذا البلاء المشاهد، ففي كل
تسمع في الإذاعة البلاغات الصادرة من المحاكم في
الزوجات والأزواج، فيأبى الله أي مجتمع هذا، وفي
زوجية هذه التي وقعنا فيها، وأقول هنا شيئا يتعلق
الأعظم في هذا الإنحلال الذي أصاب العائلات. ومن
السبب الداعي إليه في الغالب هو أم الزوجة، فقبل
قلت كانت أم الزوجة هي المصلحة وهي الساعية في
على تهوين أمر الخصام ورجوع الزوجة إلى دارها.
تغير الحال تماما وصارت الأم من أعظم العوام
الأسباب في التفريق بين بنتها وزوجها، وتشتت
الأسرة، والمصيبة أنه يحصل من الأم هذا (التكفير
وجود أطفال لبنتها يحتاجون لرعاية والدهم وعنده
ذلك لا تلين، ولا يحصل لها أي عطف عليهم كأنها
باعد الأباعد، وهذا رأيت مر على يدي، فوجدت

تتبعن بدور الأعداء الألداء لبنتهن وأولادهن، فأم
تؤمن بالسعي في الإصلاح بين بنتها وزوجها إذا
حصومة بينهما ولو كانت تافهة، وتستغل الأم ما
من بنتها من طاعتها وخوفها من عقوبتها، فتأمرها بما
بنتها ويعرض أولادها للتشرد والانحراف والضياع،
جعل الله تعالى طاعة الوالدين في المعروف، ولا
خبر في معصية الخالق فلا يجب على البنت المتزوجة
مع بنتها أو والدها في فساق الزوج أبدا، ولها أن
بنتها وتقوم بالواجب نحو البرور بهما ولكن إذا
والدتها بالطلاق والفراق، والخروج من بيت
غيره فلا تطعهما في ذلك فكل طاعة كانت
تفت إلى الزوج ولم يبق للوالدين عليها طاعة،
بنتها ملك بها من والديها، وطاعة زوجها أوجب
بنتها أمرها والدها أو والدتها بما يخالف أمر الزوج.
مخالفتان للشرعة، فليس لهما أن ينهيها عن
فيما أباحه الله تعالى، وجعله من حقه، ولا
تطيع والديها فيما يأمرانها به من مضاجرة

الزوج ومعاكسته حتى يطلقها، كما يفعل الكثير من
والأمهات، اللهم إلا إذا كان ذلك بسبب فساد
وفسقه، وتحققت الزوجة من عدم صلاحه فلها أن تفسد
نصيحة الوالدين في ذلك، وأما سوى هذا فلا يجوز
أن تطلب الطلاق من زوجها جبراً لخطأ والديه، فإن
لا يجوز وعليها إثم عظيم في ذلك ففي السنن قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أما امرأة سألت زوجها
الطلاق من غير ما فحرام عليها رائحة الجنة».

ومنذ أيام قليلة أخبرني أحد المبتلين بشر أم الزوج
حصل له بعض ما يحصل بين الزوج وزوجه من خلاف
فدخلت أم الزوجة ووقفت وقفة الشيطان المريد لعب
منع بنتها عن الرجوع إلى زوجها، قال ولي معها
والزوجة خائفة من أن تغضبها فتقع في العقوق، وهذا
في الفهم وخطأ في العلم، لأن العمل على تفريق الزوجين
زوجها ظلم ومعصية، ولا طاعة لمخلوق في معصية
إنما الطاعة في المعروف كما ورد في الحديث، فيجب
يكون هذا الحكم على بال كل مسلم وبذلك يحصر

سبب إغواء جهلة الآباء والأمهات في
الطلاق والفراق لأجل الهوى والغرض بدون مراقبة
سنة الله العافية من كل سوء.

سنة من حق التحفظ في نتائج زواجه ابنها
في حال الإيأس أن يطيع أمه فيما يضر زوجته
في حق النظر للمرأة المطلقة بعين ناقصة

سنة من سيدة رمزت لاسمها م.م، أطالت فيها
شرح. وفصلت القول فيما أصابها في زواجها الذي
علاق ثم لما طلقت صار أهلها وعارفوها ينظرون
نفساً لكونها مطلقة لا غير. وتقول في المقدمة أنا
من أحد للمواضيع التي تطرحها - أستاذنا الجليل -
بحث يردك على مشاكل الناس، في الحقيقة كم
مهم، وكم من الأشياء كانت غافلة عنا، ونجدها
حسنة عندك بآيات من القرآن، وأحاديث نبوية شريفة

لم تكن نعرف عنها من قبل مما شجعني الكتابة لك
وعن مشكلتي وأنا كلي أمل من ردك وجوابك علي.
هذه السيدة أنا يا سيدي فتاة عمري 26 سنة مطلقة
سنوات أصلي وأصوم ومحبة والحمد لله، تزوجت
في سن الواحد والعشرين، بقيت سنة متزوجة
الطلاق، والحمد لله ليس عندي أطفال، وسأحكي لك
لماذا طليت الطلاق، وحين تقرأ رسالتي هاته أريد منك
أن تقول لي هل كنت خاطئة حين طليت الطلاق أم
وسأبدأ أولاً: زوجي رجل كاذب لا يعرف كلمة صدق
ولا يعرف العيش بالصدق، كل كلمة قالها ويقولها
كذبا، جن جنوني لأنني أكره الكذب حاولت معه
وتكرارا أن أوضح له عواقب الكذب لكن دون
عشش فيه الكذب ولا يستطيع التخلي عنه، ثم قالت
زوجي قدر، لا يحب أن يكون نظيفا، لا يصلي ولا
القبلة، كم توسلت إليه لكي يصلي لكن لا يسمعي.
هذا بإضافة أنه ابن أمه بما تحمل هذه الكلمة
لا يقدر أن يمشي خطوة واحدة وحده دون أن تكلم

من سيفعل، حتى أنه يستشير معها ماذا سيفعل
عندي، وإذا حصل وتغذى دون أن يكون قد سبق
محير ينتهي أول شيء يفعله يذهب عندها ويخبرها،
يذهب عندها ويعطيها التقرير اليومي ماذا
في صباح حتى الليل، أحسست كأنني تزوجت أمه،
تكنم بكلامها ويتصرف طبقا لما علمته، ماذا
كيف سيتصرف لم أحتمل سيدي هذا العيش
غيره لكن لم ينفع معه كلام، كل الكلام الذي
سحبحا، والكلام الذي تقوله له أمه هو الأصح،
سيدي حتى الكلام الذي يكون بين الزوج وزوجته
ثم قالت وهنا تبدأ معي مشكلة أخرى سيدي
تجتمع يرفض المطابقة، نظرات الناس وكلامهم
كأنما ارتكبت جريمة، سيدي إنني أحمل لقب
مرسوا لقب يمكن أن تحمله امرأة، فما أكاد أقول لمن
حالي أنني أحمل اللقب الحزين حتى أرى
بعض من عينيها وبصيص قلبي الجريح، لم أكن
تطلق مرعب إلى هذا الحد، ثم قالت: ما

العيب في الفتاة المطلقة أليس لها الحق في الزواج مرة ثانية. . .
يرفض الرجل الأعزب الزواج من المطلقة أم ليس لها الحق في
ذلك، لماذا - يا سيدي -

المطلقة حفظها في الزواج مرة ثانية يكون شبه معه.
نحن بشر من حقنا الزواج ومن حقنا السعادة، أما بعد
الأخلاق والسمعة لهما قيمة في هذا الوقت، الرسول -
الصلاة والسلام تزوج السيدة خديجة وكان عمره 25 -
وكان عمرها أربعين سنة، وكانت هي التي أرسلت
ليخطبها، الرسول لم يكن يختار زوجته هل هي بكر
ثيب؟ بل كان يختار الدين والخلق، لماذا لا يفعل الناس
خير البشر، إنني أكتب لك سيدي هذه الرسالة وقلبي من
بالحزن لما تعانيه المطلقة من ظلم في المجتمع، وقالت -
كنت أتمنى من الله أن يرزقني رجلاً ملتزماً يصلي، يقرأ
الحياة الزوجية ويحافظ على زوجته ويعرف قيمتها، نحن
أظن أن هذا الرجل موجود في هذا الزمن لما نشاهد
الشارع من شباب ضائع، وتائه بين المتبرجات، وهم في
صيحة من اللباس والمكياج.

ما يخص ما جاء في رسالة هذه السيدة، وذكرته
على لحي من الحياة الزوجية الموجودة اليوم مما
في انحلال الأسرة وضياعها، فكل ارتباطها،
ي يدعو إلى الأسف العظيم لأن ذلك يدل على
مجتمع من خلل وتفسخ، ويعد عن التربية
وصلاح سلوكها، ولو كانت الإستقامة متبادلة
سيدة المثالية وبين زوجها لما وقع بينهما الفراق
فسعد الزوج عن الإستقامة وقع الخلل وعدم
بهرت الحياة الزوجية بسبب ذلك، ولهذا قال
المنطوب في الكفاءة في الزوجين هو الدين
ولا ينظر في الكفاءة إلى شيء غيرهما من مال
غير ذلك لأن بالاستقامة يحصل الأمن من الآفات
بين الزوجين، وزوج هذه السيدة لم يكن كفواً لها
وأخلاقها، كان ذلك لا محالة سبباً في طلب
وهي على صواب في ذلك، وحكم الشريعة
لا يخفى، وزاد في سوء عشرتها أنه
يرجع في الصغيرة والكبيرة في شؤون الحياة

الزوجية، وهذا أمر منكر شرعا، فالأم ليس لها الحق في تدخل في شأن زوجة الإبن، ولا يجوز للإبن أن يطعن فيما يضر زوجته ويضيع حقوقها، ومن ذلك استشرته في شأن منزلها واعتبارها صاحبة الحق في ذلك، وليس العقوق أبداً أن يقدم شأن الزوجة على تدخل الأم في حياتها، لأن العقوق كما قال العلماء هو مخالفة فيما يأمران به من المباح وسوء الأدب في القول والفعل وتدخلهما في شأن زوجة الإبن غير مباح لهما فلا يصح في ذلك لأن الزوج مأمور بحسن العشرة للزوجة وليس ذلك أن يهملها ويعرض عنها، ويجعل التصرف في حياتها للأم، ولهذا تجدد المصريين يغيضون الحماة ومن الزوجة، لأجل هذا، فبر الوالدين يكون بطاعتها فيما به ما لم يأمر بمحذور، وتدخلهما في شؤون الزوجة محذور فلا يجوز طاعتها فيه، والرجل الذي يعلم من عدم القدرة على مخالفة الوالدين فيما يتعلق بزوجه فلا ينبغي له أن يقدم على الزواج، لئلا يقع في محذور محقق وهو الفراق والطلاق لأنه لا توجد المرأة التي تترك

ح في حياتها وتستسلم لذلك طوعاً من عند نفسها، - - - - -
 - - - - - لأن أمل كل امرأة في الزواج أن تستقل
 - - - - - الشريك كيفما كان، وأنا أعرف عدداً
 - - - - - لأجل والديهم، والحق معهم، ولا
 - - - - - في شؤون زوجة الإبن في شيء
 - - - - - يتعلق بالعرض وسوء سلوك الزوجة، ومن
 - - - - - التي أصابت محتملنا النظر إلى المرأة
 - - - - -، وسبب هذا الجهل، فالطلاق مشروع
 - - - - - فلا نقص فيه ولا عيب، بل ربما
 - - - - - لا يقع بغيرها، وهذا معروف فكم
 - - - - - ما لم يسعدوا بغيرها، وكفى
 - - - - - حال رسول الله صلوات الله
 - - - - - بنتا غير السيدة عائشة ولو كان الزواج
 - - - - - لما فعله الرسول عليه الصلاة والسلام،
 - - - - - أن يحارب هذه المظاهر الفاسدة ويعمل
 - - - - - فإنها بدعة شنيعة وحكم ما
 - - - - - وقد أوصى رسول الله صلى الله

عليه وسلم الآباء بالإحسان إلى بناتهم المطلقات والنفقة على البنت المطلقة من أعظم الصدقات ففي حديث عن سراقه بن مالك «أن رسول الله قال له: يا سراقه أدلك على أعظم الصدقة؟ قال: بلى، يا رسول الله، ابتنتك مردودة إليك ليس لها كاسب غيرك»، والمردود التي ردت إلى أبيها وأمها وقد فارقها زوجها بطلاق أو غير ذلك، وهكذا نجد شريعتنا تحارب كل مظاهر احتقار الإنسان وضياح منزلته بين أهله. والله تعالى ولي التوفيق

طالقني وهو يبيحني

ويعترف بأنه أقترِبَ في حقِّي جرماً

أُمة تقول :

لَوْ كُنْتُ تَزَوَّجْتُ رِيفِيَةَ لِأَحِبَّتِيهَا

رسالة من سيدة رمزت لاسمها هي الأخرى

ب.ب. قالت في مقدمتها: الحقيقة لا أعرف كيف أعبر

مدى إعجابي بهذه الجريدة، وأنا من المتابعين منذ

رحب عنا الكبير عبد العزيز بن الصديق، ودائماً
رحب به نصف، ثم قالت: في الأسبوع الماضي قرأت
حديثكم مشكلاً للسيدة م.م. يشبه مشكلتي أي أنها
حديثي منه، وبأنها عانت من أم زوجها، وبأن زوجها
حديثاً بأمر أمه، إن مشكلتي تشبه مشكلتها، وأحس
حديثاً تعنيه هذه المرأة، وكنت أظن بأنني الوحيدة التي
حديثاً بحس نفسي مظلومة ومقهورة، ومن الضحية هنا
حديثاً امرأة؟ المرأة لأنها مطلقة، ولا يحق لها أي شيء
حديثاً حياتها للأبد....! أما الرجل فيبقى لعبة بين يد أمه، ثم
حديثاً تزوجت وأنا عندي 19 عاماً، من شاب يكبرني بسبع
حديثاً. وكان المسكن مع أمه، وكم فرحت بي أيام
حديثاً. وأول يوم دخلت إلى المنزل وأنا عروس بدأت
حديثاً في أشياء حرجة لا تقبلها نفسي، أشياء تخص
حديثاً فقط ويحرم عليها التدخل فيها. ومع مرور الأيام
حديثاً تدخل في كل كبيرة وصغيرة، ودائماً نجتنب نحن
حديثاً شاكل معها. ولما رأيت أنني أجتنب المشاكل معها
حديثاً لتفكي لأولادها بالتليفون وبدأت تسب زوجي

وتطلب منه طاعة أمه بدون أي مناقشة، تصور
يضر بني من غير أي سبب ثم قالت: أنا من مدينة
وزوجي من الناظور أي ريفي، وبعض المرات تقبلت
كنت تزوجت ريفية لأحببتها ولهذا السبب
وتعذبي بمعاملتها معي، وفي يوم طلب الطلاق من
سبب ورغما عنه لأن هذا القرار من أخيه الأكبر
يحكم العائلة بأسرها، وهذا طبعاً بأوامر أمه، صني
بيكي ويعرف بأنه اقترف في حق جرماء، وبعد رجوع
أي بعد أسبوعين طلب رجوعي ورجعت ولم نجد
لأن أمه ترفضني، وعائلته قاطعته لعدم طاعة كمت
وللمرة الثانية طلب الطلاق، ولم يمض على رجوعي
توسلت إليه، قبلت قدميه بأن لا يطلقني لأننا متفهم
فقال حقاً، نحن متفاهمان ولن أجد مثلك زوجة
ولكن لا أقدر أن أعيش مقاطعاً عائلتي، ويقول
لوالدته، ثم قالت: هل هو الزواج الذي كنت أحلم به
صبري لجميع الإهانات طلقت، لأن الطلاق
شيء عادي، ثم قالت أقسم بالله العلي الأعظم

— سنة من زواجي كان جحيماً من أمه والآن أكملت
— حقة وكم عانيت من هذا القلب، بعض المرات أضرب
— عنه أسبوعاً أو أكثر، وصرت عصبية زيادة عن اللازم
— من ينصفني سوى هذه الرسالة التي أكتبها لك أيها
— عزيز، والسلام.

— نص رسالة هذه السيدة وذكرته بتمامه لأنه
— حنة الاجتماعية الفاسدة التي يوجد عليها الكثير من
— مجذرا العقل الذي يريد سلامة حياته الزوجية من كل
— بكل خلل من الوقوع فيه واتباع هوى غيره في تسيير
— حياته الخاصة ولو كان أباً أو أمّاً، فإن الله تعالى لم
— في علاق والفراق وتشتيت شمل العائلة، لأجل
— لا سيما إذا كانت عنصرية مثل هذه الأم التي
— هذه السيدة، فالزواج عقد أبدي بين الزوجين
— لا يفسخ ولا ينقطع حبله إلا بأسبابه المشروعة
— عليها الشرع وبينها أتم بيان وأكملة محافظة على
— الذي رغب فيه الله ورسوله من الانفصام
— حتى جعله رسول الله من الحلال الذي يغضه

الله تعالى فقال: (أبغض الحلال إلى الله الطلاق) .
 لوالد الزوج أو والدته ولا والد الزوجة ووالدتها في مدة
 عقدة النكاح، وإبطال الزواج لحاجة نفسانية و
 شيطانية، التي كثيرا ما يصاب بها والدي الزوج .
 معاً، فيدعون إلى الطلاق والفراق لأجل (الكآنة) أو
 أو... أو...، لأمر لا يجيزها الشرع، والحديث الذي فيه
 الرسول عليه الصلاة والسلام أمر ابن عمر بطلاق امرأته
 أباه عمر أمره بطلاقها، لا ينبغي ذكره في هذا الباب .
 عمر بن الخطاب كان سالماً من كل عنث، بعيداً عن
 بشيء لأجل الغرض والهوى، فلهذا قال الإمام أحمد .
 سأله عن طلاق زوجته لأمر أمه فنهاه فذكر له حديث عمر
 فقال له: إذا كانت أمك مثل عمر فأطعها في طلاق امرأته .
 فلهذا كان الحكم خاصاً بعمر، فلا يقاس عليه غيره، .
 دليلاً على هذا ما ذكرته هذه السيدة عن أم زوجها .
 قالت لولدها: لو كانت ريفية لأحييتها، وهذا غاية
 والظلم والبعد عن الشريعة الإسلامية، فكيف يطيع
 كهذه في طلاق زوجته التي يحبها وتحبه وتبكي غداً

... به منكر عظيم وظلم يحرمه الله تعالى، وقد قلت
 ... صرة الوالدين في طلاق الزوجة الصالحة الموافقة
 ... يخل بدنياها لا يجوز، ولا يعد المخالف لهما في
 ... مر عفا مسخوطاً كما قال زوج هذه السيدة، لأن
 ... حب في المعروف وفي الحديث (لا طاعة لمخلوق في
 ... حة خائف) وأي معصية أعظم من إبعاد الزوجة عن
 ... حب أو إبعاد الزوج عن زوجته، فهذا العمل لا يكون إلا
 ... سحرة كما قال تعالى : (يفرقون به بين المرء
 ...) البقرة - آية رقم 102) . فمعاملة هذه الأم
 ... معصية لزوجة إبنها ظلم وجور وهو كبيرة من
 ... ثم أتت هنا إلى أن المكروه على الطلاق لا يقع طلاقه
 ... وقع بإكراه والد الزوج أو والدتها، فالطلاق باطل،
 ... لا زال قائماً، لأن الطلاق لا يصح إلا باختيار الزوج
 ... فيجب على من أكره على طلاق زوجته من طرف
 ... ويدته أن يعلم أن الطلاق باطل لا أصل له، وبعد:
 ... سيلحقن عقاب عظيم من الله تعالى فيما يقع
 ... حق زوجات أولادهن لأن ذلك لا يصدر منهن إلا

حقدا وحسدا، فيزين لهن الشيطان القيام بما يقوم به مع
من التفرقة وإلقاء العداوة والبغضاء بين أولادهن وزوجهن
وسبب هذا كله سوء التربية والبعد عن التكوين
الإسلامي. والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

موانع العمل لتنظيم الأسرة

- رسالة من سيدة من طنجة تقول فيها بعد أن أبدت -
- وسرورها بما أنشره في الخضراء الجديدة عن حكم الشريعة في -
- الحياة الجنسية بين الزوجين، وقالت في رسالتها: فياني أخي -
- شجاعتكم على اقتحام مجال لم نعتد التطرق إليه في أحاديث -
- أن الخوض فيه من قبيل قلة الأدب ألا وهو العلاقة الجنسية -
- وزوجه، كما أننا معشر النساء استطعنا أن نعرف بفضلكم كبر -
- وما علينا في علاقتنا مع أزواجنا وندعو لكم بالتوفيق والأجر -
- بعد هذا: أنا سيدة متزوجة وأم لطفلين وكل مرة يحصل عذر -
- أقاسي الكثير لأن صحي لا تحمل ذلك، مع العلم أن الحمى -
- لي عدة مرات، ولهذا نصحني الأطباء ألا أعرض نفسي -
- لأن ذلك قد يشكل خطرا على حياتي، لكن زوجي -

أستعمل موانع الحمل لأن في نظره أن ذلك
حرام، وهذا ما دفعني أن أستعمل الأقراص
المانعة للحمل خفية، ولكن لا أعرف إن كنت
محققة في ذلك أم مخطئة، وقد كنت سأتوقف
عن تناولها لما نصحني شخص بأن ما أفعله
مخالف للدين وهكذا فكرت أن أستشير
سيادتكم قبل أن أتخذ أي قرار ولكم جزيل
الشكر، والسلام.

وأقول في الجواب عن سؤال السيدة
ليس من شرط الزواج في شريعتنا الولادة
ووجود الذرية، بل الغرض منه والمقصد
الأعظم هو الإحصان للزوجين معا، كما
أشار إلى ذلك الحديث الصحيح: معشر
الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه
أغض للبصر وأحصن للفرج. وفي حديث
آخر: من تزوج فقد أحصن نصف دينه فليتق
الله تعالى في النصف الباقي (100). ولهذا قال

العلماء في شأن حق الزوجة في الجماع، يكفي في ذلك
الحشفة في الفرج بدون إنزال النطفة التي يكون منه
الحسن البصري فإنه اشترط الإنزال في الفرج، وقد
الحكم، وخالفه سائر الفقهاء وقالوا يكفي في ذلك ما يوجب
الشرعي وهو مجرد الإيلاج، وإن لم يكن إنزال، وكذلك
أحد من الفقهاء بأن النكاح يفسخ بعقم الزوجة أو الرجس
على أن الولد غير مقصود بالذات من الزواج، فإذا ظهر
الزوج عدم المصلحة في وجود النسل لهما أو لأحدهما أو
الوقوع في التعرض لمذلة السؤال، أو للخرج في المعيشة
يعمل كل منهما ما يحول بينه وبين الولادة أو ما يمنع
الأولاد مع أن هذا أمر قد يكون، وقد لا يكون، يعني وحده
غير محقق، ومع ذلك أجازوا عمل ما يمنع النسل
فكيف إذا كان ذلك محقق الوقوع، وهو حصول الضرر
بخبير الطبيب مثلاً، أو بتحقيق الزوجة من ذلك من حائض، من
الحالة يجب على المرأة أن تعمل ما يدفع عنها ضرر
بالأقراص أو باللولب، أو بالحقنة، ولو لم يأذن الزوج
لأن القاعدة التي قرر نبينا صلى الله عليه وآله وسلم

هذا هو دفع الضرر، وذلك في قوله صلوات الله
على من لا ضرار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن
حيد نسل غير مشروط في أصل النكاح، وإنما هو
في ما غير، ولهذا قال العلماء يجب أن تقدم حياة
من حياة المولود عند الولادة وذلك بأن يحكم الطبيب
منع الأم ستموت إذا ولد المولود حياً ففي هذه
بالإجماع أن يعمل على إخراج المولود ميتاً
من حياة الأم، لأنها مقدمة على حياة المولود،
من في كتب الفقهاء لا ينافي فيه أحد، والزواج الذي
من هذه الحالة في موت المولود وإن تعرضت أمه
سب الولادة يكون قد ارتكب جريمة قتل متعمدة
من حته يسأل عنها في حكم الشريعة لأن بقاء الأصل
من نفع الفرع.

نفس السيدة السائلة أن زوجها يرفض استعمال
من أن ذلك في نظره حرام كلام لا أصل له في
منه أجاز الرسول عليه الصلاة والسلام العزل عن
من عدم الإنزال في محل الولد لمن خشي الولادة،

والعزل سبيل من سبل منع الحمل، كما قال تعالى: **عَلَّمَ أَنْ الزَّوْجَةَ تَقَعُ فِي الضَّرَرِ بِسَبَبِ الْحَمْلِ فَلَهَا أَنْ تَمْنَعَ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى رَحِمِهَا، كَمَا أَنَّ لَهَا أَنْ تَمْنَعَ رَحِمَ هَذِهِ الْحَالَةَ مِنْ أَنْ يُنْزَلَ فِي رَحِمِهَا لَثَلَا يَقَعَ الْحَمْلُ... لَهَا الْحَقُّ فِي عَدَمِ الْعِزْلِ كَذَلِكَ لَهَا الْحَقُّ فِي الْعِزْلِ بِسَبَبِ الضَّرَرِ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ النَّهْيُ عَنِ الْعِزْلِ بِإِذْنِهَا، وَمَنْ إِذْنَهَا فِي الْعِزْلِ أَنْ تَمْنَعَ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى رَحِمِهَا بِالطَّرِيقَةِ الَّتِي تَرَاهَا نَافِعَةً لَهَا فِي ذَلِكَ، وَخِلَافَةَ الضَّرَرِ مَرْفُوعٍ فِي حُكْمِ الشَّرِيعَةِ وَمِنْ خَشْيِ ضَرَرٍ عَنْهُ بِكُلِّ الْوَسَائِلِ، فَالزَّوْجَةُ الَّتِي يَقَعُ لَهَا الضَّرَرُ مِنْ ذَلِكَ لَوْ أَنَّ تَدْفَعَهُ عَنْهَا وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ، وَخَفِيفَةٌ مِنْهُ.**

الكتاب الثاني

وصلتني رسائل كثيرة من بينها رسالة من طنجة تقول في عنوانها (من إنسانة تريد الرجوع إلى تعالى): إلى فضيلة العلامة عبد العزيز بن الصديق.

ببغيد الأمة دائما بعلمه ومعرفته الدينية، ثم قالت: من حضرتك هو أن تتعمق في فهم كل كلمة... لأن ذلك مهم بل وفي غاية الأهمية بالنسبة... فإن حياتي كلها أصبحت متوقفة على... مما أنا فيه من قلق، جزاك الله عنا خيرا،... أن أشرح لك مشكلتي بالتلخيص... ثم قالت: سيدة الحزينة في التعريف بنفسها: كنت طالبة في... وكنت مستعدة لمتابعة دراستي في الخارج... في ذهني فكرة الزواج قط، ولكن ما حدث هو... تقدم رجل لخطبتي، في البداية رفضت رفضا تاما... الثانية وافقت دون أن أشعر، ربما كان ذلك...، وربما كان ذلك عطفًا مني لأنه كان يحبني... مع نفسي: لماذا لا أتزوج كباقي الناس، وأبني... ونحب الحقيقي دائما يأتي بعد الزواج، ومعاملته...، وسأحبه مع الوقت وخصوصا وأنه... لأن حياتي السابقة كانت كلها...، ثم قالت هذه السيدة الحزينة: تمت

الخطبة وبعدها الزفاف، وانتقلت مع زوجي من
المفضلة إلى مدينته، كنت أحاول بكل ما في
أنسجم مع جو جديد عني، ونجحت وأصبحت
مسؤولتي كزوجة قادرة على المسؤولية وأحييت
ككل، إلا أن المشكلة كانت تكمن في زوجي
يريد مني أن أنسجم معه في جو كله احتلاط وعنده
المبادئ التي عشت طول حياتي أحافظ عليها
ذلك كان يشرب الخمر، ومن جهة أنني فوجئت
(دخلتي) أنه غير قادر على ممارسة الحياة الجنسية
يقول كان (متقف) من طرف إنسانة كانت تريد
الله أعلم، من كل قلبي أقول لك إنني لم أعط
أهمية كبرى أولاً، لأنني كنت أقول أن صبري
وثانيها لم يكن عندي مشكل من تلك الدخيل
لم أكن قد مارست ذلك من قبل حتى يكون
حسرة، ولكن لا أنفي أنني كنت أحسن شيء
وهو يقبلني، رغم هذا كله صبرت وكنت
ولكن ما لا أَرْضاه هو شرب الخمر، ونسيان

فقدت السيدة الحزينة إنها فرت من هذا الزوج
من أمهها، وتم الطلاق منه، وصار الكل يعتبرها
ويوقع أنها لا زالت بكراً، وبعد هذا قالت :
بعد طلاق حيث وجدت بيتاً قد تغيرت أحواله،
وحدة أيتها التي خلفت أمها المتوفاة، وكانت مع ذلك
سبب لا يعرف الحنان والعطف، قالت وأنا شابة
حذرت جروح كثيرة: موت أمي، وفشل زواجي،
شيء تخليت عنها رغم تفوقي، ومعاملة زوجة أبي
هذا كله إنني لست إنسانة عادية بل إنني إنسانة
شيء بسيط جداً يؤثر على نفسي، ثم قالت :
شهر على ما حصل قررت أن أشتغل، وتم ذلك
أكن مرتاحة مائة في المائة ولكني، والحمد لله
كنت، ومشكلة نقص الحنان والحب والعطف
مشكلة بالنسبة لي، إلى أن تعرفت على إنسان
محترمة، إنسان متدين طيب الأخلاق، تعرفي عليه
صديق العمل لأنه يشتغل في نفس المؤسسة التي
سببها، ثم قالت بعد أن ذكرت أن أخلاق هذا

الموظف ملكت قلبها وصارت تحبه محبة جنونية.
 أنها رأت فيه العوض عما فقدته من حنان وعطف
 الذي دعاها إلى أن أسلمت إليه نفسها وصارت تنسج
 في صدره ويضمها إليه مع الحرص على عدم
 غضب الله!! وكان يظهر لها نفاقا الحب العنصري
 خلاف ما يضمهر، ولذلك قالت هذه السيدة مسكينة
 أظهرت العجز بثقة هذا الرجل غرر بها ولعب
 وأضاع كرامتها، قالت : ولكن رغم كون هذا
 يعرض ألا يقع في غضب الله تعالى كان الشيطان
 لأن إيماننا ضعيف!!

فكنت أضع رأسي على صدره فأنسى
 أنني في راحة كبرى. لم يكن يرض هو بذلك.
 يضمني إليه عطفاً منه، وليس لأنه يريد ذلك
 الخاصة، ولا يرغب أن يتزوج بي وهو قال لي
 حتى لا ألومه فيما بعد!!! ثم قالت السيدة شي
 الموظف بأسلوبه الشيطاني في إظهار الحنان
 ليقتضي وطره، ويصل إلى مراده من هذا

سعت الثقة فيه وهي راضية غير كارهة ولا معرضة بل
 مسرورة بالوصال مع الذي وجدت فيه العوض عما
 من حنان وعطف ومحبة، قالت: إلى أن وصل الحال
 وكما يقال بالدارجة (شربت) منه وأصبحت حاملا
 بكرا، فحاولت وبكل الطرق أن أزيل الجنين، وتم
 وفقدت بكارتي بطريقة سهلة، ولكن كنت أقول
 شيء يهون لأنني أحب هذا الشخص، ولا يمكن أن
 مشاكل مهما كان، بعد أن مررت بهذه الأزمة
 حصل إلا أنني فوجئت أنه تلقى ذلك ببرودة لم
 ولكن أحسست أنه لم يصدقني، لم أكن أطلب
 المقابل الذي كنت أنتظره منه هو أن يحافظ
 وأن لا يغلط هذا الغلط مع إنسانة ماء، لأنني
 لو كانت أخرى لما تركت ذلك يذهب هباء
 رحبت له المشاكل وهو في غنى عنها، ثم قالت :
 ودعت الأخلاق في لحظة مليعة بالعنف
 كنت أبحث عن الحنان والعطف فوجدته
 فانسان فسقذفت به وبنفسي إلى

التهلكة والمعصية، ثم ذكرت هذه السيدة
الوغد تخلى عنها رغم كونها تظهر له المحبة وصار
في وجهها، مما جعلني أندم على ما صدر مني، وحسب
الله تعالى، وفي الأخير قالت أرجوك ولأمانت
رسالتني هذه لعلها تكون مشابهة لحياة شخص مع
وتتخذ عبرة، ساعدني في الرجوع إلى الله وأريد
أنتظر مناقشة رسالتني هذه عبر جريدة الخضراء
أتمنى أن لا ترمي رسالتني في سلة المهملات وأن
فالأمر مهم بالنسبة لي...

هذا معظم ما جاء في رسالة هذه السيدة
بها الغرور ودخل هذا المتلاعب بشرفها إلى قلبه
لها من حب وعطف لا سيما وقد علم من جانب
قلقة في حياتها، فاستغل منها هذه المتاعب النفسية
طريقا للقضاء على كرامتها وشرفها، وما أظهره
وعطف - والله العظيم - كله كذب في كذب
عند أهل العلم بالحب وأعراضه أن الحب الذي
بلوغ اللذة وقضاء وطر الشهوة ينقضي

— عرض وحصول المطلوب، فمن ودك لأمر ولي مع
— كما حصل من هذا المعتدي الأثيم، فإنه أوقع هذه
— سبة في شركه باسم الحب والعطف والخنان انقض
— كما ينقض الحيوان المفترس على فريسته فإذا قضى
— ورتب جوعه تركها لمن يأكل الفضلات، والذي فعله
— رحل مع هذه المسكينة هو العمل الجاري اليوم بين من
— خب والغرام في المحبوب، لأن الوفاء من حميد
— وكرم الأخلاق، وإنه من أقوى الدلائل على طيب
— وشرف العنصر. وأول مراتب الوفاء أن يفني الإنسان
— نفسه، وهذا فرض لازم وحق واجب على المحب
— لا يتحول عنه إلا خبيث لا خلاق له ولا خير عنده
— خير بن حزم في طرق الحمامة.

وعتب الناس على هذه الوتيرة، وهذا الخلق الحيواني
— حزن لو كان هذا الموظف الذي أوقع هذه السيدة في هذه
— عويصة حقيقة من أهل الخير والأصل الطيب، كان
— زواج بها، وهو سلك خلاف هذا بل تنكر لها وصار
— ردة كأنه ما فعل شيئا بل أظهر لها أنه لا يصدقها بأنها

(لم يسر
للمتحيين..)

أعرجه ابن
ماجه من رواية

ابن عباس
قال: قال رسول

الله صلى الله
عليه وسلم (لم

تر للمتحيين مثل
النكاح)

والمتبادر أنه لا
يخفف شغل

الحب لمحبيه
إلا النكاح

الشرعي لتمكنه
بسيه من قضاء

وطره منه
وتحسبني

شهوته، فكانه
صلى الله عليه

وسلم أراد بهذا
الحديث حث

المتحابين على
النكاح الشرعي

لئلا تقع بينهما
الفاحشة

فيهلاكان معا.
واقصر السنن في

حاشية

حملت منه كأنه يراها غير صادقة في حب

والذي أرى أنا في قصة هذه السيدة: أجب

وإنذار لغيرها وتحذير من الوقوع في مثل

الحب الكاذب. والمسألة لا تخرج عن

إذا كان حبا حقيقة فيجب أن يكون -

بزواج شرعي على سنة الله ورسوله. فلهذا

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم -

للمتحيين مثل النكاح (101).

وإما الابتعاد والحذر والاحتياط

يتخذ الحب وسيلة لقضاء الشهوة

الوطر، ثم بعد ذلك يقول للضحية

راسك) والمجتمع أصبح اليوم محب

منحلا، مائلا لا تربطه رابطة دائمة

الإسلامية والتربية الصالحة، فلذلك

نسمع كل يوم وفي كل جهة من

هذه القصة المحزنة المخزية في

ونصحتي إلى هذه السيدة أن ترجع

ماجه

تسعة فتنك

عنه لا يزيد

من أنواع

تسعة فتنك

مثل

من نكاح،

من نكاح

من نكاح

من نكاح

من نكاح

من نكاح

من نكاح

من نكاح

من نكاح

من نكاح

من نكاح

بالسوبة فإنه يقبل الثوبة من عباده ويعفو عن
السيئات، ويتعد كليا عن هذا الوغد الذي
ضيع مستقبلها لقضاء شهوته، والسبب في هذا
كله الخروج عن أمر الله تعالى في الاستقامة
والسلوك المستقيم كما قال تعالى: **فليحذر**
الذين يخلفون عن أمره أن
تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب
أليم (102) فهذا أنت أيتها السيدة لمخالفتك أمر
الله في البعد عن الحرام، وقعت في الفتنة
والعذاب النفسي الأليم الذي يبقى ملاحقا لك
ما لم ترجعي وتبوي وتطهري، والله يحب
التوابين ويحب المتطهرين.

المرأة جزء من الرجل

المرأة في الحقيقة جزء من الرجل،
وكل جزء دليل على أصله فالمرأة دليل على
الرجل، والرجل دليل علىها. فحب

الزوج لزوجته وحنينه إليها من - - -
 الكل إلى جزئه، لأن الله اشتق من - - -
 شخصاً على صورته سماه المرأة. - - -
 بصورته، فحن إليها حنين الشيء، - - -
 وحنن إليه حنين الشيء إلى وصه. - - -
 حصل أن امرأة كانت جالسة عند - - -
 الله صلوات الله عليه وسلامه، فجاءه - - -
 من الصحابة قتلوا في معركة، وكان - - -
 قريباً لتلك المرأة فما أظهرت تأثر - - -
 لخبر قتلهم، وبعد ذلك في المجلس - - -
 جاء خبر قتل زوجها فصرخت - - -
 فقال رسول الله : إن للزوج من - - -
 لشعبة ما هي لأحد. وقد بين الله تعالى - - -
 هذا في كتابه بقوله : ومن آياته - - -
 خلق لكم من أنفسكم - - -
 أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل - - -
 بينكم مودة ورحمة

(103) سورة الروم
 الآية 21

سورة البقرة
 الآية 21

يعني تسكنوا تألفوا وتميلوا إليها وجعل
 بينكم المودة والرحمة والتعاطف
 بخالص الحب وعظيم الغرام بسبب
 الزواج والوصال بالجماع والمضاجعة،
 كما ورد في الحديث : لم ير للمتحابين
 مثل النكاح، ولم يكن بين الزوجين
 قبل ذلك معرفة فضلاً عن المحبة
 والمودة والرحمة. فلأجل هذا كان
 للمرأة على الرجل حق حسن العشرة
 والتحجب والتودد وبذل المجهود في
 كسب رضاها وجبر خاطرها مثل
 ما عليها من ذلك كما قال تعالى **ولهن**
مثل الذي عليهن بالمعروف
 (104) ولهذا قال ابن عباس فيما رواه
 البيهقي إني أحب أن أتزين لامرأتي
 كما أحب أن تزين لي لأن الله
 تعالى يقول : **ولهن مثل الذي**

عليهن بالمعروف. فجميع من
الزوج من زوجته من حقوق
يجب عليه أن يعلم أنه مطالب
أيضا، وإلا كان ظلما جائرا في حق
فليس هو أحق بإحسانها ومودتها
أخلاقها منها، وهي في ذلك أيضا.

(105) سورة النساء

ذلك كان رسول الله بلغ من جميل العشرة مع زوجاته ما لا يدرك له شأن ولا يقف له على غاية، لأن خلقه القرآن كما قالت عائشة، وقد سئلت كيف كان رسول الله عليه الصلاة والسلام يصنع في أهله، قالت : كان في مهنة أهله (106) ..

أتدريين ما خرافة، إن خرافة كان رجلا من عذرة -
الجن في الجاهلية فمكث فيهم دهرًا ثم رُدوا -
الإنس فكان يحدث الناس بما رأى منهم من الأعذار -
فقال الناس: حدث خرافة، وحدث عائشة حديث -
زرع وقصتها معروفة في الجاهلية وقد خص به -
حديثها بالشرح لما فيه من ذكر جماعة من -
وكيف اجتمعن وصارت كل واحدة تصف زوجها -
تختص به عن زوجة الأخرى، وفي ذلك كنه -
وفوائد دينية واجتماعية ينبغي الوقوف عليه. -
شرح القاضي عياض المسمى (بغية الرائد من شرح -
حديث أم زرع من الفوائد). وقد طبعته وزارة -
الإسلامية، فينبغي لكل أديب أن يعتني بقراءة -
ذكر رسول الله حديث أم زرع بطوله لعائشة -
كنت لك كأبي زرع لأم زرع في الألفة والوفاء، -
أنني لا أطلقك، وقالت له عائشة: يا رسول الله -
حبك لي؟ قال: كعقدة الحبل، فكنت أقوى. -
العقدة يا رسول الله، يقول هي على حالها.

كنت لك
- أي زرع لأم
- زرع عليه
- منة والسلام
- عائشة رضي
- عنها ورواه
- حديثي وسلم
- عائشة.
- حرجه
- حديثي في
- حسن
- عائشة مع
- مر

في سفر فسبقها فسبقته ثم سابقتها
فسبقها، فقال: هذه بتلك (107).
وليس في بعد هذا في حسن
العشرة لزوجته لم تتجاوز الثانية عشرة من
عمرها والعمل على إدخال السرور عليها
والفرح بها من هذا العمل، ودخل يوما
جماعة من الحبشة إلى المسجد وهم
يزفون ويرقصون، بحراهم فأخذها صلى
الله عليه وسلم لتنظر إليهم، قالت فقد
رأيتك يسترنني من ورائه وأنا أنظر إلى
الحبشة يلعبون في المسجد حتى كنت أنا
المنصرف، فاقدروا قدر الجارية الحديثة
السن الحريصة على اللهو (108).
وقالت: كنت أَلعب بالبنات
عند رسول الله صلى الله عليه وسلم،
وكانت تأتينني صواحيبي فينقمعن من
رسول الله، يعني يستحين، وكان يسر

وأخبر بأن الله يبغض الرجل يكون في أهله كتابين السبعين الذي استحوذ عليه الهرم، فلم يبق له إقبال على المياسطة والمداعبة، وإذا كان خارج بيته أظهر شبابه وقوته ونشاطه فقال : إن الله يبغض ابن السبعين في أهله ابن عشرين في مشيته ومنظره.

وبعد، فقد أتيت بهذه النبذة اليسيرة في حسن العشرة الزوجية في ديننا إجابة لبعض الأفاضل حيث سمع مني بعض ما ذكرته هنا فألج في الطلب أن أنشر على صفحات الخضراء الجديدة ما يفيد القارئ من هذه التعاليم العالية التي لو تمسك بها المسلم لما وجد في بيته ما يدعو إلى تكدير صفو الحياة الرغبة والعيش الهنيء.

بهن فيلعين معي، وقالت: دخل علي النبي وعندي حصة من ثمن غنم، وهو يوم من أيام العرب حين فاضطجع على الفراش وحول وجهه، ودخل فأنهزني. فأقبل عليه رسول الله وقال : دعهما إن كبر عيد وهذا عيدنا، وكان عيد الفطر.

وأرادت إحدى زوجاته أن تركب على بعير فبصره السلام ركبت ليسهل عليها الركوب، وقالت عائشة : ما فعل رسول الله امرأة له قط، وكما كان هذا فعله في حرسه وجميل المصاحبة لأزواجه صلى الله عليه وآله وسلم بمراعاة هذه العشرة وإقامة حقها على ما شرعه.

فقال : خيركم خيركم لأهله. ورغب في معاشرة الزوجة بكمال الإيمان وأحسنهم خيفة من الله بأهله، وكذلك جعل إثبات المودة الزوجية من التبر الذي تكفر الذنوب فقال: إذا أخذ الرجل بكف وأخذت بكفه سقطت ذنوبهما من خلال كفهما وقال: إن الرجل إذا نظر إلى امرأته ونظرت إليه - إليهما نظر رحمة فإذا أخذ بكفها تساقطت ذنوبهما.

أسئلة وردت علي من جهات مختلفة، وأجب في هذا العدد بجواب مختصر، لكنه مفيد.

رجل يجامع زوجته بقرب أقرابه.

السؤال الأول : في الرجل الذي يجامع بقرب أقرابه وجيرانه بحيث يسمعون حركته وما هذا يجوز؟

والجواب : أن هذا عمل منكراً يجب تجنبه. الحسن البصري في الذي يجامع المرأة والأخرى قال : كانوا يكرهون الوجس وهو الصوت حتى قال العلماء يجوز للرجل أن ينام بين زوجته في إذا رضيتم بذلك، أما إذا رضيتم بأن يجامع أحدهما تراه الأخرى، لم يجوز لأن فيه دناءة وسخفا وسفها فلم يبيح برضاها، وإذا كان هذا الحكم في الزوج لزوجته بمحض زوجها الأخرى فما بالك بالأقارب الذين لا يجوز اطلاعهم على ما يقع بين الزوجين، ولهذا قال الفقهاء : الزوج إذا كان

من أحدهما أن يجامعها حيث ترى الأخرى، مع ما يجري بينهما جاز لها منعه من ذلك ولا تكون حصة له بسبب ذلك، لأن في ذلك دناءة وسخفا مبررة. وهذا عمل لا يجوز إثباته والوقوع فيه، ولأجل هذا عني هذا الأصل قال كثير من العلماء: لا يجمع في فراش واحد وإن لم يطل، ورضيا بالجمع في

زوجة لا تساعد زوجها على الحياة الجنسية

سؤال الثاني : سائل يقول إن زوجته لا تساعد في حياة جنسية ولا تلبى رغبته في ذلك إلا نادرا وتعتذر بعذاره، قال: مع أنها تحبه وتقوم بأشغال البيت وما حرمته، فهل لها الحق في ذلك؟

جواب : أنه يجب على الزوجة أن تلبى رغبة الزوج في جنسية، وامتناعها عن ذلك حرام فيه إثم عظيم، يجب على الزوجة خدمة زوجها في شيء من

سيرة مثل ما عنده، وهذا لا يحصل للزوجة إلا عن
 حصة. وملاعبة وغير ذلك، فلهذا كان من مصلحة
 حريتي هذا الأمر إذا أراد الوقاع.

الزوجة تنزع ثيابها...

و جاء في سؤال هذا السائل : هل عنده الحق بأن
 زوجته ثيابها ليستمتع بجمال جسدها ؟
 . جواب عن هذا السؤال أن الزوج مع زوجته كالجسد
 . كما قال تعالى : **من لباس لكم وأنتم لباس**
 . وهذا قال العلماء منهم ابن القاسم كما في الدخيرة
 . ص 418 لا بأس أن يكلم الرجل امرأته عند الجماع
 . فلهذا جاز للزوج بزوجه فلكل واحد منهما الحق في
 . يتبعه من صاحبه كما هو معلوم.

هل يجوز للمرأة أن تنظر إلى الرجل الذي يخطبها ؟

سؤال الثالث : تقول سيدي : من المعلوم أنه يجوز

شؤون البيت إلا إذا تبرعت، أما الوقاع فيجب أن تنظر
 في ذلك لأجل الإحصان، ومع ذلك إذا كان لها عند
 ذلك كما أخبر الزوج فلها أن تصطلح معه على قدر
 تطبيقه من الجماع. فالقاعدة المقررة : لا ضرر ولا
 وقالوا : الحد في ذلك أن يأتيها في أربع ليال ليلة واحدة
 لأنه ليس من الواجب أن يجامع الرجل زوجته كل
 ليلة مثلاً، ومن كان حاله هكذا، فلها أن تمتنع منه إلا في
 ضرر فيه عليها، وقد كان لنافع مولى ابن عمر جارية
 كوكب فكانت ربما فرت منه من كثرة الجماع كما
 ذلك ابن حبيب في كتاب «أدب النساء» ص 178 .
 في حالة ما إذا كانت الزوجة لا تطيق الجماع في غيرة
 أن يستمتع منها بسائر جسدها حتى يقضي حاجته .
 يستمني بيدها أيضاً، كما نص عليه الفقهاء منهم
 والنووي وغيرهما. ثم مما يجب أن يلاحظه الزوج
 الزوجة على الوقاع بدون ميل منها إلى ذلك
 له عواقب نفسية غير جيدة، لأن المطلوب كـ
 عمر بن عبد العزيز إن الزوج لا يواقع زوجته إلا إذا

.. تعبت تضيق الأسرة وهدم البيت من أساسه كما
.. معونه في كل زمان ومكان.

الزواج بالأوربيات المسيحيات والمسيحيات اليهوديات

سأل الكثير عن الزواج بالأوربيات، وهو الذي يقع
.. كثير من المهاجرين في الخارج من عمال وطلبة، ويقع
.. مقيم في بلدنا، هل هو ماش على حكم الشريعة،
.. حرج فيه، أم هناك مانع منه؟
وقد أجبت من سأل بأن الزواج بالأوربيات
.. وكذلك اليهوديات لا مانع منه في شريعتنا، ولا
.. ب في ديننا كما نص على ذلك القرآن الكريم بقوله
.. اليوم أحل لكم من الطيبات وطعام
.. أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم
.. والمحصنات من المومنات والمحصنات
.. نذين أوتوا الكتاب من قبلكم
.. يتتموهن أجورهن محصنين

للرجل إذا أراد خطبة المرأة أن ينظر إليها علانية ومن
ورد ذلك في الحديث، فهل هذا الحكم يشمل
الأخرى فيجوز لها أن تنظر إلى الرجل الذي يخطبها
بيته من أمره أم لا؟

وأجيب السيدة : بأن للمرأة الحق كذا في
تنظر إلى الرجل الذي يخطبها لتكون على معرفة
نص على هذا العلماء منهم النووي فقد قال في
ج5/ ص365 : والمرأة أيضا تنظر إلى الرجل إذا
تزوج فإنه يعجبها منه ما يعجبها منها، فالمرأة مثل
في هذا الحكم، قال علي عليه السلام : لا تزوج
مثلها، واعلموا أنهم يحبون منكم ما تحبون منهم
حبيب في أدب النساء ص 185. وروي عن عمر بن
يحمد أحدكم فيزوج ابنته الشيخ الذميم، إنها
لأنفسهن ما تحبون لأنفسكم، فلا حرج على المرأة
أن تنظر إلى الرجل الذي يخطبها فإن أعجبها
ونعمت، وإلا ردت خطوبته، فإن الزواج لا
يرضى المرأة، ومن أكرهها على الزواج من لا تحب

غير مسافحين ولا متخدرين
 أخذان (110)، فالزواج بادئاً
 الكتابية من الطيبات التي أحل
 ولهذا لم يقع الخلاف من أحد في
 الزواج بهن لهذه الآية، إلا قبل
 عمر لم يأخذ به أحد ورأوه قد
 يعمل به، ولكن الله تعالى أباح
 بهن بشرط أن يكن محصنات
 عفيفات غير مسافحات ولا متخدرات
 أخذان، ولا يقربن الفواحش ومن
 العرض، وقد أمر عمر بن الخطاب
 حذيفة بطلاق يهودية تزوج به
 أحرام هي؟ قال : لا، ولكن أحبت
 تزوجوا المومسات منهن، فأبى
 بالمومسات لا يجوز، وهذا عمر
 عمر في غاية الحكمة، وهو يحرم
 يقع اليوم من المتزوجين بادئاً

(110) سورة المائدة
 الآية 5

فإنهم لا يتزوجون إلا عن طريق
 الاتصال الحرم، والمصاحبة في العمل أو
 القهوة، أو الأوطيل... بحيث تكون
 مجرد صاحبة لا غير، كما هي العادة
 في الزانية، والله تعالى قد أباح الزواج
 بهن بشرط الإحصان وهو العفاف،
 وعدم اقتراف الزنا، ومن كانت حالها
 هكذا فلا يجوز الزواج بها، لأن الله
 يقول : الزاني لا ينكح إلا
 زانية أو مشركمة والزانية لا
 ينكحها إلا زان أو مشرك،
 وحرم ذلك على المؤمنين
 (111) ولهذا قال العلماء إن الزواج
 بالمحصنة الكتابية أفضل من الزواج
 بالمسلمة الزانية لأن الكتابية المحصنة
 جعلها الله تعالى من الطيبات
 التي أحلت لنا، أما الزانية المسلمة فقال

(112) سورة النور

الآية 26

(113) أخرجه الجماعة

وفي لفظ

البخاري

والصاحب

الفراش،

وأخرجه

القضاعي في

المستد عن أبي

هريرة (انظر نيل

الأوطار 279

(6).

وقد احتجبت أم

المؤمنين سودة

بنت زمعة رضي

الله عنها من أخ

لها مشكوك في

نسبه وقد قضى

رسول الله صلى

الله عليه وسلم

في شأنه بأن

يكون والولد

للفراش وللعاهر

الحجر،

وأصبحت

قاعدة في

الإسلام

بخصوص ثبات

النسب.

تعالى إنها خبيثة لا تصلح إلا

مثلها كما قال تعالى : الخبيث

للخبيثين (112)

والمقصود أن هذا الزوج

اليوم من المغاربة في المهجر، وغير

بالأوربيات لا يعد زواجا شرعيا

أبدا، بل هو زنا محض، وأولاده

ولدوا بهذا الزواج أولاد زنا، يحرم

نسبتهم إليهم لأن الولد للفرش

أما ما كان غير شرعي فلا

والده، ولوالده الحجر كما قال رسول

صلى الله عليه وسلم : الولد لمن

وللعاهر الحجر (113)، وهو

فيجب عليهم ألا يجعلوه من

الشرعيين وألا يدرجوه في

المدنية فيكون لهم من الحق

الإرث والنسبة ما يكره

لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عقد نكاحها حينئذ
 سعيد بن العاص و كان مسلماً، لأن أبا سفيان أبها
 كافراً، ولا بد أيضاً من أن يكون الشاهدان مسلمين و قد
 النكاح فاسداً إذا شهد على زواجها كافران مثلها، وكن
 لا يوجد في الزواج الواقع اليوم بين الأوربيات والمغربية
 أوربا، ولا في غير أوربا، وإنما هي صعبة ومخادعة لا
 فإذا حصلت منها ولادة صعب عليهما الفراق فاستمر
 زناهما إلى أن يموتا، والأمر لله.

ثم إن الأمر المهم بل الأهم الذي يجب أن ينتبه
 المسلم في زواجه بالأوربيات هو أن القانون عندهم في
 أن الأم تتحكم في الأولاد فإذا وقع الطلاق والفراق فحلت
 لها في تربيتهم يقيمون معها حضراً وسفراً، ومن المعلوم
 أن الأمهات في أوربا يربين أولادهن تربية مسيحية محضة
 يلقتونهم التعاليم المسيحية فيكبر الولد مسيحياً على
 الأمر عندنا، حيث أن الأمهات يهملن في تربية أولادهن
 التربية الإسلامية عقيدة وعملاً، فيخرج الولد أو
 وكانهما من أولاد الجاهلية الأولى، وقد حصل

من الناس الذين صاحبوا الأوربيات وولدوا
 وقع لفراق فينتهم لم يستطيعوا تزوج أولادهم منهم،
 مسيحيين رغم أنفسهم، ولأجل هذا قال الأئمة
 لا يتزوج الكتائية إلا في بلد يكون فيه حكم
 لأجل المحافظة على الولد من أن ينشأ كافراً.
 يحتاج المسلم إلى التزوج بدار الحرب وهي التي
 فيها للمسلمين كأوربا اليوم، وخاف على
 عن امرأته ليلا يكون ذريعة إلى أن ينشأ ولده
 تزوج الحريات لعل ترك الولد في دار الحرب،
 يوم يتم التزوجين في أوربا فيجب على الإنسان أن
 في هذا المشكل الذي لا حل له بالنسبة للقانون
 يقضي بتبعية الأولاد لأمهاتهم، وأعرف الكثير من
 ولم يجدوا له حلاً أبداً إلا الامتناع عن
 والأمر لله.

الرجل أوروبية زواجا شرعياً فلها عليه ما
 عليها ما على المسلمة كذلك، إلا أنهما لا
 كطلاق المسلمة، تعتد عدة المسلمة،

وإذا طلقها ثلاثاً تحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره . . .
 صحيحاً ولو كان الزواج على دينها، ولا يكون على
 ومصاحبة، ويجب عليها الإحداد في عدة الوفاة كما
 المسلمة، وله جبرها على الغسل من الحيض وكذا ذلك . . .
 من الجنابة، وعلى النظافة وعلى الاستحداد، تحقق . . .
 وإبطها فإن النصرى لا يحلقون العانة، ويجبرها على
 الأطفال والتنظيف بالماء إذا لم يكن بها مرض، ويمنع
 شرب الخمر لأنه يذهب العقل، ولحم الخنزير إذا كان . . .
 منه ويمنعها من ذكر ديانتها لأولادها، ويلزمها . . .
 الشريعة في مقابلة من يحل ويحرم من قرابتها وأهليها . . .
 هو الحال في المرأة المسلمة، ويمنعها من الخروج إلى . . .
 وغير ذلك مما لا علاقة له بالحياة الزوجية، وهناك . . .
 أخرى تتعلق بالزوجة الكتابية نذكرها في فرصة . . .
 شاء الله تعالى.

هل يجوز (للفتنة) الزواج؟

السؤال الثاني: هل يجوز (للخشي) الزواج

... حائراً شرعاً فهل يتم الزواج برجل أو بامرأة؟
 - تعالى لخدمة الدين والعلم والسلام.

حسب عنه أن الخشي هو الذي له ذكر رجل وفرج
 ينسب إلى مشكل وغير مشكل، فالذي يتبين فيه
 ذكرية أو أنوثية، فهذا ليس بمشكل، وإنما هو
 به حشة زائدة، أو امرأة فيها خلقة زائدة، وهذا حكمه
 حكمه ما ظهرت فيه علاماته، وقال العلماء يعتبر في
 حشة فيه فإن بال من حيث يول الرجل فهو رجل، وإن
 حيث تول المرأة فهو امرأة، وورد في العمل بهذه
 حديث لكنه لم يثبت، واعتبروا الاعتماد على خروج
 أعم العلامات لوجودها عند الصغير والكبير،
 غيره من العلامات فلا توجد إلا في وقت خاص،
 فيه هذه العلامة فليس بخشي مشكل كما هو
 حكمه بما يستقر عليه أمر العلامة، في زواجه وميراثه
 حكمه، وأما الخشي المشكل فهو الذي لا تظهر فيه
 بشكل في حاله، ولا تبين ذكوريته من أنوثيته،
 أن يكون زوجاً أو زوجة، قال الفقهاء لا

يتصور شرعا في الخشى المشكل أن يكون أبا أو أما أو جدا
زوجا أو زوجة، لأنه لا يجوز مناكحته ما دام مشكوكا
يعلم هل يتم الزواج برجل أو امرأة. ولكل منهما أحكامه
الزواج، وأمر النكاح مبني على اليقين وعدم الشك.

صغر العضو التناسلي

رسالة وصلتني عن طريق إدارة الخضراء الجديدة
م. أ يقول صاحبها أقدم بالشكر الجزيل إلى جريدة حف
الجديدة الغراء في شخص مدبرنا وطاقتها، هذه الجريدة
تعمل دائما وأبدا من أجل مصلحة مدينة طنجة، وأهلها.
كذلك من أجل كلمة الحق فقطهر الحق حقا، وتبدي الباطل
فمزينا من النجاح والتقدم، وقبل كل شيء أقدم بالشكر
إلى العلامة الجليل سيدي عبد العزيز بن الصديق بارك الله تعالى
عصره، ونفعنا بعلمه، على جرأته وشجاعته للخبر
موضوع (ما يجوز وما لا يجوز) الذي ظل لمدة طويلة مضت
المواضيع المحرمة التي لا ينبغي الحديث عنها لدى بعض
المتنطعين، ورغم اعتراض هؤلاء المتطفلين على

... تينو وتوضحو للجميع حقيقة هذا الموضوع،
... عرض على سيادتكم المشكل الذي أعاني منه: فأنا
... متزوج من امرأة أعاني من مشكلة كبيرة بالنسبة لي، وهي
... صغري تدلسي فأخشى إن تزوجت أن تعيرني زوجتي
... ما لا يحمد عقباه، ولذا أطلب من سيادتكم إيجاد
... شك على صفحات جريدة (الخضراء الجديدة) على
... أتمنى لجريدة الخضراء الجديدة مزيدا من النجاح
... محمد

... عن هذا هو أن من العيوب المقررة عند الفقهاء
... زوجة أن ترد بها الزوج أن يكون عضوه التناسلي
... حدة معتادة يعني لا في الصغير ولا في الكبير، بأن
... لا يشفي غليل الزوجة، أو كبيرا جدا لا تحمله
... تمتع المعتاد، لأن المقصود من الزواج هو أن يتم
... صغيرين الزوج والزوجة فإذا فقد ذلك وجب
... زوج حيث لا معنى له وأصبح غير ذات موضوع،
... في الزوجة إذا كان في فرجها علة أو داء يحول
... تمتع والتلذذ المطلوب من الجماع فله أن يفارق،

ولكن يجب مع هذا الصداق للزوجة في مقابل التمتع به.
هذا أقول للشباب صاحب السؤال إن وجد زوجة ترضى به
وتتفق بما معه، وتكتفي بأن تكون ذات زوج ولو مع غشها
من الزوج وهو التلذذ والكفاية والتحصن على قدر المستطاع
ونعمة، وإن لم يجد سيدة ترضى بحاله، فلا يستحب له
لأن الرسول عليه الصلاة والسلام يقول معشر الشباب
استطاع منكم الباءة فليتزوج وهذا الشاب غير مستصحب
وجماع الزوجة فليترك الزواج لئلا يقع في محذور كره
وليعمل ما يحول بينه وبين ثوران الشهوة، وقد أُرشد
عليه الصلاة والسلام إلى بعض ذلك وهو الصوم
يستعمل ما يشبه الصوم في إضعاف الشهوة، والتضعيف
كما نص على ذلك شرح الحديث.

وأقول لهذا الشاب إن ما أصيب به قد ذكره
العرب قديما أدوية وعقاقير لعلاج ما تشتكي منه، وروى
ما ذكروه لعلاج ذلك أنفع مما عند الأطباء اليوم
كتبهم تجد فيها ما ينفعك إن شاء الله تعالى
دواء كما في الحديث، ولعل الأطباء الذين يقرؤن

هذا الشاب يفيدونه بما يشفيه من علته
فينبغي أن يبادروا إلى الإفادة بذلك
لينفعوا من هو مثله، وقد جاءت امرأة
إلى رسول الله تشتكي صغر ذكر
زوجها وأنه مثل الهدبة من الثوب فلم
يوافقها رسول الله عليه الصلاة والسلام
على الطلاق لأنها كانت تزوجت لتحل
لزوجها الذي طلقها ثلاثا، فقال لها
أتريدين أن ترجعي إلى زوجك الأول لا
ترجعي حتى تذوقي عسيلته ويذوق
عسيلتك، يعني حتى تلتذ به ويلتذ بك
وتحصل لكما (الرعدة الكبرى) كما
يقول الطب اليوم.

وهذا الحديث يدل على أن اللذة
تحصل للزوجة (114) ولو كان عضو
زوجها التناسلي صغيرا، فإذا كان
عندها صبر فلتكتف به عن الطلاق

فتزوجت بعده
بعد الرحمن بن
الزبير فجاءت
النبي صلى الله
عليه وسلم
فقالت يا رسول
الله أنها كانت
تحت رفاعة
فطلقها آخر
ثلاث تطليقات
فتزوجت بعده
عبد الرحمن
بن الزبير وأنه
والله ما معه إلا
مثل الهذبة
وأخذت بهذبة
من جلبابها
فانقسم رسول
الله صلى الله
عليه وآله
وقال ولعلك
تريدين أن
ترجعي إلى
رفاعة.

والفراق، ولهذا قال بعض
لا يجب على الرجل أن يطرده
عضوه التناسلي ولم يجعله من
التي يرد بها الزوج.

فيهم المسألة بين النساء

من قبح السحاق وإفساده
المرأة أنها إذا تعودت عليه
وألفته واستحلته تكره
مضاجعة الرجل

وصلتني رسالة من
مضمونها أنها في أول زواجها
فأحس السحاق مع زوجة أحد
وقالت أنها كانت غافلة لامية
أبسط أمور دينها، وقالت: وقد
إلى الله توبة نصوحا،

مؤذنة على أداء الفرائض، وأحاول جاهدة
للمسألة الثابتة، والزوجة المخلصة الوفية،
تتبع نحو زوجي حاولت مرارا اختلاق
في منه، لكنه رفض بشدة وأكد أنه لن يطلقني
أستطيع إخباره بما فعلت، وأريد الآن
حسني، وقد نويت أن أصوم شهرين متتابعين
سأعطي القدير أن يكون ثوابها للزوجي
يا سيدي أن تحبيني عن مؤالي هل
يجوز شرعا ويعتبر كفارة، ولك جنزيل
به تعالى خيرا.

عن سؤال السيدة أصلح الله حالها، أن
ثبت أنه من الكبائر، والقبائح التي تصاب بها
نحوه وإفساده لطبيعة المرأة إذا تعودت عليه
نحوه تكره بسببه مضاجعة الرجل، ولا ترى في
يكنى نهمتها الجنسية، ويشفي غليلها وهذا
أعلم، ولهذا حرمت شريعتنا، ولعن رسول
عليه وآله وسلم صاحبته، وأخبر أن ظهور هذه

الموبقة في الأمة يكون ذلك علامة على حلول الفساد
وفساد حالها، فقال في حديث رواه الطبراني (د) :
أمتي ستأفعل بهم الدمار إذا ظهر فيهم التلاعن وشرب
ولبسوا الحرير واتخذوا القيان واكتفى النساء
والرجال بالرجال).

وقال في حديث آخر: (إن من أعلام
وأشراطها أن يكتفى الرجال بالرجال والنساء بالنساء
الطبراني أيضاً. وقد بلغ الحال في هذا إلى أن صار
يسجلون عمالية السحاق بين النساء في (كاسيه
للبيع، ويأتي به كثير من المغاربة من إسبانيا
يعرضونها في بيوتهم ليزيدوا في الطين بلة في تدهور
المرأة المغربية البائسة الضائعة بين الجهل بدينها وميوعة
حتى أصبح وجودها مشكلة اجتماعية في مغرب
لها حل، كما قال لي الدكتور عبد اللطيف بن جبر
«من عنده بنت اليوم عنده مشكلة».

واعتبر الشرع السحاق في حكم الزنا بين
المرأة من جهة كونه يفسد المرأة المساحقة ويحذر

... طبيعي المعتاد للمرأة في الإتصال الجنسي،
... من خبوة جنسياً كما هو الحال في الرجل مع الرجل،
... عليه فيما رواه الطبراني عن وائلة (السحاق
... يهن) وفي لفظ (سحاق النساء بينهن زنا).
... في إثم والحرمة مثل الزنا تماماً من غير شك،
... مساحقة بسببه من العار والشتار والوصمة لشرفها
... من زنا، وقد يريد الرجل أن يتقدم إلى خطبة
... مساحقة لها صاحبات وأخذان، فيتأخر
... يقع فيه المتزوج بالزانية!!

... يشارك الزنا الواقع بين الرجل والمرأة بأنه لا حد
... موجب للحد المقرر في الشريعة للزنا هو إتيان
... حراماً ما يأتي من أهله حلالاً، فلا يتضمن
... فأشبه مباشرة الرجل المرأة من غير
... رجل إذا باشر المرأة فاستمتع بها دون الفرج
... وثني كبيرة ولكن لا حد عليه، وإنما عليه
... حكمه في المساحقين لا حد عليهما، وإنما
... لأن وصف الزنا لا يصح إلا بين رجل

وامرأة بالفرج الذي هو الذكر في الفرج الذي هو مخرج
ولكن قال الزهري: تحذ كل واحدة من المرأتين.

وهذا قول شاذ لم يقل به أحد، ويفارق السحوق
الحقيقي بعدم الاستبراء كما هو الحال في الاتصال بين
والمرأة ويبقى الحكم في ما لو ساحت امرأة بنت
نافقتضنها، وقد وقع هذا في مصر كما قرأت في
المجلات، وهذا يحتاج بياناً إلى وقت آخر، وأعود
للسيدة السائلة الثابتة إن عزمك على الطلاق من
لأجل ارتكاب معصية السحاق غير صواب، فلا دخل
في الثوبة، فيجب أن تعلمي هذا وإنما عليك أن تتدبري
فعلت وتعزمي على عدم العودة إلى ما فعلت وتنبه
صنعت أنت وصديقتك التي فعلت معك هذه
والسحاق لا يحتاج إلى كفارة الصيام، ولا إلى عب
الكفارات، نعم، عليك أن تكثري من الحسنات.
الصالح لعل الله تعالى يغفر لك ما صنعت، والله تعالى
«إن الحسنات يذهبن السيئات».

وبالله التوفيق

• سلامة زوجته. يجوز منع الحمل

• • • • • فمن الرسائل الآتية من جبل طارق رسالة
• • • • • فيها ما مضمته: إن زوجته نزل بها مرض وقال
• • • • • حمل سيكون خطراً عليها وكذلك استعمال
• • • • • حمل. والآن هل يجوز له هو أن يعمل الدواء
• • • • • من زيادة لأجل المحافظة على سلامة زوجته التي
• • • • • من حمل، ومن استعمال الدواء المانع من

• • • • • عن سؤال هذا السيد: أنه يجوز له أن يعمل
• • • • • من حمل زوجته حتى ولو لم يكن ذلك لأجل
• • • • • من زوجته، فإنه ليس من شرط الزواج الولادة لا
• • • • • من زوجته.

• • • • • من جهلة يطلق زوجته، أو المرأة تطلب فراق
• • • • • عنه. ولا يوجد في الشريعة الطلاق لعقم
• • • • • والله تعالى أخبر أنه يهب لمن يشاء الذكور
• • • • • الإناث أو يزوجهم ذكرانا وإناثا

ويجعل من يشاء عقيماً، والعيوب المقررة في كتابي
للزواج والزوجة، لم يذكر فيها عقم أحدهما كما هو
لأن المراد من النكاح هو الإحصان والعفاف، وحبس
المرأة الصالحة التي تكون عوناً للرجل على دينه
حياته، وأما الذرية ووجود النسل فأمر عرضي
لهذين، ويظهر هذا جلياً من قوله صلوات الله عليه
الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أحسن
وأغض للبصر، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه
ولهذا أقول للسائل: لك الحق في أن تعين
بينك وبين ولادتك.

والله ولي التوفيق.

2مهم تنظيم الأسرة أو تنظيم النسل

تكرر السؤال عن قضية تنظيم الأسرة
النسل. وكنت وضعت في ذلك رسالة صغيرة

أعجب بها من وقف عليها من الباحثين في
وضعت منذ عشرين سنة أو قريباً منها،
سحب كنها.
عاد السؤال عن حكم (تنظيم الأسرة)
وتحديد النسل.
ممي الكثير أن أعيد الكتابة في الموضوع مع
ولاسهاب في البيان والشرح. فأجبت طلب
حررت هذه الرسالة في (حكم تنظيم الأسرة).
ت مهمة، وفوائد لم أتعرض لها في الرسالة
ت نسخها وسبق لي أن ألفت محاضرة في
تقدي مرشان بطنجة بطلب من الجمعية المغربية

بحث فيها ما كان خافياً وأظهرت من أحكامها
تغرق للكتابة في هذه القضية من العلماء،
حي أعجب السامعين، والحمد لله تعالى.

هذا: إن قضية تنظيم الأسرة، أو تحديد
صارت من مشاكل الوقت في الشرق

والغرب، وكثير الأخذ، والرد فيها، وطال الجدال في شأنها من الناحيتين الدينية والاجتماعية.

وقد اختلف رأي الباحثين فيها من هذين -
فبعضهم حكم عليها بالمنع من الناحيتين ورأى عدم -
واباحتها.

والبعض الآخر سلك فيها مسلكتا ومقتدا
العمل بها مباحا مطلقا، ولا ممنوعا مطلقا.

ولكن مع الأسف إنه الذين تناولوا الكتاب
القضية من الناحية الفقهية لم يعملوها بحقها من

يشفي الغليل، ويرفع اللبس، ويدفع الحرج عن الخلق
والخوض في هذه المسألة كقضية اجتماعية.

الأنظار، وتدعو إلى البحث والجهد بين أهل
 في شأنها إلى درجة أن تعقد لها الندوات،

لمعرفة مالها وما عليها، لم يكن معهودا في البلاد
ولا كان مما تناوله العلماء والباحثون فيما يتداولون

من القضايا التي تنزل بهم،
وإنما كان ذلك يتعلق بحالة الشحف

١٠ - فيتنب الحكم الشرعي فيها كما يطلبه في

• حب على كل مسلم أن يكون سيره في
• عمة على منهاج الشريعة فما أباحته سلكته،
• ممة وأعرض عنه.

١ - حدَّثنا نَصْحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ هُمْ أَوَّلُ
 ٢ - فِي هَذَا الْمَوْضِعِ حَيْثُ سَأَلُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

— يتعلق بتحديد النسل، أو التوقف عن الولادة
— وخاصة نالت به لا يمكن التمثيل بها.

عنى ما يخوض فيه الناس اليوم من (تنظيم
نفسه، رصده، عامة شاملة لحياة المجتمع.

... يمكن - كما قلت - من مشاكل

— صنعوا فيما نزل بهم من القضايا التي

...مهم، ولها علاقة بالسلوك، والحياة العامة
...مادة فيما سبق من زمانهم.

فتجددهم قد حصوا كل مسألة . نـ
وظهرت بتصنيف يبين حكمها وتأليف يشرح
الناحية الفقهية وكانوا يرون ذلك من أوجه
والفروض اللازمة لتبيين حكم الله تعالى للمسلمين
بهم، ويحدث لهم.

ولذلك اتفقوا على وجوب الاجتهاد في
ومصر، لاستخراج الأحكام لما يحدث من تغير
من أحداث بين الناس، ولم يكن في ذلك نص
أما قضيتنا - أعني (قضية تنظيم الأسرة) - فليس
لديهم بهذه الصورة التي ظهرت في المجتمع الإسلامي
فلذلك لم نجد لهم فيها تأليفاً، أو تصنيفاً
فعلوا في غيرها، وغاية ما هناك هو ذكر ما يتعلق
أحكامها في (باب معاشره النساء) المدرجة في كتب
من كتب الفقه، وشروح الحديث، ولهذا لا نجد
الشامل في هذه القضية في كتاب خاص من
بل لا بد لمن أراد الإحاطة بالكلام فيم

- رجع إلى عدة كتب مختلفة في الفقه على
هذا. وشروح الصحاح، والسنن وهي كثيرة مع
- من شرحها كذلك.
- في عدم التوجه إلى التأليف من سلفنا في
- تظهر في البلاد الإسلامية كمشكلة من
- يجب أن تأخذ اهتمام أهل العلم والفقه إلا
- نوريا عن طريق ما ينشرونه من آرائهم،
- وما يصلنا عنهم من أفكار عن مجتمعهم!!
- فكرة (تنظيم الأسرة) أو تحديد النسل،
- من بصفة جماعية لأنها من الأخطار التي
- يجب منظرهم.

- هذه الفكرة، وظهورها في أواخر القرن
- ولعل أول من دعا إليها هو الاقتصادي
- حيث رأى في عصره تزايد السكان في
- غير عادية لما كان عليه الإنجليز في تلك الأيام
- ورياء الاقتصادي والترف المادي.
- هذا التزايد الهائل في عدد السكان، ربما

- مالتوس) نظريته هذه سنة 1798 في مجلة له
 - ترايد السكان وتأثيره في تقدم المجتمع
 - بعده ظهر (فرنسيس بلاس) في فرنسا ونادى
 - من ترايد السكان!!
 - يكف بإشادات (مالتوس) بل شفع اقتراحه
 - التي ينبغي استعمالها لمنع الحمل، وذلك
 - وقد سقت هذه النبذة التي لا علاقة
 - حكم شريعة في قضية (تنظيم الأسرة) لبيان ما
 - بلاد الإسلامية لم يسبق لها في تاريخها
 - دعوة إلى تحديد النسل، أو تنظيمه بصفة
 - ذلك جاء بعد أن حصل اتصال بأوروبا وتأثر
 - يحدث في مجتمعهم وقد ظهر أن هذه الدعوة
 - في أول الأمر على الناحية الاقتصادية العامة
 - غاظة وقلة الموارد وبناء هذه الدعوة على هذه
 - معشى مع قواعد الإسلام مطلقاً لأن الله تعالى
 - ما آية بأن أرزاق العباد بيده. وهو الكفيل بها
 - قال تعالى: وما من دابة في الأرض إلا

يؤدي إلى النقيض مما هم عليه من البذخ والترف
 فتبديل السعة بالضيق، وقلة الموارد
 تستطيع القيام بتغذية الإنسان مع ترايد السكان
 وقال إن النسل إذا بقي يتضخم بطريقته
 فلا بد أن تضيق الأرض يوماً، ولا يعود ما تعيب
 العيش يكفي لسد حاجة الإنسان!!
 فدعوة (مالتوس) الإنجليزي إلى تحسيس
 إلى المحافظة على رفاهية الإنسان ورخائه في عيش
 لأن النمو الديمغرافي في نظره يوقعه في
 لعجز الأرض عن القيام بإنتاج ما يكفي
 تكاثر سكانها فيجب على هذا أن يكون
 متمشياً مع ازدياد وسائل العيش، وموارد
 الزيادة على ذلك ونظره هذا هو الذي جعله
 الإنجليزي بتحديد النسل، واقترح لذلك اتخاذ
 النفس، على ألا يتزوج الأفراد إلا بعد أن تنفذ
 وأن يحاولوا التغلب على أهواء النفس، ونكس
 في الحياة الزوجية إذا تزوجوا.

على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها
كذل في كتاب مبين.

وكان طائفة من العرب في الجاهلية تقتل أولادهم
أجل الفاقة فرد الله تعالى عليهم عملهم، وحذرهم.

فعلهم فقال سبحانه : **ولا تقتلوا أولادكم**
إملاق نحن نرزقكم وإياكم.

يضاف إلى هذا ما ورد من الأحاديث في
في الزوجة الودود الولود!! والترهيب من الزوجة بعد
لا تلد، فلأجل هذا كانت الدعوة إلى تحديد
وجه عام بحيث يكون شاملا لأفراد الأمة بدون تقييد
إلى حالة من الحالات لا يجوز شرعا. لأنه يتعد
العقيدة الإسلامية وشريعة الإسلام!

أما التعارض مع العقيدة فإن العقيدة الإسلامية
شأن الرزق يجب على المسلم أن يكفل الأمر في
تعالى الرزاق.

فإن الله تعالى يقول : **وما خلقت الجن و**
إلا ليعبدون ما أريد منهم

— **أن يطعمون** إن الله هو الرزاق ذو
— **صية متين**. (سورة الذاريات رقم 56 - 58) وقال
— **وما من دابة في الأرض إلا على الله**
— **سيرة هود رقم 6**)، وورد في الحديث فرغ الله
— **عن ابن آدم من أربع الخلق، والخلق، والرزق،**

— **جمع** : خوف من كثرة النسل من هذه الناحية ليس
— **عن** : بعد خبر الله تعالى بكفالة الرزق لعباده.
— **عن** : مرضته لأحكام الشريعة فإنه من المسلم أن
— **عن** : في التناسل وفضل لأجل ذلك الزوجة الولود
— **عن** : حقيق لما يترتب على التحديد بصفة عامة من
— **عن** : وربما اندثارها بالمرء.

— **عن** : لأوربيون لهذا الأمر فبعد أن اختاروا تحديد
— **عن** : زمان رجعوا فصاروا ينادون بالتناسل لما رأوا
— **عن** : أنهم بقله رجالها لا سيما والحروب تتوارد
— **عن** : وأخرى، فتفني منهم العدد الكبير، كما هو

وأول من نادى بكثرة النسل فرنسا ولعل من
يحتاج إلى نزاع، فلهذا كان تحديد النسل مصفاً - - -
إلى عواقبه لا يجوز!!
وإنما الذي نريد الخوض فيه الآن هو تحديد
بالصفة الفردية الخاصة وهل يتناوله الحكم بالبيع - - -
الأُسرة أن يختار ما يراه موافقاً لحاله من الناحية - - -
وغيرها من الأحوال التي يرى فيها عيشه وسعد - - -
تكوين أسرته تكويناً سالماً صالحاً، ويدفع الخرج - - -
الذي يقع من كثرة الفرقة؟ أم يشمل المنع والتحرية - - -
الحكم في التحديد، والتنظيم على وجه الشمول - - -
لكل أفراد الأمة.
فهذا هو الموضوع الذي يتناوله البحث - - -
هذه، وهذا الذي خاض فيه أهل العلم، ونكس - - -
كتب فيه بما ظهر له، وأعطاه نظره، واجتهده - - -
منهم حكم بمنع هذا النوع من التحديد، وحرمة - - -
يشمله هو الآخر حكم النوع الأول، ولهذه - - -
الحكم الذي صدر عن هؤلاء غير صحيح - - -

- - - حملهم عليه أمران :
- - - إصدار هذا الحكم بدون بحث، ونظر منهم
- - -
- - - أنهم حكموا بذلك تقليداً لغيرهم والمقلد
- - - حصة صواب، ويخونه التوفيق!!
- - - حقيقة نقول الحق في هذه المسألة يجب أن نعلم أولاً
- - - من أصله ثم نعلم ثانياً الغرض المقصود بالذات
- - - أو الزواج.
- - - أد أنقينا نظرة خاطفة عابرة على هذين الأمرين
- - - حب وبسهولة حكم تنظيم الأسرة أو تحديد النسل
- - - عينا باب الخلاف، والنزاع بالمرّة. وإنما جاء
- - - نحن من لا علم له بمسألتنا، ومن عدم فهم
- - - حقيقتها.
- - - نقول : اختلف العلماء في النكاح بين
- - - ب، والإباحة قالوا وقد يكون مكروهاً، أو
- - - حفظ أبو عمر بن عبد البر في كتابه (الكافي)
- - - يوجب بواجب إلا على من تأقت نفسه إليه.

واشتدت عزبته وقدر عليه !

قال : وأمر الله تعالى بالنكاح معناه عـ

العلماء : الإباحة ، والندب والإرشاد ، لا الإيجاب .

قلت والذين قالوا بوجوبه عللوا ذلك عـ

العت أي الوقوع في الزنا ، وكانت له مع ذلك عـ

على القيام بشؤون الزوجة . لقوله صلى الله عليه عـ

الحديث الصحيح : يا معشر الشباب من استطاع عـ

فليتزوج فإنه أغض للبصر ، وأحصن للفرج ، ومن عـ

فعليه بالصوم فإنه له وجاء .

وأما إذا لم يخف الوقوع في جريمة الزنا عـ

عليه ، وحمل الأمر في الحديث على الوجوب عـ

الظاهرية وحدهم !! وأما الكافة فالأمر فيه عـ

والإرشاد لا الإيجاب . فلهذا لا يجب النكاح عـ

ولو مع خوف العنت .

قال النووي رحمه الله تعالى فلا يثزم عـ

خاف العنت أم لا ؟ قال هذا مذهب العلماء عـ

أحدا أوجبه إلا داود ومن وافقه من أهل الظاهر عـ

عـ رحمه الله تعالى في الإحياء عن بعضهم عـ

ص تركه في زماننا هذا قالوا وقد كان له فضيلة عـ

تكن الأكساب محظورة ، وأخلاق الناس عـ

معداة لم ينكروا ما للنكاح من مزايا وفوائد عـ

مربوب فيها .

ولد ، والذرية ، (ومنها) تحصين المرأة وحفظها عـ

(ومنها) إيجاد النسل وتكثير الأمة . (ومنها) عـ

سي صلى الله عليه وآله وسلم ، وغير ذلك من عـ

والمزايا المعروفة المعلومة . ولكنهم قالوا مع عـ

ومزاياه ومحاسنه له آفات ، ومساوئ ، تطغى عـ

عـ والمزايا !!

من مساوئه التي تأتي في مقدمة مساوئه ، وآفاته ، عـ

تبعه عن دينه ، ويلقي به في التهلكة ، بالتعرض إلى عـ

تعرض من الكسب الحرام والوقوع في المذلة ، عـ

عـ النفقة ، ووسائل العيش !!

عـ أن كثرت وسائل الحضارة واتسعت عـ

وأصبح ما ليس بضرورة ، ولا لازم من عـ

يغنيهم الله من فضله.

- ولهذا قال الغزالي في الإحياء بعد .. -
- وأفات النكاح مائضه : فهذه مجامع الآفات -
- فالحكم على شخص واحد بأن الأفضل له النكاح -
- مطلقا، قصور عن الإحاطة بمجامع هذه الأمور -
- القوائد، واجتمعت الآفات، فالعزوبة أفضل -
- الأمران وهو الغالب، ينبغي أن توزن بالميزان -
- الفائدة من الزيادة من دينه وحظ تلك الآفات -
- منه، فإذا غلب على الظن رجحان أحدهما -
- وأظهر الفوائد الولد، وتسكين الشهوة، وأظهر -
- إلى كسب الحرام، والاشتغال عن الله تعالى.
- هذا كلام الغزالي رحمه الله تعالى وهو -
- النكاح تابع لرغبة الانسان ومصلحته، فإن -
- المصلحة فله أن ينكح.. وإلا فلا!!
- ثم بعد القول بأن النكاح مستحب، -
- من يقدر عليه. هل المراد منه بالذات هو -

- الح. وتعفف عن الحرام؟ والحصول على الزوجة -
- من تترك الرجل في حياته، وتساعده على الحياة -
- .. غول على دينه ودينه؟
- .. مراد من النكاح هذه الأمور كلها، إيجاد -
- .. والحصول على المعين على شؤون الحياة؟!
- .. خبر من تتبع النصوص أن الغرض من النكاح هو -
- .. عفاف، والحصول على المرأة الصالحة التي -
- .. يترك الرجل على دينه وشؤون حياته!!
- .. حرية ووجود النسل فأمر عرضي بالنسبة -
- .. يحير جليبا من قوله صلى الله عليه وآله وسلم:
- .. من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه -
- .. وأغض للبصر، ومن لم يستطع فعليه -
- .. وجاء. وقال صلوات الله عليه وسلامه : من -
- .. لم يزد الله إلا ذلا، ومن تزوجها لمالها -
- ... ومن تزوج امرأة لم يرد بها إلا أن يغض -
- .. فرجه، أو يصل رحمه بارك الله فيها بارك -

الله فيها، رواه الطبراني عن أنس. وله طرق في الصحيحين والسنن.

وقال صلى الله عليه وآله وسلم : من كثر طول فليتزوج فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج .
فالصوم له وجاء. فهذا وغيره مما لم نذكره من الترغيب في النكاح إنما هو لأجل الإحصان، ونص صرح بهذا الغزالي في إحيائه فقال: بعد ذلك (معشر الشباب) إن سبب الترغيب فيه خوف العين، والفرج.

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: من تزوج استكمل نصف الإيمان فليثق الله في النصف الغزالي : وهذا إشارة إلى أنه فضيلة لأجل التحصن من الفساد، فكأن المفسد لدين المرء في وطنه، وقد كفى بالتزويج أحدهما. وقال صلى الله عليه وآله وسلم : ما للشياطين سلاح في النساء، فتزوجوا.

فهذه الأحاديث وغيرها مما لم نذكره

من زواج هو الإحصان والبعد عن الوقوع في حرام. فحاشا الموبقة لصاحبها. ويؤيد دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اللهم إني أعوذ بك من شر عيري. ومني.

حديث الواردة في الترغيب في الزواج بالولود إنما من حصول الكمال في الزوجة، وليس معناها أن تصود بالذات من الزواج، بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : فاطفر بذات الدين. فلو كانت ذات من تدفعه مقدمة في النكاح على الولود غير حريم. بل قال صلى الله عليه وآله وسلم : ثلاثة من تعالي عونهم، المجاهد في سبيل الله، من يريد الأداء، والناكح الذي يريد العفاف، من يريد الولد. ولو كان هو المطلوب من الزواج من هنا أولى في الترغيب في الولد، لأنه أخير من تعون على ذلك حقا عليه سبحانه، وليس من غيب شيء.

فصود الآخر : وهو الحصول على المرأة

الصالحة التي تشارك الإنسان في حياته وتعيبه غداً
دينه ودنياه، فهو من أهم مقاصد الشارع في ترويح
عد المرأة المثالية في دينها وأخلاقها وطاعتها لزوج
قيامها، وحفظها لنفسها، وماله عند غيبته، من
أفضل ما يعطاه المرء في الدنيا!! بل جعل وجوب
المرأة مقارناً في الفضل لاستقامة الرجل في نفسه...
قال صلى الله عليه وآله وسلم : ما استفاد المؤمن بعد
الله تعالى خيراً له من زوجة صالحة إن أمره
نظر إليها سرته وإن أقسم عليها أبرته: وإن غاب
نصحتة في نفسها وماله!!

وقال صلى الله عليه وآله وسلم : أربع من
فقد أعطي خير الدنيا والآخرة قلباً شاكراً، و...
وزوجة صالحة تعينه على دنياه ودينه. وأحد من
حذر صلى الله عليه وآله وسلم أن يتزوج الرجل
أو لجمالها، أو لحسبها، كما يفعل أغلب الناس
وأخبر أن ذلك قد يفوت معه المرد من
حسن العشرة بالقيام بحقوق الزوج وشؤون

حليلة الحسنة الغنية، لاختلق لها ولاهتمام
بها : بخلاف المرأة المتدنية العاملة بما يجب عليها
من زوج، فإنه ينتفع بها ويتديرها الحسن! وذلك هو
من الزواج. وأما الجمال، والحسب، والمال،
فمن أمر ثانوي بالنسبة إلى هذا المطلوب، (نقال)
فيه وآله وسلم : لا تزوجوا النساء لحسنهن
حين أن يردينهن، ولا تزوجوهن لأموالهن أن
ونكن تزوجوهن على الدين، ولأمة خرماء
دين أفضل، رواه ابن ماجه من حديث عبد الله
بن مسعود حسن.

لاحظ كثير من الأئمة هذا المقصد في شأن
لاحق للزوجة في الجماع، وبمعنى أنه إذا لم
يرزوجته، ولم يجامعها فلا يجبر عليه، ولا يؤمر
بعدمه المعروف من مذهب الشافعية والهادية
أن المراد من الزوجية ليس هو المتعة حتى
بعدمها. بل المقصود منه هو العشرة، والمعاونة
في البيت واستبدلوا على هذا بحديث المرأة

التي جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله
إليه ضعف زوجها في الجماع، وأنه ليس معه ما
من الثوب، فلم يسمع الرسول صلى الله عليه
شكواها، ولم يفرق بينهما لأجل ذلك!

قالوا فلو كان الجماع شرطاً في النكاح
في الحين، ومن هنا قالوا لا يفسخ النكاح بشيء من
التي تمنع الوطأ وإنما في ذلك الخيار لا غير
الجب.

فلو كان الغرض من النكاح الجماع
واجباً بالعيوب المانعة منه مع أنهم لم يقولوا
في الرد بالعيوب شهير طويل، ومن حقق النقص
يجد في ذلك ما ينهض للاحتجاج على الرد
في كتب الفقهاء!!

وقد أتى على أدلة ذلك أبو محمد
الله تعالى في المحلى، ثم اختار عدم الرد بعيوب
انظر 10 / 109 من المحلى.

ثم إن الذين قالوا بحق المرأة في الجماع

عيب أخشفة في الفرج بدون إنزال النطفة التي
يؤيد، إلا الحسن البصري، فإنه اشترط الإنزال،
مجرد به وحده، وخالفه سائر الفقهاء وقالوا يكفي
موجب الحد الشرعي وهو مجرد الإيلاج، وإن لم
وكذلك لم يقل أحد من الفقهاء بأن النكاح
عقده امرأة، أو الرجل، مما يدل على أن الولد غير
ت من الزواج والعيوب التي أثبت بها الخيار من
حسنة: ثلاثة منها يشتركان فيها وهي الجنون
عرض. ونوعان يتفرد بهما أحدهما عن الآخر
حرج، والعنة، أو الإعتراض أي عدم الانتصاب!
في سرعة الفسق، وهو سعة الفرج والرتق وهو
وعلى ضوء هذا التمهيد يظهر لنا حكم مسألة
تنظيمه!! لأن الفرع تابع لأصله، ويدور
حكمه وذلك أننا إذا حكمنا بأن النكاح من أصله
موجب حسب الرغبة والمصلحة التي تظهر وتطرا،
حرف الإنسان العنت، والوقوع في جريمة

الزنا فيجب عليه، لأجل الإحصان كما قلنا على قول من أوجبه من الأئمة في هذه الحالة لا لأجل النسل. لأن الشارع أمر به في هذه الحالة لأجل الإحصان، والعفاف كما تقدم.

أقول إذا حكمنا بأن الزواج من أصله غير واجب، بل ولا مندوب مطلقا فكيف نحكم على الفرع المترتب عليه والمتسبب عنه بأنه واجب فعله أو محذور تركه هذا أمر لا يسع في دائرة العقل ولا يقول به من له مسكة من العلم!

فالرجل إذا ظهر له عدم المصلحة في وجود نسل له، أو خاف من نفسه الوقوع في التعرض للمذلة السؤال، أو الحرج في المعيشة فجاءه أن يعمل ما يحول بينه، وبين الولادة، أو ما يمنع عنه تكاثر الأولاد كما هو الحال والحكم في الأصل وهو النكاح تماما!!

فكما أن الشرع أعطى للإنسان الحرية في الزواج فكذلك أعطاه الحرية في الولادة، أو عدمها، فمن رأى تكاثر الأولاد يعكر عليه صفو حياته، ويوقعه في مشاكل اجتماعية فله أن يحول بينه وبين ما يضره، ويعكر عليه صفو

حياته، كما قالوا بكراهة الجمع بين المرأتين إذا كان يخشى التفريط في المعيشة ويضطرب به أمر المنزل.

قال الغزالي رحمه الله تعالى في الإحياء : من النيات الباعثة على العزل الخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد، والاحتراز من الحاجة إلى التعب في الكسب ودخول مداخل السوء، قال : وهذا أيضا غير منهي عنه.

قلت والذين قالوا بكراهة استعمال الوسائل المانعة من الحمل شرطوا في ذلك عدم إذن المرأة أما إذا أذنا فلا كراهة، قالوا والكراهة هنا للتنزيه لا غير، أي لا محذور فيها مطلقا، وإنما ترك أمرأ فيه فضيلة وقد أشار إلى هذا المعنى الغزالي في الإحياء فقال بعد أن صحح أن العزل مباح، وإنما هو مكروه كراهة تنزيه.

ما نصه : لأن إثبات النهي إنما يكون بنص أو قياس على منصوص، ولانص ولا أصل يقاس عليه، بل ها هنا أصل يقاس عليه، وهو ترك النكاح أصلا أو ترك الجماع بعد النكاح، أو ترك الإنزال بعد الإجماع، فكل ذلك ترك للأفضل وليس بارتكاب نهى ولا فرق، إذ الولد يتكون بوقوع النطفة

في الرحم، ولها أربعة أسباب النكاح، ثم الوقاع، ثم الصبر إلى الإنزال بعد الجماع، ثم الوقوف لينصب الماء في الرحم، وبعض هذه الأسباب أقرب من بعض، فالإمتناع عن الرابع يعني الوقوف لينصب الماء في الرحم، كالإمتناع عن الثاني وكذا الثالث، كالثاني، والثاني كالأول وهذا تحرير بالغ من الغزالي، رحمه الله تعالى في حكم استعمال الوسائل المانعة من الحمل ولم أر أحدا حرره مثله!

والأحاديث المؤيدة لهذا والمفيدة أن الرجل له الحق في العزل وعدم الإنزال في الرحم مخافة الولد، إذا رأى المصلحة في ذلك كثيرة جدا.

منها حديث جابر رضي الله تعالى عنه قال : جاء رجل من الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن لي جارية أطوف عليها، وأنا أكره أن تحمل فقال : اعزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قدر لها رواه مسلم في صحيحه، وفي رواية عند الطحاوي في شرح معاني الآثار قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «نعم اعزل عنها».

ومنها حديث صرمة سأل الصحابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة بني سليم عن العزل فقال : اعزلوا أو لا تعزلوا ما كتب الله من نسيئة هي كائنة إلى يوم القيامة إلا هي كائنة رواه الطبراني في الكبير.

ومنها حديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه قال : أول من عزل نفر من الأنصار فاتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا إن نفرا من الأنصار يعزلون فقال : إن النفس المخلوقة كائنة، فلا أمر ولا نهى رواه الطبراني في الأوسط بسند لا بأس به.

ومنها حديث أبي سعيد ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : لم يفعل ذاك أحدكم، ولم يقل لا يفعل ذاك أحدكم فإنها ليست نفس مخلوقة إلا الله تعالى خالقها رواه مسلم في صحيحه.

ومنها حديث جابر كنا نعزل والقرآن ينزل فلو كان شيء ينهاى لنهى القرآن، رواه البخاري ومسلم.

ومنها حديث أبي سعيد مرفوعا : اصنعوا ما بدا لكم فما قضى الله تعالى فهو كائن، وليس من كل الماء يكون

الولد رواه مسلم.

ومنها حديث أبي سعيد قال : لما أصبنا سبي خيبر
سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العزل فقال :
ليس من كل الماء يكون الولد، وإذا أراد الله عز وجل أن
يخلق شيئا لم يمتعه شيء رواه الطحاوي في شرح معاني
الآثار، وله طرق في الصحيحين وغيرهما.

ومنها حديث جابر قال قلنا يا رسول الله إنا كنا نعزل
فزعمت اليهود أنها المؤودة الصغرى فقال : كذبت اليهود
إذا أراد الله تعالى أن يخلقه لم يمتعه، رواه أحمد وأبو داود
وغیرهما.

ولو تتبعنا الأحاديث الواردة في هذا الموضوع لطال
المقام، ويكفي من ذلك ما ذكرناه.

وقال : الشافعي رحمه الله تعالى في الأم 7 - 160 :
ونحن نروي عن عدد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أنه سئل عن العزل فلم يذكر عنه نهيا.

وقد وردت أحاديث في كراهة العزل لكن قال
البيهقي في السنن 7-232 ورواة الإباحة أكثر وأحفظ.

وإباحة من سمينا من النصحية أولى وتحتل كراهية من
كرهه منهم للتنزيه دون التحريم.

وقال الطحاوي في شرح معاني الآثار 3-35 بعد أن
ذكر المراد بالتهي الوارد في بعض الأحاديث عن العزل هو أن
يعتقد الرجل أن العزل يكون سببا في عدم الولد الذي أراد
الله تعالى خلقه. وبعد أن ذكر الأحاديث الواردة في إباحة
العزل وقد ذكر عددا وافرا منها عن جماعة من الصحابة.

منها حديث جابر وقد رواه بسند صحيح أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن في العزل، قال بعد هذا :
فلما انتفى المعنى الذي به كره العزل وما ذكر في ذلك أنه
من المؤودة وثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما
قد ذكرناه عنه في إباحته ثبت أن لا بأس بالعزل لمن أراداه ؛
هذا كلام الطحاوي والمقصود هو أن النص ثبت بإباحة
العزل وترك الخيار للزوج، وأن أمر الحمل تابع للمقدر،
والعزل لا يقدم، ولا يؤخر ويشير صلى الله عليه وآله وسلم
بقوله : ليس من كل الماء يكون الولد إلى مسألة مهمة

ينبغي التنبيه لها وقد أشار إليها كثير من الأطباء الذين تكلموا في وسائل منع الحمل ؛ وكتبوا فيه تأليف كثيرة.

وقد سبقهم إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي أن العزل الذي هو الإنزال خارج الفرج لا ينبغي الاعتماد عليه كوسيلة لتنظيم الأسرة أو تحديد النسل !! لأن العزل عملية دقيقة وحرارة تطلب قوة إرادة، وتسلب سريع على الأعصاب حيث إن تأخر نصف ثانية فقط كاف ليفسد فائدة هذه الوسيلة، فيحتاج الرجل إلى انضباط قوي في أخرج الأوقات وهي تخطيء بمعدل 20 بالمائة، ولضمان نجاحها تحتاج إلى دقة زائدة في العمل عند الرجل الذي يجب عليه إذا أراد الانتفاع بها أن ينتبه إلى أمور:

منها ينبغي له أن يسحب عضوه حالاً قبل الإنزال بكل انتباه، وبأقل من نصف الثانية.

ومنما أن يكون الإنزال بعيداً عن مدخل الفرج حيث إن إفرازات رأس الرحم التي تسهل المعيشة للبزرة تصل أحياناً وقت مدة البيض إلى خارج الفرج، ويكفي لأقل نقطة تسقط على الشفرين خارج الفرج لأن تسبب الحمل،

وتفسد عملية العزل، ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ليس من كل الماء يكون الولد.

ومنما في حالة التكرار لعملية الجماع في الليل، أو النهار مثلاً، يتأكد للرجل أن يغسل ذكره جيداً، وأن يبول لكي يطرد ما بقي عالقاً من بذور على القضيب في الخارج وفي قناته من الداخل لدى الإنزال في الجماع السابق ولهذا قالوا إن عدم نجاح وسيلة العزل يعود الأمر فيه إلى تقصير الرجل في أمور ثلاثة إما أنه لم يتمكن من سحب العضو في الوقت الملائم ؛ وإما أن نقطة من المنى قد تسربت من البروستات تحت تأثير الشبق أثناء الجماع، وإما من عدم غسل الرجل عضوه جيداً قبل الجماع الثاني، ومن غفل عن هذا فلا تأتبه هذه الوسيلة بما يرجوه من التنظيم والتحديد، وقد ورد في صحيح مسلم عن جابر قال : جاء رجل من الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إن لي جارية أطوف عليها وأنا أكره أن تحمل فقال : اعزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قدر لها قال فلبث الرجل ثم أتاه فقال إن الجارية قد حملت قال : أخبرتك أنه سيأتيها ما

قدر لها وفي رواية عند الطحاوي في شرح الآثار قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : نعم اعزل عنها وللحديث ألفاظ وطرق في الصحيح وغيره فوقع مثل هذا إنما يكون من عدم الاحتياط عند الجماع كما أشرت إليه ؛ مع ما سبق في القدر ويترتب على ذلك حكم آخر، وهو أن بعضهم قد يدمن على هذه الطريقة.

ولكن مع ذلك يحصل حمل للزوجة فيقع في الرية!! فيجب على الزوج أن يعلم أن الولد ولده وأن تكوينه لا يحتاج إلى وصول النطفة كاملة إلى الرحم، فلينف الشك والارتياب في زوجته ولا يحمله الجهل بالحقائق الثابتة على الوقوع في الحرام، والرية في الزوجة.

وقد ثبت أن نطفة الرجل الواحد تولد خمسين مليون امرأة لما تشتمل عليه النطفة من المليارات من الحيوانات المنوية الصالح الواحد منها لتلقيح البويضة في المرأة وتكوين الولد. وهذا ذكرناه لبيان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينطق عن السهو وأن كلامه مبني على الحقائق

الثابتة، والتي لم تكن معلومة إلا بعد تقدم العلم بوسائل الاختراعات، والتقنية الحديثة.

فيجب على من له عقل ألا يبادر إلى إنكار ما لم يصل إليه فهمه من أحاديثه صلى الله عليه وآله وسلم، وليترك ذلك إلى الوقت الذي تظهر له حقيقة ذلك من غير خفاء ولا لبس!

وبعد هذا نعود إلى كلامنا فنقول: لورود هذه الأحاديث الكثيرة في إباحة العزل ذهب الشافعية إلى إباحته ولو مع غير إذن المرأة، لأن الأحاديث ورد فيها الإذن بالعزل ولم يذكر معها تقييد للإذن بذلك!

وكذلك ذهب إلى الرخصة فيه مطلقا جماعة من الصحابة منهم علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وأبو أيوب، وزيد بن ثابت، وجابر، وابن عباس، والحسن بن علي، وخباب بن الأرت وأبو سعيد الخدري، وابن مسعود، وصحح هذا المذهب ابن القيم في الهدى النبوي وبين فيه أن حجة المانع غير قوية، وقد استدلل جابر رضي الله تعالى عنه على إباحته بكونهم كانوا يفعلونه في زمن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الاستدلال من جابر على إباحة العزل هو الذي عليه جمهور العلماء من المحدثين والأصوليين، وذلك أنهم قالوا إن قول الصحابي كنا نفعل كذا مع إضافته إلى عصر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مرفوع حكماً، خلافاً لمن زعم أنه موقوف لاحتمال عدم إطلاعه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك، وعلى تسليم هذا القول، فإنه هنا مدفوع لما وقع في صحيح مسلم من طريق آخر عن جابر. وزاد فيه فبلغ ذلك صلى الله عليه وآله وسلم فلم ينهنا، مع أحاديث أخرى تقدم ذكرها في إباحة العزل، وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أذن فيه، مما يدل على أن الشرع أعطى الخيار للزوج في أمور الولادة إن شاء ترك الماء ينزل في الرحم وإن شاء منعه مخافة الولادة!. وأمّا من قال: لا يجوز العزل عن المرأة إلا بإذنها، وبه قال مالك، وأحمد، وأبو حنيفة، فاستدلوا لقولهم بحديث عمر رضي الله تعالى عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يعزل عن الحرة إلا بإذنها. وهو حديث ضعيف لا يجوز أن يستدل به على منع ما أباحت النصوص الصحيحة، وعلى

القول بصحته، وصلاحه للاستدلال فإن النهي فيه محمول على الكراهة أو التنزيه، لنجمع بينه وبين أحاديث الإباحة، وهي كثيرة، وقد تقدم ذكر بعضها، ولهذا قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: استئذان الزوجة في العزل يحتمل أن يكون مستحباً لأن حقها في الوطأ دون الإنزال.

ومن أفصح ما في كتب الفقه على اختلاف مذاهب مؤلفيها بناء الأحكام وتصحيح الآراء للمذاهب بالأحاديث الضعيفة مع معارضة الأحاديث الصحيحة لها؛ وهذا من الأسباب التي كثرت الخلاف بين المذاهب، ونشرت القيل والقال في المسألة الواحدة بينهم.

والمقرر عند أهل العلم أن الحديث الضعيف لا يجوز العمل به في الأحكام، وتأسيس المسائل عليه بالتسحليل والتحريم، وإنما أجازوا ذلك في الفضائل، والرغائب بشروط مقررة في محلها أما أن يؤخذ الحديث الضعيف، وينشأ به حكم في مسألة بجوازها، أو منعها فلهذا لا يقول به عالم يعتمد عليه!!

هذا إذا لم يكن في السبب إلا ذلك الحديث

الضعيف، أما إذا كان فيها ما يعارضه من الأحاديث الصحيحة، فالقول بالحديث الضعيف حيث يدل على الجنون، والخبل، وضعف الرأي، فاعلم هذا، ومن ليس له خبرة : لم الإسناد، ومعرفة الضعيف، والقوي منه، لا بد أن يقع في هذه السقطة كما وقع هنا من قال لا بد من استئذان المرأة في العزل لأجل حديث نهى عن العزل عن الحرة إلا بإذنها وينبغي أن ألفت النظر هنا إلى أن العزل وإن أباحته الشريعة فإنه في بعض الأحوال، أو عند بعض النساء يحرم من ناحية كونه مضراً بصحة بعضهن ضرراً بالغاً، ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا ضرر ولا ضرار.

فالأحسن والأولى بالزوجة التي يلحقها الضرر من العزل أن يتحاشى الزوج فعله ويسلك طريقة أخرى، كاستعمال الحبوب، والحقن، والغشاء المانع من دخول الماء للرحم، له، أو لها.

لأن العزل الذي هو الإنزال خارج الفرج ويسمى في الطب الحديث (الجماع المقطوع)، وهو عبارة عن سحب القضيب من المهبل قبل إنزال النبي، يحصل منه ضرر

للرجل، والمرأة على السواء ولكن الزوجة أكثر، ولعل هذا هو السر في النهي عن العزل إلا بإذنها لمن قال به !
فمن أعراضه على المرأة ضعف، أو غم، أو ضيق، وهذا يحدث عادة عند النساء المراهق، فلهذا كان ضرره عند بعض النساء أشد من البعض الآخر، وكذلك من أعراض العزل على بعض النساء احتقان في أعضاء الحوض السفلى، من جراء وقف اللذة المتكررة الفجائي !!

حتى قال بعض الأطباء المختصين: فإذا شعرت المرأة بألم في أسفل البطن، ولم يجد الطبيب آثاراً للالتهابات الداخلية فيكون سبب هذا الألم الجماع المقطوع المتكرر وهو العزل !

وعلى كل حال فإن عدم تحقيق الزوجة لذتها كاملة عند الوطأ يتسبب لها في أمراض نفسية وبدنية كما هو مقرر في كتب الطب، وقالوا إن ذلك إذا كثر من الزوج يكون سبباً في كراهتها له ؛ ولهذا نجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بأن تكون لذة الزوجة عند الجماع ؛ لأجل هذه

العلل التي ذكرها الأطباء المختصون في هذا الموضوع !

روى عبد الرزاق وأبو يعلى عن أنس قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إذا جامع أحدكم أهله فليصدقها، ثم إذا قضى حاجته فلا يعجلها حتى تقضى حاجتها، وروى ابن عدى عن طلحة مرفوعا : إذا جامع أحدكم امرأته فلا يتنجس حتى تقضى حاجتها كما يحب أن يقضى حاجته !

وأما الرجل فيصيبه من العزل، أو الجماع المقطوع أضرار أيضا :

ومنها إصابته بضعف تناسلي، مثل العنة وغيرها من الأمراض النفسية، وبنوع خاص عند الأشخاص العصبي المزاج.

ومنها أنه يدفعه إلى طرق أخرى طبيعية أملا في الحصول على اللذة الكاملة، فيجب على الزوج ملاحظة هذه الأمور حتى لا يقع في محذور شرعي، وصحي !!
وخلاصة البحث في مسألتنا هذه هو أن للرجل الحق الكامل في تنظيم نسله أو تحديده، إذا رأى مصلحته في

ذلك ويكون ذلك إما باستعمال الأدوية التي تفسد النطفة عند وصولها إلى الرحم، أو باستعمالها هو لنفسه، أو باستعمال الغلاف المانع من صب الماء في الرحم مباشرة : أو باستعمال المرأة نفسها ما يمنع عنها الحمل، ولا ينبغي الجدل في هذا الأمر، وكثرة الخوض فيه بالقليل والقال !!

وإنما يسقى النزاع في هذه المسألة في ثلاثة أمور، وسأتعرض لها هنا ليكون بحثنا كافيا جامعا إن شاء الله تعالى، وهذه الأمور الثلاثة هي :

أ - النطفة إذا استقرت في الرحم ولم تدخل في طور التكوين الكامل هل يجوز إسقاطها أم لا ؟

ب - الإجهاض وهو إسقاط الجنين كاملا هل يجوز أيضا ؟

ج - تعاطي الأدوية التي يترتب عنها العقم بالمرة في الرجل، أو المرأة هل يجوز كذلك ؟

أما الأمر الأول وهو حكم إسقاط النطفة إذا استقرت في الرحم ولم تدخل في طور التكوين فقال بعض العلماء لا يجوز لأن أول مراتب وجود الولد نزول النطفة في الرحم، واختلاطها

بماء المرأة، وبذلك تكون قد تهيأت، واستعدت للحياة، وإفساد ذلك يشبه الوأد المحرم بخلاف ما إذا كانت النطفة فاسدة لا يتكون منها الولد، أو لم تصل إلى الرحم بالمرءة.

فهذا لا محذور فيه لأن الولد لا يخلق من ماء الرجل وحده بل من الزوجين جميعاً، فماء المرأة ركن في الانعقاد، فجرى المآل مجرى الإيجاب، والقبول في الوجود الحكمي وقالوا كما أن المنطقة في الفقار لا يتخلق منها الولد، فكذا بعد الخروج (من الإحليل) ما لم تتمزج بماء المرأة ودمها. فهذا ملحوظ من رأى منع إسقاط النطفة من الرحم قبل طور التكوين!

وهو غير صحيح، ولا مسلم في نظري كما هو ظاهر، ولا يشمل حكم الوأد مطلقاً كما ستعلم، والصواب أن المرأة إذا لم تخش الضرر يجوز أن تعمل الوسائل لإسقاط النطفة من رحمها، ما لم تصل إلى طور التكوين، ونفخ الروح، فإذا بلغت طور التكوين الكامل، وصارت مستعدة لنفخ الروح، حرم ذلك بلا خلاف كما سيأتي، واستدلالهم على منع إسقاط النطفة بأنه يشبه الوأد خطأ مسيين، وذلك أن الوأد لا يكون إلا في الكامل التكوين، ولا

يكون ذلك ولا يتم إلا بعد أن يمر على النطفة أكثر من أربعة أشهر!

وقد اعترض اليهود في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المسلمين في شأن العزل عن نسائهم، وعدم تركهم الماء يصل إلى الرحم وقالوا هو المؤودة الصغرى، فسأل عمر علياً عليه السلام عن ذلك. فقال: لا تكون مؤودة حتى تمر بالشارت السبع، ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين، ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة، فخلقنا العلقة مضغة، فخلقنا المضغة عظاماً، فكسونا العظام لحماً، ثم أنشأناه خلقاً آخر، فتبارك الله أحسن الخالقين فعجب عمر، وقال: جزاك الله تعالى خيراً، وفي رواية أخرى أطال الله بقاءك!!

قال الحافظ في الفتح واستناد هذه القصة جيد!! وكذلك أنكر ابن عباس أن يكون العزل وأدا وقال: النبي يكون نطفة، ثم علقة، ثم مضغة، ثم عظاماً، ثم يكسى لحماً، قال: والعزل قبل ذلك كله فالنطفة قبل أن تمر عليها هذه الأطوار لا يكون لها هذا الحكم بدون

خلاف، ولهذا أقول لا مانع من إفسادها، وإسقاطها بالمرءة إذا أمن الضرر!!

والمانع من ذلك استدلال بأدلة منع العزل، وقد علمت أنه لا يوجد دليل صريح في تحريمه، وغاية ما قالوا فيه إنه مكروه كراهة تنزيه!

قال الصنعاني في سبل السلام 146/3 طبعة الحلبي :
معالجة المرأة لإسقاط النطفة قبل نفخ الروح يتفرع جوازها، وعدمه على الخلاف في العزل، ومن أجازها أجاز المعالجة، ومن حرمه حرم هذا بالأولى.

قلت : وكثير من النساء يتعاطين وسائل لإسقاط النطفة، فيقعن في محذور، وضرر عظيمين فيجب أن تكون السلامة مضمونة في ذلك، وإلا حرم تماما، كما هو معلوم من قواعد الشريعة. وأما الأمر الثاني، وهو إجهاض الجنين بعد أن يتم خلقه، وينفخ فيه الروح، ولم يبق له إلا وقت الولادة.

فهذا حرام بلا خلاف من أحد، والذي يفعل ذلك يكون جانيا في حكم الشرع قاتلا للروح تماما لا فرق بينه

وبين قاتل الرجل أو المرأة، ولهذا يجب على من اعتدى على امرأة حامل فأجهاضها الدية.

ومن الجهل المركب والفسوق المضاعف والإجرام المكرر، أن المرأة تحمل من الرنا فإذا شعرت بالجنين قد تم، ولم يبق له إلا أن يولد عملت على الإجهاض تخلصا منه، وهربا من عاره في نظرها، والعار والشنار ووصمة السقوط قد لحقها ولصق بها ذلك كله في الساعة التي مكنت الرجل الأجنبي منها، وأباحت له الرنا بها والحمل من أثر ذلك العار!! فإسقاطه لا يحوز، ولا يغسل سببه من جبينها وما زادت بإسقاطه، إلا ارتكابها لإثمين أحدهما أعظم من الآخر، الزنا، وقتل النفس، التي حرم الله تعالى، وكان يكفيها إثم، وجريمة واحدة، وهي الرنا ولكن من عقوبة المعصية أن يقع الإنسان في معصية مثلها أو أكبر منها، كما هنا والأمر لله!

أما الأمر الثالث، وهو تعاطي الوسائل، والأدوية التي يترتب عليها العقم بالمرءة، فهذا لا يحوز، اللهم إلا في حالة ما إذا قرر الأطباء الثقة أن الحمل يضر بالزوجة، ويوقعها في

التهلكة المحققة فيها لها أن تقطع الحمل بالوسائل التي تراها
صالحة لها.

وقد قال الفقهاء: وإذا عسرت الولادة على الزوجة
ساعة الوضع، ورأى الطبيب أن نجاتها من الخطر الذي يؤدي
بها إلى الموت إلا بقتل المولود وإخراجه ميتاً، فيجب الإقدام
على ذلك لأن حياتها مقدمة على (حياته)، وبقاء الأصل مقدم
على بقاء الفرع.

والمقصود بعد هذا هو أن معالجة تحديد النسل
بالأدوية التي يترتب عليها العقم لا يجوز، كما نص على
ذلك غير واحد من العلماء، وأئمة الفقه، وقد اشتدت
العزوبة على بعض الصحابة وأرادوا الاختصاص، الذي يترتب
عنه العقم، وعدم النسل بالمرّة فنهاهم رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن ذلك، كما ورد في الصحيحين وغيرهما
والسر في هذا النهي أنه قد يتوارد الناس على العقم، وعدم
النسل فتقل الأمة، وتضعف عند محاربة عدوها!!

بخلاف ما إذا أوقف النسل إلى وقت الحاجة، فإن
ذلك يجوز كما بيناه، ولأجل هذا أجاز العلماء معالجة

تسكين الشهوة بالأدوية من ليس له قدرة على الزواج إلى أن
يجد الاستطاعة والسبيل، وقد أمر الله تعالى بالاستعفاف عند
عدم القدرة على النكاح؛ وما كان وسيلة إلى هذا الاستعفاف
فيجوز استعماله لأن الوسائل لها حكم المقاصد كما تقررا

وقد أرشد صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصوم لمن
لم يجد الاستطاعة، لأنه يضعف الشهوة، ويقوم مقام الوجاء
لمن داوم عليه، وصامه بشروطه من عدم الإكثار من الأكل
عند الإفطار، لا سيما من الأغذية التي تكون سبباً في إثارة
الشهوة!!

فالصيام إذا كان بقواعده وشروطه فإنه من أعظم
الوسائل لردع الشهوة فلهذا أرشد إليه طيبب الأرواح
والأبدان صلوات الله وسلامه عليه وآله.

وما كان مثل الصوم في إضعاف الشهوة فيُعطى
حكمه، ويندرج في الأمر به وهذا آخر بحثنا في موضوع
تنظيم الأسرة أو تحديد النسل.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على سيدنا
ومولانا محمد وآله وسلم تسليمًا.

بين الصغير والكبير، وظهر في كثير من المدن المغربية، بل لا نكون مبالغين إذا قلنا : قد عم القيروس مدن المغرب كلها بشهادة ذوي الخبرة.

ومنذ شهور رأيت ندوة في التلفزيون المغربي حول داء السيدا فلم أسمع منهم كلمة واحدة تفيد أن الإدارة جادة في محاربة هذا الوباء بالطرق المفيدة في الوقاية منه وإنما أغلب الكلام كان يدور على أن السيدا داء خطير وشره مستطير. نعم، نعرفه ويعرفه كل أحد، ولكن يجب أن نعرف كيف نتقيه أولاً، وكيف نعالج المصاب به ثانياً. هذا هو الذي يحتاج الشعب إلى معرفته.

ولا بأس أن ندلي بـدلوـنا في هذا الموضوع، ونأتي برأينا فيه فنقول : يجب أولاً وقبل كل شيء شد أبواب المغرب في وجه الأجانب، ولا يسمح لهم الدخول إلا مع شهادة طبية تثبت السلامة من هذا الوباء، كما هو الشأن في الدول المتقدمة، لأنه ثبت أن الوافدين من الخارج هم أصل الداء ومنهم يصاب المغاربة المساكن الذين لا حامي لهم لا من السيدا ولا من غيرها من الأمراض الاجتماعية التي

السيداء على تناسخ التلفزة فتوى حول العازل الطبي

لا شك في أن السيدا وباء القرن وكوليرا العصر بدون نزاع ولا خلاف من أحد. وقد سمعت أن عشرات الملايين أثر عليها هذا الوباء في أحد البلاد الإفريقية، وترك أبناءهم يتامى. ومع هذا كله فإنني أرى إدارتنا مقصرة جداً جداً في تعريف الشعب بالوقاية من هذا الوباء الذي أصبح يدب فيه

تنخر عظامه وتفتك بحياته وتقير كرامته.

ويجب أن تكون شهادة السلامة من السيدا حتى عند المغاربة القادمين من الخارج، فقد ثبت أن الكثير منهم يأتي بها معه والأمر لله.

وثانيا : يجب أن تفتح الإدارة مراكز لمراقبة المصابين بهذا الوباء في جميع أنحاء المغرب، ويكون الإشراف عليها من طرف أناس أكفاء ذوي خبرة بهذا الوباء، يعرفون الناس طرق الوقاية منه.

وهنا أقول : يجب إبداء النصيحة لمن ظهر أنه مصاب بهذا الوباء أن يتعد عن أهله إن كان متزوجا إلا باستعمال الغلاف الواقي في الجملة وإن كان بعض الخبراء يقول إن هذا الغلاف لا يكفي في الوقاية من فيروس السيدا عن الاتصال الجنسي.

ويجب على المكلف بهذا المركز أن يعرف المصاب كيف يستعمل الغلاف الواقي حتى لا يؤدي زواجه إذا لم يحسن الاستعمال..

ويجب مع هذا أن يعلم زوجة المصاب لتأخذ

حذرهما من قربهما منها بدون الغلاف الواقي لكي لا تصاب هي الأخرى بهذا الوباء فتصبح العائلة كلها مصدرا لداء السيدا، والعياذ بالله.

وقد يتفق أن تصاب الزوجة بهذا الداء هي الأخرى، فهنا يجب أيضا أن يعلم الزوج بإصابتها حتى يأخذ حذره من القرب منها بدون الغلاف الواقي. وأقول : للمرأة الحق بطلب الطلاق من الزوج الذي تبين لها أنه مصاب بالسيدا، اللهم إذا رضيت معاشرته مع ذلك، كما أن للزوج الحق في طلاق زوجته إذا تبين له أنها أصيبت بالسيدا، اللهم إذا رضي بذلك.

وإذا جاز للزوجين أن يفترقا إذا أصيب أحدهما بالمرض الذي يمنع من كمال حسن العشرة كالجلداز وغيره من الأمراض المعدية، فكيف إذا أصيب أحدهما بالوباء الأكبر، وهو السيدا ؟ فلكل واحد منهما الحق في الفراق كما هو معلوم مقرر.

وبهذه المناسبة أوجه إلى إعلامنا الوطني المسموع والمرئي اللوم في عدم الحرص على تعريف الأمة بهذا

الخطر الذي لحق بها من كل جانب ودخل إلى المدن والبادي وصار الناس يموتون منه جهارا نهارا، ومع ذلك لم نر من إعلامنا المسموع والمرئي شيئا يلفت النظر إلى هذا الوباء وهذا الطاعون الذي كان يجب أن يكون في مقدمة ما تهتم به المصالح التي تخدم الشعب لأن لا حياة مع المرض ولا سعادة مع الوباء.

وكيف يصح لشبابنا أن ينهض ويخدم أمته وهو واقع بين مخالب هذا الوباء وهذه المصيبة المحققة التي نزلت بنا جميعا وإن كنا نرى أن شبابنا في مقدمة المصابين بها لانتشار المنكر والفساد وعدم ربط الأخلاق العامة في الشارع وفي كل مكان فأعود إلى الإعلام بصفة عامة وإلى التلفزة بصفة خاصة، وأقول : انتقوا الله في الشعب.

فبدلا من الأفلام المثيرة للغرائز التي تكون السبب في الإصابة بالسيدا، نراها تعرض عن السيدا وعن طاعونها، وما هكذا يكون الإخلاص في العمل ولا الرعاية الحسنة للأمة. مع أن هذا التلفزيون يجب أن يكون مدرسة للتثقيف والتهديب وتعريف الناس بما يضرهم في حياتهم، لا سيما

وأن الشعب هو الذي يموت هذا التلفزيون، فلا تجعلوه يحرق نفسه بجماله.

كما يجب على التلفزيون بدل (ركن المفتي) الفارغ الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، إلثافه في إرشاداته هذا أن يعقد كل أسبوع مجلسا مع ذوي الخبرة في الطب وغيره مما يتعلق بالمشاكل التي يتخبط فيها الشعب بأكمله، لا فرق بين الرجل والمرأة.

وبهذا يكون التلفزيون قد أدى المهمة وأدى الأمانة، وأما أن يأتي برقع ساعة مساء الجمعة بفقير يتكلم على رجل أو امرأة وقعا في مسألة تافهة لا تفيد أحدا من المشاهدين، فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن تلفزيون المغرب سائر في طريق التعمية والتجهيل وتخريف الحقائق وإبعاد الجمهور عن معرفة ما يهمه من مشاكل حياته.

ولا بأس إذا قلنا هنا، إننا نرى في التلفزيون الإسباني الذي فضح التلفزيون المغربي بقصوره وتقصيره في تقديم البرامج المهمة، نرى التلفزيون الإسباني يعقد مجالس مع المختصين في سائر الشؤون التي يحتاج إليها الشعب في

الطب وغيره مع التوضيح بأمثلة كأن الإنسان جالس في المختبر يتحقق عن دراية وعلم كاف، بحيث يخرج عن مشاهدة (الريورتاج) وقد حصل على فائدة مهمة فيما يهمه ويحتاج إليه.

وما دامت المسألة تتعلق بالتعريف والتعليم، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة المنزلية والعشرة الزوجية، فلا مانع من استخدام الوسائل التي توضح ما نحتاج إليه بكل وضوح ولا استحياء فيما يخص استعمال وكيفية استعمال العازل الطبي الواقعي من السيدا.

فهذا الشيء لا ضرر فيه والوسائل يعطى لها حكم المقاصد. وهذا الخجل التلفزيوني خجل أعوج.

فإذا كان يعرض الأفلام التي فيها الضم والتقبيل والكلام البذيء في الغرام والحب، الأمر الذي لا يأتي منه إلا الشر والضرر للمرأة والرجل، فكيف لا يسمح هذا التلفزيون للأطباء بالتوضيح وبالتشريع بحجة أن الحياء يمنعه من ذلك، وهنا أقول المثل العامي : « الحياء على وجه الطراح ».

فكيف يكون الحياء في تلفزيون يعرض حفلات

الشيخات وهن يهززن البطون ويحركن الصدور بالصورة المخزية التي ينتقدها حتى الحيوان.

هذا خجل أعوج، ولا أراه مانعا عن عرض ما فيه الفائدة الصحية والعلمية للمشاهدين، لأن كثيرا من المسائل لا توضح إلا بالأمثال المشاهدة، ولهذا كان العرب يعتنون بالأمثال في كلامهم لأن المثل يترك الحقيقة مجسمة، فتدرك بسرعة.

وقد جاءت امرأة إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، وكانت قد طلقت من زوجها الأول ثلاثا، ثم تزوجت رجلا آخر، فأرادت أن ترجع إلى زوجها الأول لأنها لم تجد مع الزوج الثاني آلة التناسل الصالحة للجماع فأنت إليه وقالت : إن زوجها الحالي ليس معه إلا مثل الهدبة من الخيط، وتقصد بذلك البيان على أن زوجها ليس عنده آلة التناسل الكافية لإشباع الرغبة فقال لها الرسول عليه الصلاة والسلام : أتريدين أن تردي فلانا ؟ قالت : نعم، قال : لا، حتى تذوقي عُسيلته ويذوق عُسيلتك. والمقصود هنا هو أن التمثيل بالشيء المشاهد يكون أبلغ في التعريف بالواقع لدى

السامع والمشاهد، حيث أن الرسول كان يقصد بعسيلة اللذة الجنسية الكبرى المعبر عنها اليوم طبيا بالعرشة الكبرى وهو الاهتزاز الذي يحصل عند تمام اللذة.

فعلى هذا، إذا أتانا التلفزيون بأخصائيين في علم التشريح والولادة وتكوين الجنين وكيفية المحافظة على وصول الحيوانات المنوية إلى الرحم بأمثلة وصور مشاهدة، فلا مانع من ذلك من أجل التعليم خصوصا وأن التلفزيون عبارة عن كلية طبية صغيرة شعبية.

فكما أن الطلبة في كلية الطب يشاهدون تشريح جثة الرجل والمرأة من جميع أوضاعها فكذلك التلفزيون يجب أن يقدم لنا نحن الضعفاء والمساكين كجامعة شعبية هذه القضايا بصور توضيحية.

وكتب فقها مملوءة بذكر الأمثلة الموضحة لهذه المسائل بالألفاظ التي يظن أنها مخالفة للحياة، وهي ليست كذلك لأن القاعدة الشرعية تقول: الضرورات تبيح المحظورات.

سنتبر 1992